المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

اشتراك الصيغ الصرفية في العربية

Morphological Syncretism in Arabic

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) من قسم اللغة العربية وآدابها
فرع: اللغويات

إعداد الطالب:
عبد العزيز بن سعيد بن مجحود الزهراني

بإشراف
أ. د. محمد بن سعيد بن ربيع الغامدي

١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م

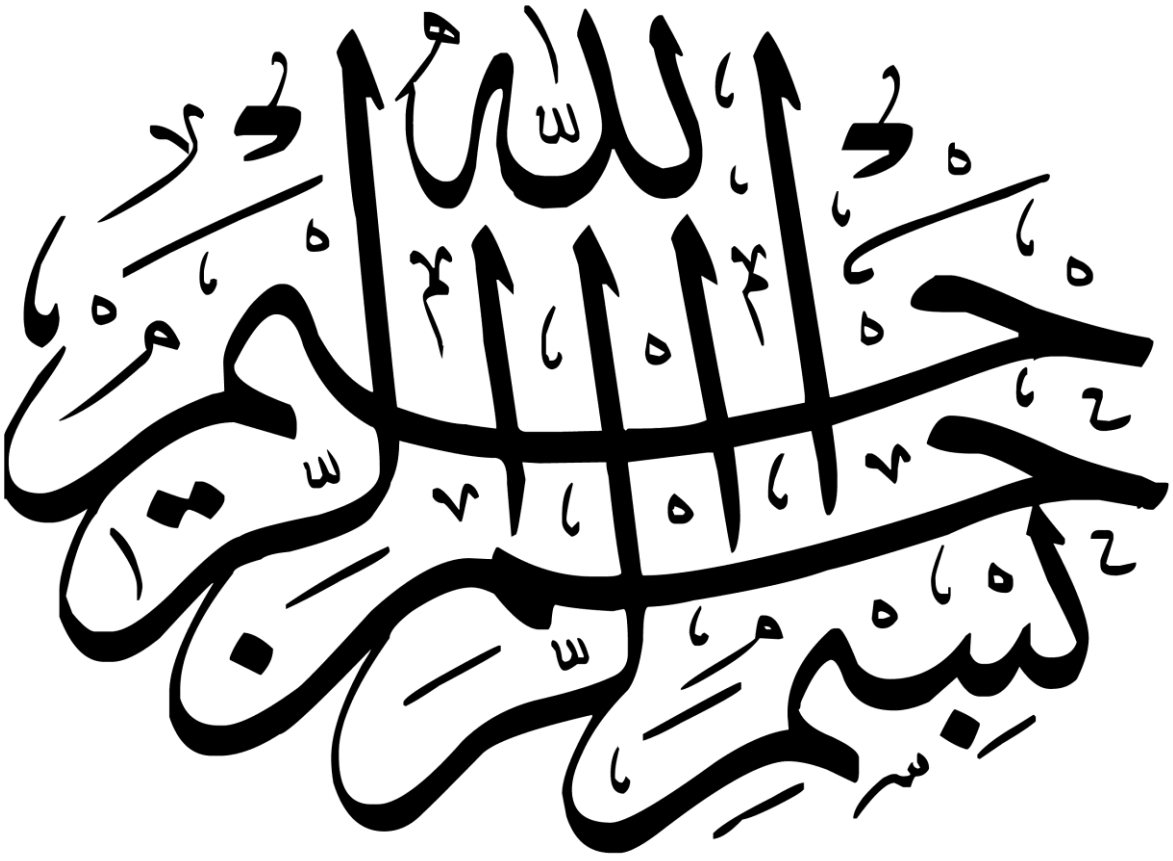
بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة

(اشتراك الصيغ الصرفية في العربية)

عبد العزيز بن سعيد مجحود الزهراني

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن تجليات ظاهرة الاشتراك الصرفي الذي يكون بتعدد المعاني الصرفية للمبنى الواحد. وقد تلمس الباحث هذا التعدد من خلال صيغ المصادر والمشتقات، والصيغ الصرفية المتقابلة، كصيغ التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، والتعدي واللزوم. وكذلك من خلال الصيغ التي ينشأ الاشتراك فيها بفعل عوامل صرفية وحدت بين بنيتين مختلفتين في الباطن، مشتركتين في الصورة الظاهرة.

وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع وفق المنهج القائم على الوصف والتحليل والتفسير، وتوصلت إلى نتائج، أبرزها:

- تضافر عدة عوامل صرفية في سبيل تمكين ظاهرة الاشتراك الصرفي في المصادر والمشتقات، أهمها: طبيعة الصيغة الاشتقاقية، والتطور اللغوي والتنوع اللهجي.
- نهضت جملة من الأسباب لتفسير ظاهرة الاشتراك الصرفي في الصيغ المتقابلة، كاشتراك لفظ المذكر والمؤنث في الصفات، واشتراك لفظ المفرد والجمع.
- نصت الدراسة على تسع وعشرين صيغة يشترك فيها المتعدي واللازم، وأشارت إلى تفاوت هذه الصيغ من حيث غلبة التعدي واللزوم عليها، وقامت بقياس نسبة التعدي واللزوم في كل صيغة على حدة.
- وقفت الدراسة على جملة من العوامل الصرفية التي أسهمت في نشوء الاشتراك الصرفي في الصورة اللفظية، كالإدغام، والإعلال، والحذف، والتخفيف، والتشابه الوضعي في الألفاظ، والإسناد إلى الضمائر، واعتلال لام الصيغة.

Morphological Syncretism in Arabic

Abdulaziz saeed majhod alzahrani

abstract

The current research discussed one of the most prominent phenomena in the field of morphological studies, which is the syncretizing of morphological formulas in Arabic. The research focused on two aspects of morphological syncretism. First: the syncretizing of structures of the formulas in the sources and derivatives sections. The other: is the syncretizing of the verbal image of the word and its potential for non-morphological meaning.

The nature of the research required that it be in three chapters, preceded by an introduction and a preliminary, and followed by a conclusion and results.
As for the first chapter, the researcher discussed the buildings of common formulas in the sources and derivatives sections. The second chapter concentrated on syncretizing of formulas in opposite morphological meanings, such as masculinization and feminization, singular and plural forms and transitive and intransitive verbs. As for the third chapter, the discussion was focused on morphological syncretism which arises due to various morphological symptoms and reasons.

This research reached a set of results. The most prominent of which was the reference to the most cyclical structures of formulas between sources and derivatives, which are: (Faeel, Fa'el and Fa'al). Moreover, the research reached results that explain the apparent syncretizing of formulas in masculinization and feminization, singular and plural, and transitive and intransitive verbs. The research concluded to a number of results related to morphological syncretism, such as: diphthongization, vowelization, deletion, imitation, abstract weight, different meaning of the nominal and actual affixes, assigning verbs to pronouns, and the vowelization of the (Laam) of the formula.

الإهداء

نمر هذه الأيام، بظرف قاس، وأزمة صحية اجتاحت العالم بأسره، هي انتشار وباء كورونا، أو ما يعرف في القاموس الطبي بمصطلح (COVID-19)، وهو من أشرس الأوبئة التي أضرت بكثير من البشر، حتى أطلق عليه بعضهم مسمى طاعون العصر.

ولكن بفضل الله أولا، ثم بجهود حكومتنا الرشيدة، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، وسمو ولي عهده الأمين، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، وبمتابعة وحرص وزارة الصحة ومنسوبيها الذين هم رجال المرحلة، وخط الدفاع الأول أمام هذه المعضلة الشنيعة التي أرعبت البشرية، حيث صمدوا أمام هذا الوباء وكافحوه بكل بسالة، مخلصين في عملهم، مضحين بأرواحهم، ولا زالوا في محاربته حتى هذه اللحظة.

فإلى هؤلاء الأبطال أهدي هذا العمل المتواضع، استحسانا للصنيع، وعرفانا بالجميل، سائلا المولى عز وجل أن يحفظنا جميعا من شر هذا الوباء، وأن يديم على بلدنا أمنها واستقرارها ورخاءها إنه سميع مجيب.

الخميس

١٤٤١/١١/٤هـ

شكر وتقدير

باقات من الشكر والعرفان، وأنهار من الثناء والامتنان، أقدمها أولا لوالدي الحبيب الذي لم يفتر لسانه بالدعاء لي بالتوفيق في جميع أموري. ثم لزوجي الغالية التي منحتني الدعم ووقفت معي موقف العون بعطائها وتضحياتها حتى أنجز هذا العمل. ولا أنسى أبنائي الثلاثة: آرام وسعيد ومحمد، أسأل الله عز وجل أن يحفظهم وأبناء المسلمين، وينبتهم نباتا حسنا.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل لهذا الصرح الشامخ جامعة المؤسس، ممثلة في كلية الآداب قسم اللغة العربية، فرع (اللغويات)، والتي شرفت بالالتحاق بها، فكانت لي منهلا عذبا أستقي منه شتى المعارف في مجال تخصصي.

وللأستاذ الدكتور: محمد بن سعيد بن ربيع الغامدي، المرشد الأكاديمي، والمشرف على هذه الرسالة، الذي ذلل أمامي كل الصعاب، فكان نعم العون، وكم أفدت من غزير علمه، وتوجيهاته، فجزاه الله خير الجزاء، وألبسه ثوب الصحة والعافية وأمد في عمره وأصلح عمله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور: فائز صبحي عبد السلام تركي، مناقشا خارجيا. والأستاذ الدكتور: عبد العزيز بن حميد الجهني، مناقشا داخليا؛ على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وبذلهما نفيس أوقاتهم في قراءتها ونقدها، وتوجيهي إلى تصويب ما فيها من خلل بتوجيهاتهم السديدة، فجزاهما الله خير الجزاء وأثابهما على ما يقدمانه وما قدماه أحسن الثواب.

والشكر موصول إلى كل من أسدى إليّ معروفا، وقدم لي يد العون، في سبيل إنجاح هذا العمل، من أساتذة فضلاء، وزملاء كرام، سائلا المولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يوفقهم في دنياهم وأخرتهم، وأن يسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة، إنه سميع مجيب.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نموذج إجازة الرسالة	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص باللغة العربية	د
المستخلص باللغة الإنجليزية	هـ
قائمة المحتويات	١
المقدمة	٥
التمهيد	
مفهوم الاشتراك الصرفي وأثره في كتب التراث والدراسات الحديثة	١٧
مفهوم الصيغة الصرفية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى	٢٣
الفصل الأول **الصيغ المشتركة في المصادر والمشتقات**	
المبحث الأول (المصادر: مفهومها وصيغها)	
مفهوم المصدر	٣٠
صيغ المصادر في الأفعال الثلاثية المجردة	٣٤
صيغ المصادر في الأفعال الثلاثية المزيدة	٣٥
صيغ مصادر الرباعي	٣٥
صيغ اسم المرة	٣٦
صيغ اسم الهيئة	٣٦

صيغ المصدر الصناعي	٣٦
صيغ المصدر الميمي	٣٧
المبحث الثاني (المشتقات: مفهومها وصيغها)	
مفهوم المشتق	٣٩
صيغ اسم الفاعل	٤٠
صيغ المبالغة	٤٢
صيغ الصفات المشبهة	٤٤
صيغ اسم المفعول	٤٦
صيغ الزمان واسم المكان	٤٧
صيغ التفضيل	٤٨
صيغ الآلة	٤٩
المبحث الثالث (دراسة تطبيقية لعينة من الصيغ المشتركة في المصادر والمشتقات)	
عينة الصيغ المشتركة من الثلاثي	٥٣
عينة الصيغ المشتركة من غير الثلاثي	٩١
المبحث الرابع (تعليل ظاهرة الاشتراك الصرفي في صيغ المصادر والمشتقات)	
الطبيعة الاشتقاقية للصيغ	٩٥
التطور اللغوي	٩٨
التنوع اللهجي	١٠٣
الفصل الثاني **الصيغ المشتركة في المعاني الصرفية المتقابلة**	
المبحث الأول (الصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث)	

مدخل	١٠٧
اشتراك صيغ المذكر والمؤنث في صيغ الصفات	١٠٩
الصيغ المشتركة في الصفات التي سقطت منها الهاء	١١١
الصيغ المشتركة في الصفات التي لحقتها الهاء	١٢٠
المبحث الثاني (الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع)	
مدخل	١٢٤
دراسة تطبيقية لعينة من الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع	١٢٧
السياق والوزن التقديري	١٣٧
المبحث الثالث (الصيغ المشتركة بين اللزوم والتعدية)	
التعدي واللزوم (المفهوم والمعاني والأبنية)	١٤٠
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي المجرد	١٤٩
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي المزيد	١٥٢
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الرباعي المجرد	١٥٩
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد	١٦٠
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرف	١٦٠
الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرفين	١٦١
تصنيف الصيغ المشتركة بالنظر إلى المعنى الغالب على الصيغة	١٦٤
الفصل الثالث **الاشتراك المبني على تأثير العوامل الصرفية**	
الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام	١٦٦
الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال	١٧٤

الاشتراك المبني على الحذف	١٨٨
الاشتراك المبني على اختلاف دلالة اللواصق الاسمية والفعلية	١٩٠
الاشتراك المبني على التشابه الوضعي	١٩٣
الاشتراك المبني على طلب الخفة	١٩٦
الاشتراك المبني على الإسناد	١٩٨
الاشتراك المبني على اعتلال اللام	١٩٨
الخاتمة	٢٠٠
ثبت المصادر والمراجع	٢٠٢
الفهارس الفنية	
فهرس الآيات القرآنية	٢١٥
فهرس الأبيات الشعرية	٢١٨

المقدمة

تعد ظاهرة الاشتراك الصرفي ظاهرة طبيعية لغوية ذات حضور بارز ليس على مستوى العربية فحسب، بل في كثير من أنظمة اللغات الصرفية.

وتأخذ هذه الظاهرة صورا مختلفة، ومن تلك الصور: اشتراك غير معنى صرفي في مبنى واحد؛ كاشتراك المصدر والجمع في صيغة (فِعال). وكاشتراك معنى المبالغة والآلة والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان في صيغة (مِفْعال).

وقد يتشكل الاشتراك الصرفي بفعل عوامل صرفية مختلفة؛ كاشتراك الصورة اللفظية لفعل الأمر، والفعل الماضي المبني للمفعول في نحو: (شُدَّ ومُدَّ ورُدَّ)، والذي أدى إلى نشوء هذا الاشتراك، هو عامل الإدغام الذي بسببه تعذر خروج الصيغة على الصورة المفترضة، فأصل (شُدّ) ماضيا مبنيا للمفعول: (شُدِدَ)، وأصلها أمرا: (اُشْدُدْ).

كما قد يفضي الاشتراك المبني على تعدد المعاني الصرفية في المبنى الواحد إلى احتمال اللفظ لغير معنى صرفي داخل السياق. ويتجلى ذلك في السياقات المتصلة بالقرآن الكريم، كاحتمال اللفظ لمعنى الجمع ومعنى المصدر معا في كلمة (طباقا) من قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقا﴾ [الملك، ٣].

قال ابن عاشور: "والطباق يجوز أن يكون مصدر (طابق) وصِفت به السماوات للمبالغة، أي شديدة المطابقة ... ويجوز أن تكون (طباقا) جمع طبق، والطَّبَقُ الْمُسَاوِي فِي حالةٍ مَا[1]".

---

(١) ابن عاشور، (١٩٨٤م)، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تونس: الدار التونسية للنشر ١٦/٢٩.

وفي قوله تعالى: ﴿لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ، ٣]، رأى ابن عاشور[١] أيضا أن (مثقالا) في الآية يجوز أن يكون اسم آلة، ويجوز أن يكون مصدرا ميميا في آن واحد.

ومن مطالعة هذه النماذج المبثوثة في كتب الصرف، تولد لدى الباحث فكرة تتبع هذه الظاهرة، ودراستها بشكل مفصل؛ يجمع فيها نظائرها، ويناقش أسباب وقوع الاشتراك وبواعثه ودواعيه.

ولم يظهر لي – فيما توفر عندي من دراسات ومراجع – أن هناك من قدم هذا الموضوع في رؤية شاملة؛ تؤصل لهذه الظاهرة، وتجمع نظائرها، وتكشف عن مواضعها وأسبابها، وتبين أثر العوارض الصرفية المختلفة في نشوئها، وتستنبط القرائن المعينة في التفريق بين تلك الصيغ المشتركة في إطار منهجي واضح، وأهداف محددة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه:

١) أحد الموضوعات الصرفية التي تبرز أهمية الصيغ الصرفية ووظائفها المتعددة.
٢) يقيس مدى تكيف الصيغ وانسجامها مع المعاني الصرفية، وذلك بالنظر إلى علاقة الصيغة بالباب الذي وردت فيه.
٣) يتعرض لنماذج مختلفة من الاشتراك الصرفي، ويتتبع مواضعها، ويناقش أسبابها ودواعيها.

---

(١) التحرير والتنوير، مرجع سابق ١٨٦/٢٢.

٤) يكشف عن مدى التطابق بين الأحكام المعيارية (محددات الصياغة) والواقع اللغوي.

٥) يقيس أثر العوامل الصرفية المختلفة في تشكيل ظاهرة الاشتراك الصرفي.

٦) يثري موضوع الاشتراك الصرفي من جوانب مختلفة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تثير مشكلة البحث التساؤلات التالية:

١-ما الضوابط الاشتقاقية للصيغ الصرفية المشتركة في كلّ من المصادر والمشتقات؟

٢-ما أبرز العوامل التي أسهمت في نشوء الاشتراك الصرفي في صيغ المصادر والمشتقات؟

٣-كيف عالج العلماء ظاهرة الاشتراك في المعاني الصرفية المتقابلة؛ كاشتراك صورة المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، واللازم والمتعدي؟

٤-ما دور العوامل الصرفية في نشوء ظاهرة الاشتراك الصرفي؟

٥-ما أثر السياق وقرائنه اللفظية والمعنوية والحالية في تحديد دلالات الصيغة الصرفية؟

مجال البحث وحدوده

إن الاشتراك الصرفي الذي يعنينا في هذه الدراسة هو اشتراك أكثر من معنى صرفي في مبنى واحد، كاشتراك المصدر والجمع في فِعَال. واشتراك الآلة والمبالغة والمصدر الميمي واسم المكان والزمان والتذكير والتأنيث في مِفعْال، واشترك بعض صيغ الأفعال بين التعدي واللزوم.

أيضا من صور الاشتراك الذي تناولته هذه الدراسة ما ينشأ نتيجة عوامل صرفيّة وحدت بين بنيتين مختلفتين في الباطن، ففي مستوى البناء الظاهر هما بلفظ واحد، كالفعل (شُدّ) الذي اشترك في صورته اللفظية فعل الأمر والفعل الماضي المبني للمفعول.

ولا تتناول هذه الدراسة الاشتراك الصرفي الذي تشترك فيه المعاني الصرفية عن طريق التناوب، كنيابة صيغة فاعل عن مفعول ونحوها؛ لأن هذا النوع من الاشتراك قد خرج عن حدود المبنى، وهو مفتقر إلى سياق ليظهر جوانبه.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي القائم على جمع بيانات المادة المدروسة ثم وصفها كما هي، ثم التحليل والربط والتفسير لظاهرة الاشتراك الصرفي.

وقد اعتمدت الدراسة على ما توافر من كتب الصرفيين والمعجميين، وكتب المفسرين الذين اهتموا في أثناء تفسيرهم بالجانب الصرفي للألفاظ قديما وحديثا.

مصطلحات الدراسة

الاشتراك الصرفي في عرف هذه الدراسة: هو تعدد المعاني الصرفية في المبنى الواحد.

الدراسات السابقة

وقف الباحث على جملة من الدراسات والبحوث المتصلة بدراسته، وهي:

- المالكي، شكران حمد، (٢٠٠٩م)، الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن.

وهو بحث قصير تناول فيه الباحث موضوعي الاشتراك الصرفي من خلال ثلاثة مباحث، سبقها مقدمة يسيرة تحدث فيها عن معنى الصيغة لغة واصطلاحا.

أما المباحث فجاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: وتناول فيه الباحث اثنتي عشرة صيغة صرفية مشتركة، حيث رأى أنها تشكل أهم الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية.

المبحث الثاني: أسباب حدوث الاشتراك في الصيغ.

المبحث الثالث: وتناول فيه المصطلحات المرادفة لمصطلح الصيغ المشتركة في كتب المتقدمين.

ويلتقي هذا البحث مع دراستي في الفصل الأول، لكنه كان مختصرا؛ ولذلك وقف على عينة قليلة من الصيغ، في حين أن هذه الدراسة وقفت على عينة أكبر وتوصلت إلى نتائج مختلفة.

- اعقيلان، عبد الكريم، (٢٠١١م)، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، رسالة علمية، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم اللغة العربية

وقد تناول الباحث الأبنية المشتركة بين المصادر والمشتقات، وركز على مسألة انفتاح الدلالة للبنية الصرفية من خلال السياق، لذلك تعرض إلى ما تنوب فيه صيغة عن أخرى كنيابة المصدر عن المفعول، وهذا خارج حدود دراستي.

وقسم اعقيلان عمله هذا ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وتناول فيه مفاهيم مختلفة، كمفهوم البنية الصرفية، ومفهوم البنية الصرفية المشتركة، ومفهوم المصادر، ومفهوم المشتقات.

الفصل الثاني: وتناول فيه عينة من الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، وعددها خمسة وثلاثون بناء، قدّم لكل بناء من خلال خمسة محاور:

- التكوين الصوتي للبناء.
- الصيغ المشتركة بين المصادر والمشتقات.
- التصنيف النوعي لكل بناء؛ أهو من قبيل الاشتراك البنيوي أم الاشتراك الدلالي؟
- محددات البناء، ويقصد بها ضوابط الصياغة.
- الانفتاح الدلالي للبناء، ويقصد من ذلك: احتمال اللفظ المشترك لغير معنى صرفي.

الفصل الثالث: وتناول فيه بعض المسائل المتعقلة بالاشتراك، كمسألة القياس والسماع، والتطور اللغوي، وخصص مبحثا لتعليل ظاهرة الاشتراك الصرفي؛ حيث جمع طائفة من الأسباب والدواعي التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة، ككثرة المعاني وقلة الصيغ، واختلاف اللهجات، وطبيعة اللغة العربية في الحذف والاختصار، والمجاز الحكمي، وقضية الأصل والفرع، وتداخل اللغات وتركبها.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراستي في الفصل الأول، وتختلف في أن الاشتراك محصور عنده بين المصادر والمشتقات، في حين أن دراستي هذه تركز على ظاهرة الاشتراك ليس على مستوى المصادر والمشتقات فحسب، بل في أبواب صرفية مختلفة؛ كأنواع المشتقات نفسها، وكاشتراك الصيغة في التذكير والتأنيث، واشتراكها في المفرد والجمع، والتعدي واللزوم، كما أنها عالجت ظاهرة الاشتراك الصرفي الذي نشأ نتيجة عوامل صرفيّة كالإدغام والإعلال والحذف وغيرها.

- حسون، رضا هادي، الاشتراك الصرفي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.

وهو بحث قصير تناول فيه الباحث الصيغ الصرفية في الأفعال المزيدة وما تشترك فيها من معان، ولا يلتقي مع دراستي إلا في العنوان.

- عرار، مهدي، المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية استشرافية، مجلة الدراسات القرآنية، مج١١، ع١، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

وهو بحث قصير أشار فيه الباحث إلى أنماط وصور الاشتراك الصرفي، غير أنه مختصر جدا، وهو بمثابة الفاتحة للموضوعات الكبرى، التي يمكن أن يشكل فيها كل موضوع دراسة مستقلة.

- الشمسان، إبراهيم، (١٤٠٦هـ)، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، رسالة علمية، جامعة الملك سعود.

وتلتقي مع دراستي في المبحث الخاص بالصيغ المشتركة في الأفعال بين التعدي واللزوم، لكن دراسة الشمسان كانت تناقش قضية التعدي واللزوم بشكل عام، وتعرض بشكل مقتضب إلى قضية الصيغ المشتركة، في حين أن هذه الدراسة قد

توسعت في هذه القضية، فتناولت تلك الصيغ بشكل موسع ومن خلال منهجية مختلفة.

- العايد، سليمان، (١٤١٠هـ)، احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، العدد الثالث.

وهو بحث قصير، ويلتقي مع دراستي في الفصل الثالث، ويتفق العملان في كثير من المسائل؛ لكنهما مختلفان في أن بحث العايد ينطلق من الوزن الصرفي، فما كان من الألفاظ محتملا غير وزن صرفي أورده وتحدث عنه، وما كان وزنه واحدا أهمله. في حين أن هذه الدراسة تركز على تعدد المعاني الصرفية في المبنى الواحد، بغض النظر عن وزنها الصرفي، أي أنها تنطلق من الدلالة الصرفية لا الوزن الصرفي.

وبالجملة، فإن الدراسات التي وقف عليها الباحث مختلفة عرضا ومنهجا عما سيقدمه، بالإضافة إلى أن البعض منها كان بمثابة المواضيع الجزئية التي تدرس ضمن موضوعات عامة، ولا شك أن الباحث قد أفاد مما طرح في الدراسات السابقة من آراء، وما دون فيها من مصادر ومراجع استقى منها الباحثون معلوماتهم وبنوا عليها آراءهم.

فصول الدراسة

حرص الباحث على تقديم هذا الموضوع في صورة واضحة جلية تسير وفق آلية محددة، وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع، الذي اقتضى أن يكون في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة وذلك على النحو التالي:

أما المقدمة، ففيها بيان لمنهج البحث الذي سارت عليه الدراسة، وشملت الحديث عن أهمية الموضوع، وحدوده، وتساؤلاته، وشملت عرضا مفصلا للدراسات السابقة ذات الصلة بهذه الدراسة.

ولأهمية مفهومي الاشتراك الصرفي والصيغة الصرفية، وتداخلهما مع غيرهما من المفاهيم، رأى الباحث أن يناقش هذين المفهومين في التمهيد، ويقف على أثر الاشتراك الصرفي في كتب التراث والدراسات الحديثة، مستعرضا أبرز صوره ونماذجه، كما عالج أيضا مفهوم الصيغة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى كالوزن والبناء.

وجاءت فصول الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: كان الحديث فيه منصبا حول الصيغ الصرفية المشتركة في بابي المصادر والمشتقات، وقد ركز الباحث فيه على محددات الصياغة ومعاييرها، واستعرض جهود العلماء قديما وحديثا فيما يخص النواحي الاشتقاقية، وعلاقتها بالباب الذي وردت فيه، وما انتهي إليه الدرس الصرفي في هذا المجال.

وقد قُسّم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تناول فيه الباحث مفهوم المصدر، وأنواعه، وصيغه، وقد اعتمد كتاب سيبويه مرجعا لأبنية المصادر، وكتاب خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، فيما يتعلق بقضية السماع والقياس في هذه الأبنية؛ وذلك لأنه من أدق وأجل الكتب التي خدمت كتاب سيبويه.

المبحث الثاني: تناول فيه الباحث مفهوم المشتقات، وأنواعها، وصيغها؛ مع الإشارة إلى مسألة تأصيل الصيغة وعلاقتها بالباب الذي وردت فيه، ومناقشة محددات الصياغة، وما يتعلق بها.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعينة من الصيغ المشتركة في المصادر والمشتقات. حيث جمع الباحث –وفي حدود علمه– طائفة من الصيغ الصرفية المشتركة في المصادر والمشتقات من الثلاثي وغير الثلاثي، وسار في دراسة هذه الصيغ بذكر المعاني المشتركة تحت كل صيغة، مع الإشارة إلى قضية السماع والقياس، وما يطرد منها وما يكثر، وما يقل، وما هو على وجه الشذوذ، مستعينا بما نص عليه العلماء قديما وحديثا.

المبحث الرابع: تعليل ظاهرة الصيغ الصرفية المشتركة في المصادر والمشتقات، حيث تناول الباحث جملة من العوامل التي يُرجح أنها هي الأبرز في تفسير ظاهرة الاشتراك الصرفي في الصور التي تناولها.

الفصل الثاني: وتناول فيه الباحث عينة من الصيغ المشتركة التي تحمل سمة التقابلية، كالصيغ المشتركة بين التذكير والتأنيث، وبين الإفراد والجمع. وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حسب طبيعة الصيغ.

المبحث الأول: الصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث، وركز في هذا المبحث على صيغ الصفات، وأهمل صيغ الأسماء التي يشترك فيها المذكر والمؤنث، كطريق وسبيل وصواع وذراع وعنق ونحوها؛ وذلك لأن مسألة الاشتراك في صيغ الأسماء لا تخضع إلى قياس محدد، ومضمارها الدراسات اللغوية لا الصرفية.

المبحث الثاني: الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع. وفيه تناول الباحث عينة من الصيغ المشتركة التي كان الاشتراك فيها يعود إلى عوامل صرفية مختلفة، كما قدم لهذا المبحث ببعض ملامح التشابه بين المفرد والجمع التي مهدت الطريق أما تداخل صيغهما.

المبحث الثالث: الصيغ المشترك بين اللازم والمتعدي. واستعرض الباحث جهود العلماء المتقدمين والمتأخرين في دراسة هذه القضية، ثم قام بجمع عينة من الصيغ المشتركة بين هذين المعنيين، وأشار إلى نسبة التعدي واللزوم في كل صيغة بالاعتماد على نصوص العلماء، وعلى المعنى الصرفي الغالب على الصيغة.

الفصل الثالث: تناول فيه الباحث الصيغ المشتركة التي نشأ فيها الاشتراك نتيجة عوامل صرفيّة مختلفة التأثير، وقسمه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام.

المبحث الثاني: الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال.

المبحث الثالث: الاشتراك المبني على تأثير العوامل الصرفية الأخرى.

الخاتمة: وتضمنت أبرز النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

الفهارس الفنية: فهرس الآيات القرآنية. فهرس الأبيات الشعرية.

التمهيد

- مفهوم الاشتراك الصرفي وأثره في كتب التراث والدراسات الحديثة
- مفهوم الصيغة الصرفية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

مفهوم الاشتراك الصرفي وأثره في كتب التراث والدراسات الحديثة

جاء في لسان العرب: " الشِّرْكة والشَّرِكة سواء: مخالطة الشريكين. يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر ... وطريق مُشْتَرَك: يستوي فيه الناس[١] ".

قال: " وشاركت فلانا: صرت شريكه. واشتركنا وتشاركنا في كذا، وشَرِكْتُه في البيع والميراث أَشْرَكُه شَرِكةً[٢] ".

إذا، فالاشتراك في معناه اللغوي هو (افتعال) من الفعل (اشترك) بمعنى (تشارك)، أي أصبح هذا الشيء بين شريكين أو أكثر لا ينفرد به أحدهما، وهو على هذا المعنى لازم لا يتعدى إلى مفعول.

أما الاشتراك في مفهومه العلمي فمستوحى من معناه اللغوي، وهو نوعان: اشتراك لفظي، وهو ما تشترك فيه معان كثيرة، كالعين ونحوها[٣]. واشتراك صرفي، وله صور متعددة، ونماذج مختلفة، لكنه في حقيقته يعود إلى أصل مادة (شرك) في اللغة، مع الأخذ في الاعتبار ماهية المعاني المشتركة، ففي اللفظي معان معجمية، وفي الصرفي معان صرفية.

وقد وقف العلماء قديما على صور الاشتراك الصرفي جميعها، غير أنهم لم يتواضعوا –حسب علمي– على تسمية هذه الصور والنماذج بالمصطلح المشهور حديثا، وهو مصطلح الاشتراك الصرفي.

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر (شرك).

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

ومن ذلك ما جاء عند سيبويه في معرض حديثه عن اشتراك الصيغ فيما جاوز الثلاثة قوله:" فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول[١] ".

وقوله في موضع آخر: "فكل شيءٍ كان من هذا فَعَل، فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على (مَفْعِلٍ)، وذلك قولك للمكان: المَوعِد، والمَوضِع، والمَورِد. وفي المصدر المَوجِدة والمَوعِدة[٢] ".

أما عند ابن جني فقد بدأت ملامح الاشتراك الصرفي تأخذ حيز التبويب ولكن بمصطلحات وعناوين مختلفة، ومن ذلك: باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين[٣]، وباب آخر في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر[٤]، حيث تناول اشتراك صورة اسم الفاعل واسم المفعول من المضعف والمعتل في نحو (مُشتدّ ومُحتلّ)، وألمح إلى هذه الظاهرة من خلال النظر إلى الصورة اللفظية، وما تحتمله من تقديرات مختلفة. ومن جملة ما أورده في هذه الظاهرة قوله: " من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة أو ما فيه تضعيف. فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أن أصل الفاعل (مختِير) بكسر العين، وأصل المفعول

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، الكتاب، ط٣، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي ٩٥/٤.

(٢) المرجع السابق ٩٢/٤.

(٣) ابن جني، عثمان (١٣٧١هـ/١٩٥٢م)، الخصائص، ط٢، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية. ٣٤١/١.

(٤) المرجع السابق ١٠٥/٢.

(مختَير) بفتحها. وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد إذا قاده صاحبه الصاحب مقتاد له[١]".

وقد أشار الرضي إلى صورة أخرى من صور الاشتراك في قوله: " اعلم أَنه يجئ بعض ما هو على فَعَّال وفاعل بمعنى ذي كذا، من غير أَن يكون اسم فاعل أَو مبالغة فيه، كما كان اسم الفاعل نحو (غافر)، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار، بمعنى ذي كذا، إِلا أَن (فَعَّالا) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففَعَّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجئ إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه[٢] ".

ومعنى ذلك أن فعّالا وفاعلا يشتركان في الدلالة على معنى النسب بغير الياء، كعطار، ولابن. كما أشار إلى أن صيغة (فعّال) قد استعيرت من المبالغة للدلالة على النسب؛ لأن بين المبالغة وبين هذا النوع من النسب قرابة في المعنى.

أما ابن مالك فقد عبر بلفظ (يشترك) في قوله: " يشترك المصدر والزمان والمكان في (مفعل) -بفتح العين- إن كان من (فعل) نحو: (المكثر)[٣] "، وهو أقرب هذه الألفاظ إلى الدرس الحديث.

وأما مفهوم الاشتراك الصرفي في العصر الحديث فقد أخذ منحى الاستقرار، غير أن مضماره واسع، ويمكن أن نتتبع هذا المفهوم في أثر الدارسين الذين وسموا

---

(١) أبو الفتح، الخصائص ١٠٥/٢

(٢) الرضي، الاستراباذي(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان: دار الكتب العلمية ٨٤/٢

(٣) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (١٤٠٢هـ/١٩٨٤م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ٢٢٤٤/٤

بحوثهم بالاشتراك الصرفي، أو المشترك الصرفي، أو ما شابه ذلك من الاشتقاقات الأخرى المتعلقة بالاشتراك؛ أو الألفاظ الدالة عليه؛ لنرى حدود هذا المفهوم، ومنهج أولئك الباحثين في تناول هذه الظاهرة.

ومن تلك الدراسات دراسة شكران المالكي: (الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية)، وتناول فيها الاشتراك في صيغ المصادر والمشتقات، وذكر عددا من الصيغ المشتركة وتحدث عنها بشكل موجز[١].

أما رضا حسون[٢] فقد عدَّ الاشتراك الصرفي صورة من صور الاشتراك اللفظي المعروف في كتب اللغويين، وعرفه بأنـه: " اشتراك أكثر من معنى صرفي في صيغة صرفية واحدة وهي خارجة عن السياق[٣]"، وعد له صورتين [٤]:

١-الأولى: أن يكون الاشتراك بالتعدد الدلالي مع الاختلاف في المادة الاشتقاقية، كاشتراك معنى الطلب ومعنى التحول في صيغة (استفعل) في الفعلين (استغفر، واستحجر)، ففي الأول معنى الطلب، وفي الثاني معنى التحول.

٢- الثانية: أن يكون الاشتراك بالتعدد الدلالي مع الاتفاق في المادة الاشتقاقية، كاشتراك معنى المصدرية ومعنى المفعولية ومعنى المكانية ومعنى الزمانية في صيغة (مُفْعَل) كمُدْخل.

---

(١) المالكي، شكران حمد، (٢٠٠٩م)، الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن.

(٢) حسون، رضا هادي، "الاشتراك الصرفي"، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

(٣) المرجع السابق، ص٣

(٤) المرجع السابق.

وتناول مهدي عرار الاشتراك الصرفي من خلال الجوانب التالية:

١-تناوب الصيغ واشتراكها في الأبواب الصرفية[١] .

٢-تعدد معاني صيغ الأفعال، كتعدد معاني أفعل، واستفعل، ونحوهما[٢] .

٣-اشتراك الصورة اللفظية الناشئ عن اختلاف الأصل الاشتقاقي [٣].

٤-الاشتراك الناشئ عن العوارض التصريفية[٤]

٥- الاشتراك الذي يكون بتعدد معاني بعض السوابق واللواحق التصريفية[٥].

وذكر عبد الكريم اعقيلان[٦] في دراسته: (الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات)، أن الاشتراك الصرفي في الأبنية، هو امتداد للاشتراك اللفظي المشهور في كتب اللغويين، وجعله في اتجاهين:

١-الاشتراك الدلالي:

ويعني به الاشتراك الذي يستخدم فيه بنية صرفية بمعنى بنية صرفية أخرى، وهو ما يعرف بالتناوب الدلالي للصيغ، كمجيء بنية (فاعل) بمعنى المصدر، ومجيء بنية (فعيل) بمعنى مفعول[٧].

---

(١) عرار، مهدي، "المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية استشرافية"، مجلة الدراسات القرآنية، المجلد ١١، ع١، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن. ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق ٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢٢٧.

(٤) المرجع السابق ٢٢٥.

(٥) المرجع السابق ٢١٧.

(٦) اعقيلان، عبد الكريم، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، رسالة علمية، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم اللغة العربية ٢٠١١.

(٧) المرجع السابق ٢٥.

٢-الاشتراك البنيوي:

ويكون هذا الاشتراك في بناء واحد يأتي للدلالة على أكثر من معنى صرفي، والسياق هو الذي يحدد المعنى الصرفي المراد. وذكر من صور هذا النوع: اشتراك بعض أبنية المجرد والمزيد في الأفعال، وبعض أبنية المفرد والمثنى والجمع في الأسماء، واشتراك أبنية المصادر والمشتقات[١] .

ومن هنا نلحظ أن مفهوم الاشتراك الصرفي في الدراسات الحديثة مفهوم واسع شمل العديد من الصور والنماذج التي تناولها المتقدمون، غير أن هذا المصطلح قد أخذ وضع الاستقرار مؤخرا.

(١) اعقيلان، عبد الكريم، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، مرجع سابق ص ٣٠.

مفهوم الصيغة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

جاء في مقاييس اللغة: " الصاد والواو والغين أصل صحيح، وهو تهيئة على شيء على مثال مستقيم. من ذلك قولهم: صاغ الحلي يصوغه صوغا. وهما صوغان، إذا كان كل واحد منهما على هيئة الآخر[١] ".

وجاء في لسان العرب: " فلان حسن الصيغة أي حسن الخلقة والقد. وصاغه الله صيغة حسنة أي خلقه[٢] ... وصيغة الأمر كذا وكذا، أي هيئته التي بني عليها[٣]".

أما مفهوم الصيغة اصطلاحا، فيرتبط بمفاهيم أخرى، وهي البنية والوزن، غير أن أثر هذا الارتباط متفاوت بعض الشيء. وبمعنى أوضح، فإن نسبة الترادف بين الصيغة والبنية أقوى من نسبة الترادف بين الصيغة والوزن؛ من حيث أن الوزن قد أخذ طريقا نحو الاستقرار على معنى الوزن الصرفي المعروف في كتب الصرفيين كما سيمر.

ومن شواهد ترادف مفهومي الصيغة والبنية ومجيئهما بمعنى واحد ما ورد عند ابن جني قوله: " قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة فجُعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه[٤] ".

---

(١) ابن فارس، أحمد، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دمشق، دار الفكر. ٣٢١/٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب (صوغ).

(٣) المرجع السابق (صيغ).

(٤) المرجع السابق (صيغ).

فالصيغة في نص ابن جني السابق يراد بها البناء أو الشكل؛ لأنه يُفرَّقُ من خلاله بين الماضي والمضارع، فتعبيره بالصيغة إشارة إلى أن الصيغة والبنية شيء واحد.

ويتضح تداخل هذه المصطلحات الثلاثة، وترادفها واستعمالها بمعنى واحد في قول الرضي[١]: " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها "، حيث جمع الرضي بين البناء والصيغة والوزن، وجعلها متساوية في الدلالة على هيئة الكلمة.

وأشار التهانوي إلى ترادف هذه المصطلحات في معرض حديثة عن تعريف البناء حيث حده بأنه: " الهيئة الحاصلة للّفظ باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها ... ويسمّى بالصيغة والوزن أيضا. وقد يقال الصيغة والبناء والوزن لمجموع المادّة والهيئة أيضا[٢] " .

كما ساوى اللبدي بين مفهومي الصيغة والبناء، حيث قال: " والصيغة هي الشكل والبناء، وغالبا ما تستعمل في المقيسات من الأحكام[٣] "، وسبق أن عرف البنية بأنها: " عدّة الحروف مع الهيئة التي تكون عليها[٤] ".

---

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ٢/١.

(٢) التهانوي، محمد بن علي، (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط١، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. ٣٤٥/١.

(٣) اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٢٨.

(٤) المرجع السابق ٢٧.

فيما فرق بعض العلماء بين الصيغة والبنية، ومنهم الكفوي، حيث عرف الصِّيغَة بأنها: " الْهَيْئَة الْعَارِضَة للفظ بِاعْتِبَار الحركات والسكنات وَتَقْدِيم بعض الْحُرُوف على بعض، وَهِي صُورَة الْكَلِمَة والحروف مادتها[١] ". وعرف البنية بأنها: " الْحُرُوف مَعَ الحركات والسكنات الْمَخْصُوصَة[٢] ".

ومعنى ذلك أن البنية هي ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله، أما الصيغة فهي الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات.

كما وقف تمام حسان على ماهية الصيغة، وحددها من خلال أمور[٣]:

١-أن الصيغة جزء من التحليل الصرفي.

٢- وأنه ينظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم، بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم, والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية[٤].

٣-أن الصيغة قابلة للتحول والتطور[٥].

٤- أن الصيغة ترتبط بالاشتقاق وهي وسيلة التوليد والارتجال[٦].

---

(١) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ٥٦٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) حسان، تمام، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٦م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، عالم الكتب، ص١٤٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق ١٥١.

(٦) المرجع السابق.

٥-أن الصيغة تدل على معنى وظيفي[١].

٦- أن الصيغة قرينة لفظية إلى جانب القرائن الأخرى: الرتبة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة، وهذا يعني أنها تسهم في الكشف عن المعنى داخل النص [٢].

إذا، فالصيغة – بناء على ما سبق- ترتبط بالاشتقاق والمعنى الوظيفي، أما البنية فهي ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله، وهي مأخوذة من البناء الثابت، وشبيه بالمبنى من الألفاظ لثبات آخرها[٣].

ولكن هذه الفوارق – في تصوري- دقيقة جدا، وقد اخترقت حواجز بعضها بعضا في كثير من المؤلفات، فتطلق الصيغة ويراد بها البناء والعكس؛ ولذلك لم يفرق الباحث في هذه الدراسة بين الصيغة والبناء وعدهما مصطلحين مترادفين.

أما الوزن – وإن استعمل مرادفا للصيغة والبناء – إلا أنه آخذٌ في السير نحو الاستقرار على ما يعرف بالميزان الصرفي في كتب الصرفيين، وهو وصف للصورة النهائية للمادة اللغوية، بحيث يعرف من خلاله عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات.

وقد بين الرضي ذلك بوضوح فقال: " اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه – كما ذكرنا- لفظٌ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ، أي:

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٣) علي، عاصم شحادة (٢٠٠٧)، المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب: دراسة في الدلالة، الجامعة الإسلامية العالية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٥، العدد ٣،

هو على صفة يتصف بها فَعَلَ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات[١]" .

ويسوق تمام حسان مثالا لتوضيح دور الميزان الصرفي والفرق بينه وبين الصيغة الصرفية، فعند صياغة فعل الأمر من (وقى) يصبح (قِ) بحذف الفاء واللام، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (عِ).

فإذا سألنا أنفسنا من أيّ الصيغ هذا الفعل (قِ) لقلنا دون تردد: إن صيغته هي صيغة "افْعِلْ"، فإذا سألنا: فما بال هذه العين المكسورة تقف عنَّا بإزاء الفعل في صورته النهائية، فإن الجواب هو أنَّ هذه العين المكسورة تمثل (الميزان) ولا تمثل (الصيغة)[٢].

(١) الرضي، شرح شافية بن الحاجب، مرجع سابق ١٢/١.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ١٤٥.

الفصل الأول

الصيغ المشتركة في المصادر والمشتقات

- المبحث الأول: المصادر، مفهومها وصيغها
- المبحث الثاني: المشتقات، مفهومها وصيغها
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعينة الصيغ المشتركة في المصادر والمشتقات
- المبحث الرابع: تعليل ظاهرة اشتراك الصيغ الصرفية في المصادر والمشتقات

المبحث الأول

المصادر مفهومها وصيغها

مفهوم المصدر:

لم يكن للمصدر في كتب الرعيل الأول مصطلح بمعنى مفهوم المصطلح المتعارف عليه في مؤلفات المتأخرين؛ والسبب في ذلك أن مفهومه كان نابها في أذهانهم، ولم تدع الحاجة إلى الاهتمام بتحديده[١]، وشأنه في ذلك شأن بقية المصطلحات الأخرى التي لم تصل إلى درجة كافية من الاستقرار في مراحل التأليف الأولى.

وإذا تتبعنا جذور هذا المصطلح في كتاب سيبويه باعتباره أقدم المؤلفات وأجلها، لألفيناه يعبر عنه تارة بالمصدر، وتارة بالحدث كما في قوله: " ففيه بيانُ متى وقع، كما أنّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ[٢] ". كما عبر عنه بالفعل في قوله: " فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حصدًا، وقطعته قطعا[٣] ".

ومن جهة أخرى نجده يطلق كلمة (مصدر) للدلالة على مفاهيم أخرى ذات علاقة بالمصدر، كالمصدر الميمي في قوله: " فإذا أردت المصدر بنيته على مفعلٍ[٤] ".

أما عندما أخذت العلوم طابع الاستقرار ظهر مصطلح المصدر بحدوده وضوابطه ليشكل مرحلة جديدة اتسمت باستقرار المفهوم.

---

(١) ينظر: المنصور، وسمية عبد المحسن (١٤٠٤هـ)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط١، الكويت: ذات السلاسل. ص ٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٦/١.

(٣) المرجع السابق ١٢/٤.

(٤) المرجع السابق ٨٧/٤.

ولعل ابن جني في طليعة مَن مثّل تلك المرحلة، حيث عرف المصدر بأنه: " كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول، وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد[1] ". واحترز ابن جني بكلمة (مجهول)؛ لأنه لو عرف زمن المصدر لدخل على الفعل الذي يدل على الزمن المخصوص.

وعرف ابن الحاجب المصدر بأنه " اسم الحدث الجاري على الفعل[2] ".

قال الرضي شارحا: " يعني بالحدث معنى قائما بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر كالطول والقصر. والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل، أي أصل له ومأخذٌ اشتق منه، فيقال في حمدت حمدا: إن المصدر جار على فعله، وفي نحو **(وتبتّل إليه تبتيلا)** ليس بجار على ناصبه[3] ".

أما ابن مالك فذكر للمصدر تعريفين:

الأول: عم فيه مصدر كل فعل، وأخرج ما يطلق عليه مصدرٌ من باب التجوز كاسم المصدر، فقال: " المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة، أو مجازا، أو واقع على مفعول. وقد يُسَمّى فعلا وحدثا وحدْثانا[4] ".

---

(١) ابن جني، عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ص ٤٨.

(٢) الرضي، الاستراباذي (١٤١٧) شرح كافية ابن الحاجب، رسالة علمية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. القسم الثاني تحقيق: يحيى بشير مصري ٧٠٣/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، شرح التسهيل، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ١٧٨/٢.

والآخر، قيد فيه المصدر بدلالته عن الحدث وتجرده من الزمن، ويفهم ذلك في البيت الوارد في ألفيته المشهورة[1]:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

قال ابن عقيل[2]: " الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان، فقام يدل على قيام في زمن ماض، ويقوم يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، وقم يدل على قيام في الاستقبال والقيام هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله: "ما سوى الزمان من مدلولي الفعل"، فكأنه قال: المصدر اسم الحدث كأمن فإنه أحد مدلولي أمن".

ومن خلال ما سبق يتضح أن مصطلح المصدر يتحقق في اتجاهين، الأول معنوي، وهو بدلالة المصدر على الحدث، وتجرده من الزمن. والآخر: لفظي، ويتعلق بطبيعة المصدر التكوينية من حيث اشتماله على جميع حروف فعله.

وقد صار الدرس الحديث في تقديم مفهوم المصدر على غرار ما أثر عن القدماء، حيث ضمنوا في تعريفهم للمصدر الأركان الأساسية، وهي اشتمال المصدر على الحدث، وتجرده من الزمن، وجريانه على حروف فعله. وربما توسعوا فأضافوا طبيعة جريان المصدر على حروف فعله لفظا وتقديرا، كما في تعريف الغلاييني له بأنه: "اللفظُ الدّالُّ على الحدَث، مُجرَّدا عن الزمان، متضمّنا أحرفَ فعلهِ لفظا، مثلُ:

(١) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار مصر للطباعة ١٦٩/٢.

(٢) المرجع السابق ١٦٩/٢.

علمَ عِلْما، أو تقديرا، مثلُ قاتلَ قِتالا، أو مُعوَّضًا مِما حُذِفَ بغيره، مثلُ: وَعَدَ عِدةً، وسلّم تسليما[1]".

وربما توسعوا بالاحتراز عن مفاهيم أخرى ذات علاقة بالمصدر، كتعريف عباس حسن المصدر بقوله: " ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءًا بميم زائدة، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ومن أمثلته: عِلْمٌ، فَهْمٌ، تَقَدُّمٌ، استضاءةٌ، إبانةٌ[2] " ، حيث أخرج بقوله: (وليس مبدوءا بميم زائدة)، المصدرَ الميمي، وأخرج بقوله: (ولا مختوما بياء مشددة زائدة بعدها تاء)، المصدرَ الصناعي.

(١) الغلاييني، مصطفى محمد سليم، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، جامع الدروس العربية، ط ٢٨، بيروت: المكتبة العصرية. ١٦٠/١.

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي، ط ١٥، مصر: دار المعارف ١٨٢/٣.

صيغ المصادر

حفلت مؤلفات اللغويين قديما وحديثا بالحديث عن صيغ المصادر، غير أن كتاب سيبويه – في تقديري– هو الأشهر بينها؛ وذلك لأنه من وضع أسسها وأرسى قواعدها، وأن الذين جاءوا بعده لم يزيدوا عليها شيئا، وأن كل ما ذكروه لا يتعدى الخلاف في بعض المسائل، أما جوهر أبنية المصادر وقواعدها فلم يطرأ عليها تغيير[١]، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

- **صيغ المصادر في الأفعال الثلاثية المجردة:**

ذكر سيبويه للثلاثي المجرد كثيرا من صيغ المصار في الأفعال الثلاثية المجردة، منها ما يجري على القياس[٢]، نحو: فَعْل كقَتْل، وفُعُول كقعود، وفِعَال كقتال، وفَعَلان كنزوان، وفعيل كهدير، وفِعَالة كخياطة، وفَعَل كفَرَح، وفَعَالة كشناعة، وفُعَال كنُعاس[٣] .

ومنها ما يجري على السماع[٤]، نحو: فَعِل كخنِق، وفُعْل كجوع وذلّ، وفُعَل كهدى وسُرَى، وفِعْل كفِسْق، وفِعَل كرضى، وفَعْلَة كرحمة، وفَعَلَة كجَلَبَة، وفَعِلَة كسَرِقَة، وفُعْلَة كشُهْبَة، وفِعْلَة كنِشْدَة، وفُعُولة كملوحة، وفَعَال كذَهاب، وفَعْلان كليَّان، وفِعْلان كحِرْمان، وفُعْلان كرُجْحان، وفَعُول كوَقُود وقَبُول، وتِفْعال كتِلْقاء، وانفعال كما

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط١، بغداد: منشورات مكتبة النهضة. ٢٤٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢١١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٥/٤ و ٧/٤ و ٢٦/٤ و ٨/٤ و ١٦/٤ و ١٤/٤ و ١٠/٤.

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

في كسر انكسارا، وفَيْعَلولة ككينونة[١]، وفُعْلى كبشرى، وفِعْلى كذِكْرى، وفَعَلان كشَنَآن، وفُعَال كمُزاح.

- **صيغ المصادر في الأفعال الثلاثية المزيدة:**

وذكر سيبويه لها خمسا وعشرين صيغة، منها القياسي[٢]، نحو: تَفْعِلة كتعزية، ومُفاعَلة كمُقاتلة، وافعِلال كاحمرار، وتفعُّل كتقدُّم، وتفاعُل كتقاتُل، وإفعال كإكرام، وافتعال كاحتباس، وتفعيل كتكسير، وانفعال كانطلاق، واستفعال كاستخراج، وافعِيلال كاشهيباب، وافعِيعال كاعشيشاب، وافعوَّال كاجلوَّاذ[٣] .

ومنها السماعي[٤]، نحو: فِعَّال بكسر الفاء ككِلَّام، وتِفْعال كتحمال، وفيعال ككقيتال، وفِعَال كقِتال، وفَعْلى كشكوى، وفُعْلى كفُتْيا، وفِعْلى كذِكْرى، وفَعُول كتوضأ وضوء، وفَعْل كانكسر كسْرا، وفَعَال كأنبته الله نباتا، وإفعال كإقام، وافتعال كاجتوار، وتفاعل كتجاور، وتفعيل كتبتيل، وانفعال كانطواء، وتِفْعال كتبيان[٥].

- **صيغ المصادر في الرباعي:**

وذكر سيبويه للرباعي المجرد: فَعْلَلة كزلزلة، و(فعْلال) بفتح الفاء وكسرها، كزلزال وقلقال[٦].

---

(١) وأصله كَيْنُونة، بتشديد الياء، فحذفوا تخفيفا كما حذفوا من هيّن وميّت. ينظر: لسان العرب (كون).

(٢) ينظر: الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ج٤ ص٧٨ و ص٧٩ و ص٨٠ و ص٨١ و ص٨٣.

(٤) ينظر: الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٨.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب ج٤ ص٤٠ و ص٤٢ و ص٧٩ و ص٨٠ و ص٨١ و ص٨٢ و ص٨٣ و ص٨٤.

(٦) المرجع السابق ٨٥/٤.

والمشهور في الرباعي المزيد صيغتان قياسيتان، هما: تَفَعْلُلٌ كتدحرُجٍ، وافعنلالٌ كاحرنجام[١] .

- **اسم المرة:**

وهو المصدر الذي يدل على حدوث الفعل مرة واحدة، ووضع له في الثلاثي المجرد صيغة واحدة، هي (فَعْلة)، نحو: قعَد قَعْدة، وضرب ضربة.

أما في غير الثلاثي، فيصاغ على مصدره بإلحاق التاء في آخره، كأكرمته إكرامة، وسبّحت لله تسبيحة.

وقد تلتبس صيغ المرة بصيغ المصادر الصريحة المنتهية بالتاء كرحمة، ولذلك يحسن للخروج من هذا اللبس وصف المرة بواحدة، سواء كان من المجرد كرحم رحمة واحدة، أو من المزيد كاستقام استقامة واحدة [٢].

- **اسم الهيئة:**

وهو المصدر الذي يؤتى به للدلالة على هيئة وقوع الحدث، وله صيغة واحدة قياسية في الثلاثي المجرد، هي: (فِعْلة) نحو: قَتَلته قِتْلة[٣]

- **المصدر الصناعي:**

هو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ليدل على معنى مجرد، هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ، نحو: الحرية، والإنسانية،

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ج٤ ص٦٦ وص٨٥.

(٢) ينظر: الأنصاري، ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٨/٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤٤/٤.

والوطنية، والوحشية. وقد قرر المجمع اللغوي بالقاهرة قياسه، فقال: " إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء[١]".

- **المصدر الميمي**

هو مصدر مبدوء بميم زائدة في أوله لغير المفاعلة، وله صيغتان قياسيتان في الثلاثي المجرد[٢]: مَفْعَل كمقتَل، ومَفْعِل كموعِد.

وسمع فيه (مِفْعال)، وعليها حمل كثير من المفسرين بعض الألفاظ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَاد﴾[آل عمران:٩]، قال الألوسي[٣]: " أي الوعد، كالميلاد والميثاق بمعنى الولادة والتوثقة ".

أما غير الثلاثي فإنه يصاغ قياسا على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمُدْخَل ومُخْرَج ونحوهما[٤].

---

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص ١٠.

(٢) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٢١.

(٣) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (١٤١٥هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٥٠/٧.

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٢٢.

المبحث الثاني

المشتقات مفهومها وصيغها

مفهوم المشتق:

يرتبط مصطلح مشتق بمصطلح آخر هو مصطلح (اشتقاق)، ويعني هذا الأخير أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا[١] .

ولا شك أنهما متقاربان في المعنى، إلا أن الاشتقاق مصدر عام وهو اسم لعملية توليد الألفاظ بعضها من بعض. أما المشتق فهو اسم مفعول ناتج عن عملية التوليد من الألفاظ، أي أن المشتقات ناشئة بفعل عملية تسمى الاشتقاق.

وقد تناول العلماء المشتق من جانبين، جانب وظيفي يُلتمس من خلال التركيب، وهي دراسة نحوية بحتة؛ لأن النظر فيها يتركز على عمل ذلك المشتق باعتباره وصفا يعمل عمل فعله، ولذلك اختزل النحويون المشتقات في اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

وجانب بنيوي، وهي دراسة صرفية تنظر لبنية ذلك المشتق وما يحمله من دلالة مجردة ودلالة مكتسبة (معنى الصيغة)، وهي أكثر اتساعا من المشتقات عند النحويين، وتشمل: اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول واسمي الزمان المكان واسم التفضيل واسم الآلة.

وقد اختلف العلماء في أصل المشتقات، أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى أن أصل المشتقات المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه الفعل، وقد

---

(١) أمين، عبد الله (١٤٢٠هـ)، الاشتقاق، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي. ص ١.

ناقش المسألة أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف[١]، وغيره من النحويين باستفاضة ولا حاجة لإعادتها هنا لأنها لا تؤثر على نتائج البحث.

أما صيغ المشتقات فمن الضرورة استحضارها، لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية الاشتراك بين الصيغ، وهي على النحو التالي:

صيغ اسم الفاعل

اختلف العلماء في صيغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فذهب الزمخشري وابن الحاجب ووافقه الرضي[٢] إلى أن لاسم الفاعل صيغة واحدة هي (فاعل)، كذهب فهو ذاهب، وقتل فهو قاتل.

وذهب ابن مالك[٣] إلى أن لاسم الفاعل من الثلاثي المجرد صيغا متعددة، منها القياسي، ويكون في (فَعِل) اللازم الدال على الأعراض، كوَجِع فهو وجِعٌ، وكَدِرَ فهو كَدِرٌ. (وأفعل) الدال على الألوان ومؤنثه فَعْلاء، كشهُب فهو أشهب وهي شهباء، وحدُب فهو أحدب وهي حَدْباء.

وكذلك، (فَعْلان) الدال على الامتلاء وحرارة البطن، كعطِش فهو عطشان، وروي فهو رويان. (وفَعِيل) كجمُل فهو جميل وبخُل فهو بخيل. (وفَعْل) كضخُم فهو ضَخْم ونضُر فهو نَضْرٌ.

---

(١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (٢٠٠٣/١٤٢٤م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٢/١.

(٢) الزمخشري، جار الله (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، ط١، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال ٢٨٥/١. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، المجلد الثاني ص ٧٢١.

(٣) ينظر: بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود ٣١٤.وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين ١٣٥/٣.

ومنها السماعي[١]، نحو: (فَعَال) كجبُن فهو جَبَان، وحصُنت المرأة فهي حَصَان. (وفُعَال) كشجُع فهو شُجاع.

ونظرا لأن تلك الصيغ تلتبس بصيغ الصفات المشبهة، تحفظ ابن هشام[٢]على تصنيف هذه المباني ضمن أبنية اسم الفاعل.

ونبه الأشموني إلى أن جميع هذه صفات مشبهة، إلا فاعلًا كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب، وشاحط الدار، أي: بعيدها، فهو صفة مشبهة أيضًا[٣].

كما ذهب عباس حسن[٤] إلى تأييد هذا القول مؤكدا أنه " لا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة "فاعل" للدلالة على الحدوث نصًّا؛ إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق، وبقياسية: كرُم الرجل؛ فهو: كارم، بخل فهو: باخل، شرف فهو: شارف ".

ويبدو أن رأي ابن مالك القائل بتعدد أبنية اسم الفاعل هو الأرجح؛ وذلك لكثرة مجيء اسم الفاعل على أبنية غير بناء (فاعل) المشهور بل واطرادها في موضعها، وسنناقش هذا الموضوع بالتفصيل في تفسير ظاهرة الاشتراك الصرفي في المبحث الثالث من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٤. وشرح ابن عقيل، مرجع سابق ١٣٥/٣.

(٢) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٢١٢/٣.

(٣) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق: حسن حمد، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٤٣/٢.

(٤) حسن، عباس، النحو الوافي، مرجع سابق ٢٤٢/٣.

أما اسم الفاعل من غير الثلاثي فقياسه واحد في جميع الأفعال، ويكون بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة مع كسر ما قبل آخره، كمُلهِم من ألهم، ومُنهمِر من انهمر، ومُستغفِر من استغفر، ومشتدّ من اشتدّ، ومُسْتَعان من استعان.

صيغ المبالغة

نص العلماء على خمس صيغ قياسية للمبالغة هي: فَعُول، ومِفْعال، وفَعَّال، وفَعِل، وفعيل. وأحالوا ما دل على المبالغة من غير تلك الصِّيغ إلى السماع.

وقد تباينوا في استحضار صيغها، فعد سيبويه منها ثماني صيغ، هي: فَعَّال كلبَّاس وضرّاب، وفَعُول كضروب وفخور، ومِفْعال كمنحار ومقوال، ومِفْعَل كمِطْعَن ومِقْوَل، وفَعِلٍ كحذِرٍ وفَهِمٍ، وفَعيل كعليمٍ ورحيم، ومِفْعيل كمسكين ومِنطيق(١). وفاعل، قال سيبويه: " وسألته–يعني الخليل– عن قولهم: موت مائت، شغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنَّما يريدون في المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ في كل هذا(٢) ".

وذكر السيوطي –نقلا عن ابن خالويه– اثنتي عشرة صيغة، هي: فَعَال كفَسَاق، وفَعُل كغَدُر، وفعَّال كغدّار، وفَعُول كغَدُور، ومِفْعيل كمعطير، ومِفْعال كمِعْطار، وفُعَلَة كهُمَزة ولُمَزَة، وفَعُولة كملولة، وفعّالة كعلامة، وفاعلة كراوية، وفُعّالة كبُقَّاقة للكثير الكلام، ومِفْعالة كمِجْزامة(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ١١٠/١.

(٢) المرجع السابق ٣٨٥/٣.

(٣) السيوطي، جلال الدين، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط ١، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية ٢١٢/٢.

وذكر الرضي – تبعا لابن الحاجب – إحدى عشرة صيغة للمبالغة، هي: فعَّال كشراب، فُعَّال كحُسَّان، وفِعِّيل كفِسِّيق، وفُعَّل كزُمَّل، وفُعَّيل كزُمَّيل، ومِفْعال كمهذار، ومِفْعيل كمعطير، ومِفْعَل كمِدْعَس، وفَعَال كصَناع، وفِعَال كهِجان، وفَعُول كصبور[١].

وحديثا، تعدّ دراسة عياد الثبيتي، ودراسة خديجة الحمداني من أشمل الدراسات التي تناولت صيغ المبالغة، حيث توصل عياد إلى ثلاثين بناء يفيد المبالغة، اختار منها إحدى وعشرين صيغة فقط للدراسة[٢]. فيما ذكرت الحمداني أكثر من ثمانين صيغة تتبعتها في لسان العرب[٣].

وقد أشارت وسمية المنصور[٤] إلى علة الاضطراب في عدد الصِّيغ عند المتقدمين، وهي أن درسها جاء في سياق درس الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهو رأي منطقي إذا ما تتبعنا دراسة تلك الصيغ في مؤلفاتهم، ويدل عليه تزايد عدد الصيغ التي صنفت ضمن صيغ المبالغة في الدراسات الحديثة.

كما أن العناية التي حظيت بها الأبنية الخمسة المشهورة من لدن المتقدمين قد أثرت –في تصوري–على مسألة القياس والسماع في غيرها من الأبنية التي نص عليها العلماء مؤخرا، وهذا الأمر قد سجل حراكا ملحوظا في محيط مجمع اللغة

---

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١٧٩/٢.

(٢) الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، بحث منشور في مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الثاني ١٤٠٨ هـ. ص ١٥.

(٣) الحمداني، خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي، بحث منشور ضمن كتاب أبحاث صرفية، ط١، ٢٠١٠م، ص ٢٠٤.

(٤) المنصور، وسمية، "ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص ٣٣.

العربية بالقاهرة وعند المهتمين بدراسة تلك الصيغ، ومنهم أحمد مختار عمر الذي كتب بحثا بعنوان: صيغ أخرى للمبالغة، تناول فيه أربعا من صيغ المبالغة التي عدّها السابقون سماعية، هي: فِعّيل، وفُعَلَة، وفُعْلَة، وفُعَّال، انتهى فيه إلى المناداة بقياسية هذه الصيغ(١).

صيغ الصفات المشبهة

تتسم الصفات المشبهة بثراء الصيغ وتنوعها عددا وشيوعا، هذا الأمر الذي حمل بعضهم إلى القول بأن التعدد في أوزان الصفة المشبهة جعلها أدخل المشتقات في باب اللبس، إذ هي صالحة من حيث المبنى للبس مع أغلب المشتقات الأخرى(٢).

وقد ذكر سيبويه سبع صيغ للصفات المشبهة من الثلاثي المجرد، هي: (أفْعل) ومؤنثه (فَعلاء) كأحمر وحمراء، وأهيف وهيفاء. (وفَعَل) كقولهم: هذا حَسَن الوجه، وهذه حسنة الوجه. (وفَعْل) كحزْن. و(فعيل)، نحو: حديث العهد بالوجع، وهو كريم الأب. (وفيعِل) كقولهم: هم الطيبون الأخيار. و(فاعِل) كشاحطٍ ولاحق(٣).

---

(١) ينظر: عمر، أحمد مختار، من قضايا اللغة والنحو، القاهرة، عالم الكتب، ص ١٩٣. وانظر أيضا: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ١٨.

(٢) ينظر: المنصور، وسمية (٢٠٠٢)، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجلة الدراسات اللغوية. ٣٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ، مرجع سابق ج١ ص٩٥ و ص١٩٧ و ص١٩٨ وص٢٠٠ وص٢٠١. وج٤ ص٣٢.

وأضاف الرضي على ما ذكره سيبويه: (فَعِلٌ) كنكِد وعَسِر، و(فَعْلان) كريّان وسكران، و(فُعَال) كشُجاع وطُوال، و(فيعَل) بفتح العين، ويأتي من الصحيح كصيرَف[١].

وقد تجيء الصفة المشبهة على مفعول إذا قصد بها الثبوت كما جاءت على فاعل، كمهزول فصيله، ومشكور فعله[٢].

ويطرد صياغتها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة ومنطلق اللسان[٣].

والأمر الذي يثير بعض الإشكالات هو تداخل صيغ الصفات المشبهة مع صيغ المبالغة واسم الفاعل، وتلك قضية كبرى تناولها بعض الباحثين بما يغني عن مناقشتها هنا، غير أن ما وصلوا إليه هو تخصيص اسم الفاعل بمعنى الحدوث والتجدد، وتخصيص صيغ المبالغة بمعنى تكثير الفعل، وتخصيص صيغ الصفات المشبهة بمعنى الثبوت والاستمرار[٤].

واتخاذ التعدي واللزوم مقياسا آخر في التفريق بين صيغ المبالغة والصفات المشبهة، فما كان من اللازم كان أولى أن ينسب إلى الصفة المشبهة، وما كان من المتعدي كان أولى أن ينسب إلى صيغ المبالغة.

---

(١) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٤/١. والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٧٩.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ١٢٥.

(٤) ينظر على سبيل المثال: الفقراء، سيف الدين (٢٠٠٢)، رسالة علمية، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا ص ١٠٧.

كما ذهب بعضهم إلى أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو: حسنُ الوجهِ، ومنطلقُ اللسانِ، وطاهرُ القلب. والأصل: حسنٌ وجهُه، ومنطلقٌ لسانُه، وطاهرُ قلبه، فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية، ولسانه مرفوع بمنطلق، وقلبه مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات(١).

ويرى بعضهم أن هذه الفروق التي وضعت ليست قاطعة، فَ(فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لا دلالة فيه على المبالغة، كما أن قيمة الثبوت والتجدد نسبية فيه، من ذلك جليس وخريف، حتَّى تقييدها بالفِعْل اللازم لا يكسبها صفة الثبوت، فمن اللازم المتجدد: فَرِح وحذِر على (فَعِل)(٢) "، والمعول على السياق وما تؤديه الصيغة من معنى داخل التركيب.

صيغ اسم المفعول

ويصاغ من الثلاثي المجرد على (مفعول) كضُرِب فهو مضروب، وجُنَّ فهو مجنون، ودُعِي فهو مدعوّ، وقُضي فهو مقضيّ. وهذه الصيغة هي الصيغة القياسية التي استقرت عليها اللغة. وقد اُستُعملت صيغ أخرى للدلالة على مفعول، كفعيل بمعنى مفعول، وفَعِل بمعنى مفعول، غير أن هذه الصيغ وبفعل عامل التطور قد أصبحت صيغا نائبة عن مفعول لا صيغا قياسية.

ويصاغ من غير الثلاثي في جميع الأفعال بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة مع فتح ما قبل آخره، كمُلهَم من أُلهِم، ومُنهمَر من اُنْهُمِر، ومُستغفَر من اُسْتُغفِر، ومشتدٌّ من اُشتُدَّ، ومستعان من اُسْتُعين.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣/١٤٠.

(٢) ينظر: المنصور، وسمية، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مرجع سابق ٣٧.

صيغ اسم الزمان والمكان

يصاغان قياسا من الثلاثي المجرد على (مَفْعَل) إذا كان عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة في الصحيح وغيره، كمَشْرَب، ومَقْتَل، ومَقَام ومَمْشى، وعلى (مَفْعِل) مما كان مكسور العين في المضارع صحيح اللام كمَجْلِسٍ ومَوْعِد[١].

ومن الصيغ التي ترد للدلالة على المكان (مَفْعَلة)، وتصاغ غالبا من الاسم الجامد كمأسدة ومسبعة[٢]، وقد أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة قياسها من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد[٣].

ومن الصيغ المسموعة للزمان والمكان (مِفْعال)، وقد كثر استعمالها في القرآن الكريم وفي كلام العرب للدلالة على الزمان والمكان، وبحسب الخضيري[٤] ، فإن مجيء مفعال اسم مكان أكثر من مجيئها اسم زمان أو مصدرا ميميا، كما أن الغالب أن تؤخذ من المثال الواوي، كميعاد وميلاد، وقد تؤخذ من غيره كمرصاد ومثقال.

ويصاغان مما زاد عن ثلاثة قياسا كصياغة اسم المفعول الزائد عن ثلاثة، وذلك بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة ومفتوح ما قبل آخره[٥]، وهذا الإجراء في

---

(١) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) المرجع السابق ١٣٣.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢، ص ٣٥.

(٤) الخضيري، عبد الرحمن، "مفعال مصدرا ميميا واسم زمان ومكان " مجلة جامعة الإمام، ج ٣١، ص٣٨٨.

(٥) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٣٣.

جميع الأفعال غير الثلاثية صحيحها ومعتلها، كمُخْرَج من أخرج ، ومُقدَّم من قدّم، ومُسْتَخْرِج من استخرج، ومُقَام من أقام ، ومُسْتدعى من استدعى.

صيغة التفضيل

وله صيغة مشهورة في الثلاثي المجرد هي: (أفعل ومؤنثه فُعْلى)، وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كقولهم: هذا الكلام أخصر من غيره.

واختلف فيما كان على وزن أفعل من الرباعي المبدوء بالهمزة، فقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا حتى لا يلتبس بالثلاثي، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل. وسُمع شذوذًا على القول بالمنع مطلقًا، وعلى المنع في أحد شقي التفضيل: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وسُمع شذوذًا على الثاني: هذا المكان أقفر من غيره(١).

ويلتبس أفعل التفضيل بأفعل الصفة شكلا، ويتميز عن الصفة المشبهة بأن الصفة المتفاضل فيها متنقلة وليست قارة، بالإضافة إلى أن مؤنث التفضيل هو (فُعلى)، ومؤنث الصفات (فَعْلاء).

وقد يتداخل مع غيره من المعاني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم، ٧]، قال أبو حيان: " وليست (أهون) أفعل تفضيل لأن لا تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة ؛ فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيّن... وقيل: أهون أفعل تفضيل بحسب معتقد البشر وما

(١) ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، ط١، لبنان: دار الكتب العلمية. ١٠١/٢.

يعطيهم النظر في المشاهدة من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة[١]".

صيغ الآلة

المشهور من صيغ الآلة ثلاثة: مِفْعَل نحو: مِقصّ ومِخْرز ومِفْتَح. ومِفْعَلة كمِمْسَحة ومِكْنَسَة ومِسْرَجَة. ومِفْعال كمِصْباح ومِفْتاح وميزان[٢]، ومؤخرا قرر مجمع اللغة العربية أن اسم الآلة يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثيّ على وزن مِفْعَل مِفْعَلة مِفْعَال، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، كما أوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان المتقدمة[٣].

وقد تكرر عند من تعرض لدراسة الآلة صيغتا (مُفْعُل ومُفْعُلة)، كما في مُسْعُط ومُكْحُلة. وعدهما سيبويه أسماء للأوعية وليست للآلة[٤]؛ لأن اسم الآلة عنده هو ما عالجت به[٥]، أما هذه فهي أوعية لها.

ورأى ابن السكيت أنها لغة نادرة، إذ القياس عنده بكسر الميم كما هو الحال في أوزان الآلة المنصوص عليها[٦].

---

(١) الأندلسي، أبو حيان، (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر ٣٨٦/٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال:الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٨٦/١.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢، ص ١١.

(٤) سيبويه، الكتاب ، مرجع سابق ٩١/٤.

(٥) المرجع السابق ٩٤/٤.

(٦) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، إصلاح المنطق، ط١، تحقيق: محمد مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ١٦١.

وذكر الرضي (فِعَالا) من صيغ الآلة، قال: "وجاء الْفِعَالُ أيضا للآلة، كالخياط والنظام[1] "، وهي مرحلة جديدة خرجت عن نمطية صياغة الآلة التي كانت تلزم الميم المكسورة في أول الاسم المصوغ للآلة.

ويرى برجشتراسر أن صيغة (فِعَال) هي أصل صيغة (مِفْعَال) قبل أن تضاف إليه الميم وأنه أقدم وزن لاسم الآلة[2].

وقد توسعت دائرة اشتقاق اسم الآلة توسعا يتماشى مع متطلبات العصر، وبدأ التحرر من قيود الصياغة كتصدير الصيغة بالميم المكسورة، واشتقاقها من الأسماء الجامدة والأفعال اللازمة بعد أن كان الاشتقاق فيها وقفا على الفعل الثلاثي المتعدي، بل والنص على القياس في بعضها، ومن ذلك دعوة مجمع اللغة إلى قياسيّة بناء (فَعَّالة) كدبابة وسَمَّاعة؛ لأن ظرف الحياة الحضاري يفرض احتياجات لمسميات لم تكن معروفة سابقًا[3].

وقد عنيت هذه الدراسة بإيراد ما جاء من الصيغ للدلالة على الآلة مشتركا مع غيره من الصيغ الأخرى، سواء كانت صيغة قياسية أو سماعية، مستعينا في ذلك بمعاجم اللغة المهتمة بأسماء الآلة والأداة، مع الأخذ في الاعتبار إلى أن هذه الدراسة لم تفرق بين المفاهيم المتداخلة مع اسم الآلة، كالوعاء والأداة والجهاز ونحو

---

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٨٨/١.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية:١٤١٤هـ، ص١٠٠.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٢ ص٢٨٠.

ذلك. كما لم تأخذ في الاعتبار ما سمي من الآلات من قبيل الوصف، كسيارة التي سميت لشدة سيرها، بل كانت النظرة إلى الصيغة باعتبار مسماها الحالي.

ويلحق بهذه المشتقات معان أخرى، هي: التحقير والنسب، والتثنية، والجمع، وهذه المعاني لم يعدها بعضهم من المشتقات أصالة(١). وبعضهم صرح بأنها منها، كالطرودي في قوله: " اعلم أن الحق أن المنسوب والمصغر والمثنى والجمع من المشتقات على ما تحرر من خلاف كبير(٢) ".

وهذا البحث مستغن عن مناقشة تلك القضية، لأن الخلاف فيها لا يؤثر على مجريات البحث، ولكونها متصلة بالمشتقات سيكتفى بالإشارة إلى ما جاء من صيغها مشتركا مع صيغ المعاني الأخرى.

---

(١) من ذلك السيوطي الذي أخرج التثنية والجمع من دائرة المشتقات. انظر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ١٤١/١. وكذلك الشيخ الحملاوي الذي جعل التحقير ملحقا بالمشتقات وليس منها أصالة، انظر: شذا العرف في فن الصرف ١٤٢.

(٢) الطرودي، أحمد مصطفى، جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، تحقيق: محمد رمضان ٣٣٤.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية لعينة من الصيغ المشتركة

في المصادر والمشتقات

عينة الصيغ المشتركة من الثلاثي

- **(فَعْل) بفتح فسكون**

يشترك في صيغة (فَعْل) معان صرفية مختلفة، ومنها:

١- المصدر: وينقاس في الأفعال المتعدية من أبواب مختلفة[١]، كقتل قتْلا، وضرب ضربًا، ووضع وضعا، وحمد حمدا. وسمعت هذه الصيغة أيضا في مصادر الأفعال اللازمة، كسكت سكتا، ولمع لمعًا، ويئس يئْسًا، وضعُف ضعْفًا[٢].

٢- الصفة المشبهة: وتصاغ من باب (فعُل يفعُل) كضخم فهو ضَخْم. ومن باب (فَعِل يفْعَل) كسَبِط فهو سَبْط، ومن باب (فَعَل يفْعَل) كبَخَس فهو بَخْس. ومن المزيد في نحو أقفر المكان فهو قفْر. وتخفّف من (فيعل) فيقال من ميّت: ميْت، ومن هيّن: هين[٣] .

٣- اسم الفاعل: ويقاس في (فعُل) مضموم العين، كضخُم فهو ضَخْم، وشهُم فهو شهْم، وصعُب فهو صَعْب، وسهُل فهو سهْل[٤].

٤- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: حَبْل ودَلْو وخيْط وفأس.

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٢.

(٢) المرجع السابق ٢٢٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، ط ١، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية ٤٣٨/٥.

(٤) ينظر: أبو عبد الله، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك مرجع سابق ٣١٤. وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق. ١٣٥/٣.

- **(فَعَل) بالفتح فيهما**

يشترك في صيغة (فَعَل) معان صرفية مختلفة، ومنها:

١-المصدر: وينقاس في كل فعل لازم على وزن (فعِل) بكسر العين، كمرض مرضا، وفرِح فرحا، وعوِر عورا، وعطِش عطَشا[١].

وورد سماعيا[٢] من باب (فعَل يفعُل) لازما كرقص رَقَصًا، ومتعديا، كطلب طَلَبا. ومن (فَعَل يفعِل) متعديا كغلِب غلبا. ومن (فَعَل يفْعَل) كعَبر عَبَرًا. ومن (فَعُل يفعُل) لازما، كشرُف شَرَفا. ومن (فعِل يفعَل) لازما كصدِأ الحديد صدأً، ومتعديا، كفهم فلان درسه فهما.

٢-الصفة المشبهة: ويغلب مجيء الصفة على هذه الصيغة من باب (فعُل) اللازم الدال على الألوان والعيوب. وقد نص ابن الحاجب[٣] على ذلك بقوله:" وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وحَسَنٍ"، أي جاءت الصفة المشبهة من فعُل الدال على الألوان أو العيوب على فعِل بفتح الفاء وكسر العين كخشِن، وعلى فَعَل بالفتح فيهما كحَسَن. وجاءت من باب (فَعَل يفعِل) كعرض الشيء يعرِضه فهو عرَضٌ. ومن (باب فعِل يفعَل) كيبس الشيء ييبَس فهو يَبَسٌ.

٣- اسم الآلة: ومما جاء على فَعَل من أسماء الآلة: وتَدٌ، وجرَس، وطَبَق، ودَرَك.

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٦.

(٢) المرجع السابق ٢٢٧.

(٣) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٨/١.

- **(فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين**

يشترك في صيغة (فَعِل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في (فعَل يفْعُل) كخَنَق خَنِقا، وفي (فعَل يفعِل) ككذب كذِبًا، وفي (فعِل يفعَل) كلعِب لَعِبا[١].

٢- الصفة المشبهة: ويغلب مجيء الصفة على هذه الصيغة في (فعِل وفعُل) بكسر العين وضمها اللازمين، قال الرضي[٢]: " اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ بالكسر، من الادواء الباطنة كالوَجَع واللَّوَى وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ والعسر والحزن، ونحو ذلك من الْهَيَجَانَات والخِفَّةِ غير حرارة الباطن والامتلاء كالأَرَج والْبَطَر وَالأَشَر وَالْجَذَل وَالْفَرَح والْقَلَق والسَّلَس أن يكون على (فَعِلٍ)". " وجاءت من باب (فَعُل يفعُل) كنَحُس فهو نَحِسٌ، وهو قليلٌ؛ لأَنَّ الغالب في (فَعُلَ) أن يَكون على فعيل[٣] ".

٣- المبالغة: وهي من صيغ المبالغة المشهورة، لكنها أقل من فَعيل[٤]، ومنها قولهم: رجلٌ حَذِر، أي: متيقظٌ شديد الحذر[٥]. وخَصِمُ: للشديد الخصومة[٦]. وَرَجُلٌ عَرِكٌ، أَي: شَدِيدٌ صِرِّيعٌ لَا يُطاق[٧].

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٢٧.

(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٣/١ – ١٤٤.

(٣) المرجع السابق ١٤٨/١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ١١٢/١.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (حذر).

(٦) المرجع السابق (خصم).

(٧) المرجع السابق (عرك).

٤-اسم الفاعل: ويقاس في فَعِل اللازم الدال على الأعراض، كفرِح فهو فَرِحٌ، وأشر فهو أَشِرٌ، وبطِر فهو بَطِرٌ، وغَرِث فهو غَرِث[١].

٥- الجمع: وسمع في: (فِعْلَة) إذا لم تجمع بالتاء، ككَلْمة وكَلِم، ومِعْدَة ومَعِد، ونِقْمَة ونَقِم[٢].

٦-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: " السَّلِطُ، ككَتِفٍ: النَّصْلُ لَا نُثُوَّ فِي وَسَطِه[٣]".

- **(فُعْل) بضم الفاء وسكون العين**

يشترك في صيغة (فُعْل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في (فعَل يفعُل) ككفر كُفْرًا، وفي (فعَل يفعِل) كشحّ شُحًّا وذلّ ذُلًّا. وفي (فعَل يفعَل) كشغَل شُغْلا. وفي (فعِل يفعَل) كحزِن حُزْنا. وفي (فعُل يفعُل) كحسُن حُسْنًا[٤].

٢-الصفة المشبهة: ويكثر مجيء الصفة على هذه الصيغة في (فعُل يفعُل) كحُلْوٍ من حلُو. وفي (فعِل يفعَل) كرجلٍ حُرٍّ من حَرَّ يَحَرُّ، وأصله حَرِرَ بالكسر[٥].

٣-الجمع: ويقاس في (أفْعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، كأحمر وحُمْر، وأخضر وخُضْر. وفي (فَعَال) المعتل العين، كنَوَار ونور، وعَوَان وعُون، وجَوَاد وجُود،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٤. وشرح ابن عقيل، مرجع سابق ١٣٥/٣.

(٢) ينظر: لسان العرب، مرجع سابق (معد).

(٣) ينظر: الزبيدي، مرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، (٢٠٠٧م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط١، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، بيروت: دار الكتب العلمية، (س ل ط).

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٢٨.

(٥) ينظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٢٥.

و(فَعَل) من معتل العين أيضا كدار ودُور، وساق وسُوق، وناب ونيب[١]. وسمع في (فَعَل) كأسد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن، وفي فُعْل كفُلْك، وفي فَعْل كرَهْن ورُهْن. وفي فَعَلة كخشبة وخُشْب وأكَمَة وأُكْم، وفي (فَعول) كصيود وصيد، وبيوض وبيض، وفي (فُعال) و(فِعال) كسوار بضم الكاف وكسرها، وسُوْر[٢].

- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: الرُّمْح، والجُفّ: وهو وِعَاءٌ مِنْ جُلُودٍ لَا يُوكأُ، أَي: لَا يُشَدّ، وَقِيلَ: هُوَ نِصْفُ قِرْبَةٍ تُقْطَعُ مِنْ أَسفلها وَتُتَّخَذُ دَلْوًا[٣]. والدُسْر، وهي المسامير التي تُشدُّ بها ألواح السفينة[٤].
- **(فُعَل) بضم الفاء وفتح العين**

ويشترك في صيغة (فُعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في باب (فعَل يفعِل) كسرى سُرًى وهدَى هُدًى. وباب فعِل يفعَل كتَقِي تُقًى[٥].

٢-الصفة المشبهة: ويكثر مجيء الصفة على هذه الصيغة في (فعِل يفعَل) كسُدى وسُوَى، وفي التنزيل: ﴿**أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى**﴾ [القيامة:٣٦]. وفي (فَعَل يفعُل) كلُبَدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿**يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَدًا**﴾ [البلد:٦]، قال الفراء:

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٢٤.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (جفف).

(٤) المرجع السابق (دسر).

(٥) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٢٨. وذهب بعضهم إلى أن تُقًى (تُعَل)، وأن التاء زائدة وفاء الفعل محذوفة. انظر: مخصص ابن سيده ٢٩٩/٤.

"اللبد: الكثير. قَالَ بعضهم واحدته: لُبدة، ولُبَد جماع. وجعله بعضهم عَلَى جهة: قُثَم، وحُطَم واحدًا، وهو فِي الوجهين جميعا الكثير[١] ".

٣-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي ذكرها السيوطي نقلا عن ابن خالويه[٢]. وجاء في لسان العرب: " وعُقَق: مَعْدُولٌ عَنْ عَاقٍّ لِلْمُبَالَغَةِ كغُدَر مِنْ غادرٍ وفُسَق مِنْ فاسقٍ[٣]". "ورجلٌ بُلَعٌ: كثير الأكل[٤]". "ورجل نُكَحٌ: كثير النكاح[٥]".

٤- الجمع: وينقاس في (فُعْلة) اسما، كغرفة وغُرَف، وخُطْوة وخُطى. وفي (فُعلى) مؤنث أفعل، كصغرى وصُغَر، وكُبْرى وكُبَر. وفي (فُعَلة) اسما إذا لم تجمع بالتاء كتُخْمة وتُخم[٦]. وسمع في (فَعْلَة) اسما معتل العين كدولة ودُول، ونَوْبَة ونُوَب، وقرية وقُرى[٧].

- **(فُعُل) بضم الفاء والعين**

ويشترك في صيغة (فُعُل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في (فعَل يفعُل) كنسَك نُسُكا. وفي (فَعَل يفعِل) كنذر نُذُرًا. وفي (فعَل يفعَل) كذعَر ذُعُرًا[٨].

---

(١) أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط ١، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ٢٦٣/٣.

(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، مرجع سابق ٢١٢/٢.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (عقق).

(٤) المرجع السابق (بلع).

(٥) المرجع السابق (نكح).

(٦) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٠.

(٧) المرجع السابق ٣٢٥.

(٨) المرجع السابق ١٩٤.

٢-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي ذكرتها الحمداني[١] ، ومثلت لها بما جاء في لسان العرب: "والفُرُجُ والفِرْجُ، بِالْكَسْرِ: الَّذِي لَا يَكْتُمُ السِّرَّ[٢]". وهذا الوصف يدل على كثرة إشاعة السر؛ ولذلك تضمن معنى المبالغة.

٣-الجمع: وينقاس في (فِعَال) اسما وصفة، كحِمار وحُمُر، وكِتاب وكُتُب. وفي (فَعَال) اسما كفَدَان وفُدُن، وقَذَال وقُذُل. وفي (فعيل وفَعُول)، كرغيفٍ ورُغُف، وغَفُورٍ وغُفُر[٣]. وسمع في (فُعَال) كقُراد وقُرُد، وفي (فعيلة) كصحيفة وصُحُف، وفي (فاعل) كبازل وبُزُل، وفي (فعيل) صفةً، كنذير ونُذُر، وفي (فَعَال) كشَمَال وشُمُل[٤].

- **(فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فِعْل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في (فعَل يفعُل) كفسَق فِسْقًا، وفي (فعَل يفعِل) ككذب كِذْبا. وفي (فعِل يفعَل) كفهِم فِهْمًا. وفي (فعُل يفعُل) كحَلُم حِلْمًا[٥].

٢-الصفة المشبهة: وتبنى – غالبا – من مضموم العين كمِلْح، ومن مكسورها، كبِكْر وصِفْر وخِبٍّ[٦].

---

(١) خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢٠٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (فرج)

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠١.

(٤) المرجع السابق ٣٢٤.

(٥) المرجع السابق ٢٢٩-٢٣٠.

(٦) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٢٤.

٣-المبالغة: جاء عن أبي علي القالي قوله: " هو حِدْثُ نساء وزير نساء، إذا كان يكثر زيارتهن... وهو تِبْعُ، نساء، إذا كَانَ يتبعهن، وخِلْبُ نساء أي يلصق بقلوبهن[١] ".

٤- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة دالا على الآلة: الجِذْع، والزِّقُّ، وهو كلُّ وَعَاءٍ اتُّخِذَ لِشَرَابٍ وَنَحْوِهِ[٢]. والجِلْف وهو الزِّقُّ بِلَا رأْس وَلَا قَوَائِمَ[٣]. والكِيْر، والقِدْر.

- **(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين**

ويشترك في صيغة (فِعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في (فعَل يفعِل) كقلى قلًى. و(فعِل يفعَل) كشبِع شِبَعًا. و(فعُل يفعُل) كعظُم عِظَمًا[٤].

٢- الصفة المشبهة: وجاءت من باب (فعَل يفعُل) كقِيَم من قام يقوم، وباب (فعَل يفعَل) كبِدَع من بدَع يبْدَع، ومن باب (فعِل يفعَل) كعِوَج من عوِج الشيء يَعْوَج. وحمل الزمخشري قراءة فتح دال بدع في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدَعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾[الأحقاف، ٩]، على الصفة المشبهة، وقاسها بدينٍ قِيَم، ولحمٍ زِيَم[٥].

---

(١) القالي، أبو علي، الأمالي، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي ٢٤/١. وانظر أيضا: العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور، تحقيق: علي فاخر وآخرون ١٩٦١/٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (زقق).

(٣) المرجع السابق (جلف).

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٠.

(٥) الزمخشري، جار الله (١٤٠٧هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي ٢٩٨/٤.

٣-الجمع: ويقاس في (فِعْلَة) كسدرة وسِدَر وقربة وقِرَب ولِحْيَة ولِحَى[١]. وسمع في (فَعْلَة) كخيمة وخِيَم، وضيْعَة وضيَع وهَضْبة وهِضَب. وفي (فَعَلة)، كقامة وقِيم وتارة وتِيَر[٢].

٤-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الطِّيَلُ: " حَبْلٌ طَوِيلٌ تُشَدُّ بِهِ قائمةُ الدَّابَّةِ[٣] ".

- **(فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فَعْلَة) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في (فعِل يفعَل) كرحِم رَحْمَةً. وفي (فعُل يفعُل) ككثُر كَثْرَةً[٤].

٢- اسم المرة: وينقاس في الفعل الثلاثي المجرد، كضرب ضَرْبَة وقعد قَعْدَة.

٣- الجمع: جاء عن سيبويه[٥]: " ثلاثة رَجْلَة، استغنوا بها عن أرجالٍ". وفي لسان العرب: " وَلَا يُقَالُ ثَلاثةُ رِجالٍ، وإنما هِيَ ثلاثةُ رَجْلةٍ[٦] ".

٤- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: الخَزْنة، والجرّة، والقَصْعَة، والصَّحْفَة.

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٠.

(٢) المرجع السابق ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (طول).

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣١.

(٥) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣/٥٧٣-٥٧٤.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (قرأ).

- **(فَعَلة) بفتح الفاء والعين**

ويشترك في صيغة (فَعَلَة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في (فعَل يفعُل) كجلَبَ جَلَبَةً، وفي (فعَل يفعِل) كغلَب غَلَبَةً. وفي (فعِل يفعَل) كنهِم نَهَمَةً[١].

٢- الجمع: وينقاس في فاعل صفة للمذكر العاقل مما كان صحيح اللام، كفاسق وفَسَقَة، وكامل وكَمَلة، وبارّ وبررة، وخائن وخَوَنَة[٢].

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: شَبَكَة، وعَرَبَة، وحَدَأَة، وهي الْفَأْسُ ذاتُ الرأْسين[٣]، وقَصَبَة، وزَلَفَة وهي: المحارة[٤]، وعَتَبَة.

- **(فَعِلَة) بفتح الفاء وكسر العين**

ويشترك في صيغة (فَعِلَة) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في (فعَل يفعِل) كسرَق سَرِقَة. و(فعُل يفعُل) كفَطُن فَطِنَةً[٥].

٢-الصفة المشبهة: وجاءت من باب (فعِل يفعَل) كطَمِع فهو طَمِع وهي طمِعَة، وعَفِن الشيء فهو عفِنٌ وهي عَفِنَة، ونخِر العظم فهو نَخِر وهي نَخِرة، ومنه قوله

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣١.

(٢) ينظر: عبد العال، عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي ص ٤٧. والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (حدأ).

(٤) المرجع السابق (زلف).

(٥) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣١.

تعالى: ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾[النازعات، ١١]، قال ابن عاشور: "ونَخِرَةً صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَخِرَ الْعَظْمُ، إِذَا بَلِيَ فَصَارَ فَارِغَ الْوَسَطِ[١] ".

٣-اسم الألة: ومما جاء على فَعِلة من أسماء الآلة: الظَّلِفَة، وفي اللسان: "الظَّلِفَاتُ وَهِيَ الْخَشَبَاتُ الأَربع اللَّوَاتِي يكنَّ عَلَى جَنْبَيِ البعير ... وَوَاحِدَتُهَا ظَلِفةٌ [٢] ".

- **(فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فُعْلَة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع من باب (فعُل يفعُل) كجرؤ جُرْأَةً. ومن باب (فعِل يفعَل) كقوي قُوةً[٣].

٢-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي ذكرها عياد الثبيتي، ومثل لها بأمثلة كثيرة ومنها: (خُدْمة، وسُبّة، وصُخْرة، ولُعْبة، وهُزْأة، وأُمْنة وطُلْبة، وضُهْدَة، وعُرْضة، وفُزْعَة، ولُفْظَة، وقُلعْة، ونُوْمَة)، وذهب إلى أن هذا القدر من الأمثلة كاف للقياس عليه[٤].

٣- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: البُوطةُ، وهي الَّتِي يُذيب فِيهَا الصائغُ وَنَحْوُهُ مِنَ الصُّنَّاع[٥]. والزُّكْرَةُ: " وِعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ ... وزِقٌّ يُجْعَلُ فِيهِ شَرَابٌ أَو خَلٌّ[٦] ". " والصُّدْرَةُ: الدِّرْع الْقَصِيرَةِ[٧] ".

---

(١) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق ٧٠/٣٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (ظلف).

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣١.

(٤) الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٧٥.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بوط).

(٦) المرجع السابق (زكر).

(٧) المرجع السابق (صدر).

- **(فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين**

ويشترك في صيغة (فُعَلَة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها السيوطي نقلا عن ابن خالويه[١]، ومثل لها بهُمَزة ولُمَزة. وقال ابن منظور: " وفُعَلَةٌ مِنْ أَبنية الْمُبَالَغَةِ لِمَنْ يَكْثُرُ مِنْهُ الشَّيْءُ[٢] ".

٢-الجمع: ويقاس في فاعل صفة لمذكر عاقل من معتل اللام، كقاضٍ وقُضَاة، ورام ورُمَاة، وغاز وغُزَاة[٣] .

- **(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فِعْلة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع من باب (فعَل يفعِل) كنشد نِشْدة. ومن باب (فعُل يفعُل) كأمُر إمْرَة، ووضُع ضِعَةً[٤].

٢- اسم الهيئة: وينقاس من الثلاثي المجرد، كجلس جِلْسة، وقتل قِتْلة، ومات مِيْتَةً.

٣-الجمع: من صيغ جموع القلة، وسمعت في فُعال كغلام وغِلْمة. وفَعَال كغَزال وغِزْلَة، وفعْل كفتى وفِتْية، وفِعْل كثِنْيٍ وثِنْية. وفعيل كصبيّ وصِبْيَة[٥].

٤-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الإبْرة، والسِّنَّة، والسِّكَّة، والقِرْبَة.

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، مرجع سابق ٢١٢/٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (نكح).

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٤.

(٤) المرجع السابق ٢٣١.

(٥) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مرجع سابق ٤٢.

- **(فَعُول) بفتح الفاء وضم العين**

ويشترك في صيغة (فَعُول) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وقد سمع في نحو: وقَد وَقُودا، وقبل قَبولا، وولع ولوعا[١].

٢- الصفة المشبهة: ذكر الرضي -تبعا لابن الحاجب - هذه الصيغة من الصفات المشبهة ومثل لها بغَيور ووقور، ولم يتعرض لأبوابها[٢]. وقد جاءت في (فعِل) بكسر العين كعجوز. وكذلك (فعُل) بضم العين كطَهُور، و(فعَل) مفتوح العين كسَمُوّ وعَدُو.

٣-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة المشهورة[٣]، كرجل أَكُول وأَثُوم وقَنُوع.

٤-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: القَذُوف والقَذَّاف مِنَ القِسِيّ، كِلَاهُمَا: الْمُبْعِدُ السهمَ[٤]. والطَّحُورُ: الْقَوْسُ الْبَعِيدَةُ الرَّمْيِ[٥]. وسهْمٌ عَمُوجٌ: يتلوَّى فِي مَسيره[٦]. وسيفٌ صارِمٌ وصَرُومٌ بَيِّنُ الصَّرامَةِ والصُّرُومَةِ: قَاطِعٌ لَا يَنْثَنِي[٧].

- **(فُعُول) بضم الفاء والعين**

ويشترك في صيغة (فُعُول) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٦.

(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٣/١-١٤٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ١١٠/١.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (قذف).

(٥) المرجع السابق (طحر).

(٦) المرجع السابق (عمج).

(٧) المرجع السابق (صرم).

١-المصدر: وينقاس في الثلاثي اللازم على وزن (فعَل) ما لم يدل على صوت أو سير أو امتناع أو داء أو مهنة، كجلس جلوسا، وقعَد قعودا، وهدأ هُدُوءًا[١].

٢- الجمع: وينقاس في (فَعِل) ككبِد وكُبود، و(فَعْل) صحيح العين، ككعْب وكُعوب، و(فِعْل) كعِلْم وعلوم[٢]. وسمع في (فَعْلة) كبَدْرَة وبُدُور، و(فُعْلة) كحُجْزَة وحُجُوز، و(فَعُول) معتل اللام كفلْو وفُليّ، و(فَعِل) كنَمِر ونُمُور، و(فِعَل) كضِلَع وضُلُوع، و(فَعْل) ككهْل وكُهُول، و(فَعَل) معتل العين، كصفاة وصُفيّ، ودواة ودُويّ[٣].

- **(فِعَال) بكسر ففتح من غير تشديد**

ويشترك في صيغة (فِعَال) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وينقاس في (فَعَلَ) اللازم الدال على امتناع أو إباء أو نفورٍ، أو انتهاء زمن، ويجيء من (يفعُل) كشرد يشرُد شِرادًا، ومن (يفعِل) كنفر ينفِر نِفَارًا، ومن (يفعَل) كأبى يأبى إباءً[٤]. وقد سُمع في (فَعَل) اللازم أيضا مما لم يدل على امتناع أو نفورٍ أو انتهاء زمن، ككتب كِتابًا، وضرب ضِرابًا، وخلا خِلاء. وكذلك من باب (فَعِل يفعَل) كلقي لقاءً[٥] .

٢- الصفة المشبهة: وجاءت من باب (فعِل يفعَل) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾[طه، ١٢٩] ، قال الراغب: " ولزوم الشيء طول مكثه، ومنه يُقَال:

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٢.

(٢) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مرجع سابق ٥٢.

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٢٢.

(٤) المرجع السابق ٢١٣.

(٥) المرجع السابق ٢٣٣.

لَزِمَه يَلْزَمه لزوماً ... وقوله: ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾، أي : لازما[١] ". وجاءت أيضا من باب (فعَل يفعَل)، كدِهاق في قوله تعالى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ، ٣٤]. وفي اللسان: " وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ دِهاقا مُتتابعة عَلَى شارِبِيها مِنَ الدهْق الذِي هُوَ مُتَابَعَةُ الشَّدِّ[٢] ". وجاءت من باب (فعَل يفعُل) كبِساط من بَسط يبسُط.

٣- الجمع: وسمع في (فعْل) مثلثة الفاء، كصعْب وصِعاب، وذئْب وذئاب، ورُمْح ورِماح. وكذلك (فَعَل) كجَبل وجِبال، و(فَعْلان) كغضْبَان وغِضاب، و(فُعْلان) كخُمْصان وخِماص، و(فعيل) ككريم وكرام[٣].

٤-اسم الآلة: وهي من الصيغ القياسية عند الرضي[٤]، ومما جاء عليها من أسماء الآلة: السنان، والعطاف، والثقاف، والحِراث، والجِراب، والبِزال وهي حديدة تستخدم للفتح[٥].

- **(فِعَالة) بكسر ففتح من غير تشديد**

ويشترك في صيغة (فِعَالة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وينقاس فيما دل على مهنة من باب (فعَل يفعُل) كسَاسَه سياسة، ومن باب (فعَل يفعِل) كخاط خياطة، ومن باب (فعَل يفعَل) كسعى سِعاية، ومن باب (فعِل يفعِل) كولي ولاية. وهو سماعي في غير المهنة، ومن ذلك: زار زيارة، وعاف عيافة[٦].

---

(١) الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد، (١٤١٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ط ١، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق: دار القلم. ٧٤٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (دهق).

(٣) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مرجع سابق ٥٠.

(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٨٨/١.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بزل).

(٦) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٥-٢٣٣.

٢- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على اسم الآلة: الشِّمالة، والحِمالة، والوسادة، والبِطانة، والسِّقاية.

- **(فَعَال) بفتح الفاء والعين من غير تشديد**

ويشترك في صيغة (فَعَال) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع من باب (فعَل يفعُل) نحو: حصد حصادا، وباب (فعِل يفعَل) نحو: سمع سماعا. وباب (فعَل يفعِل) نحو: قضى قضاءً. وباب (فعُل يفعُل) نحو: جمُل جمالا[١].

٢- الصفة المشبهة: وجاءت من باب (فعُل) بضم العين، كجبان وصَغَار، وباب (فعَل) المفتوح العين، كجواد وعوان. وباب (فعِل) كغَرَام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[الفرقان، ٦٥] ، قال الراغب: " هو من قولهم: هو مُغرَم بالنساء، أي : يلازمهن ملازمة الغريم[٢] ".

٣-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها السيوطي نقلا عن ابن خالويه[٣]، ومثل لها بفَسَاق. وذكرها الرضي[٤] أيضا، ومثل لها بصَنَاع. وفي اللسان[٥]: " امرأَة رَزانٌ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ ثباتٍ ووَقارٍ وعفافٍ، وَكَانَتْ رَزِينة فِي مَجْلِسِهَا ".

٤-اسم الفاعل: وسمع في (فعُل) اللازم، كجبُن فهو جَبان[٦] .

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٣.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق ٦٠٦.

(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، مرجع سابق ٢١٢/٢

(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٧٩/٢.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (رزن).

(٦) ينظر: أبو عبد الله، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٥.

٥- الجمع: وسمع في نحو سحابة وسحَاب، وغمامة وغَمام، وجرادة وجرَاد، وفراشة وفَرَاش، وبنَانة وبَنان، وشابٍّ وشبَاب.

٦-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الدَّدان والكَهَام من السيوف، وفي اللسان: " وَسَيْفٌ كَهَامٌ ودَدَانٌ بِمَعْنًى وَاحِدٍ: لَا يَمْضِي [١] ".

- **(فُعَال) بضم الفاء وفتح والعين من غير تشديد**

ويشترك في صيغة (فُعَال) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وينقاس في (فعَل) اللازم الدال على صوت أو داء، ويجيء من باب (يفعُل) كنعَس نُعاسًا، وباب (يفعِل) كعطس عُطاسًا، وباب (يفعَل) كسهم سُهاما. ويكون سماعيًا في غير الأدواء والأصوات من باب (فَعَل يفعُل) كنزا نُزاءً، وباب (فعَل يفعَل) كسأل سُؤالا، و(فَعَل يفعِل) كقمص قُماصًا[٢].

٢-المبالغة: قال ابن جني[٣]: " وفعيل وفُعَال" كلاهما من أبنية المبالغة". كما أشار إلى تفاوت نسبة التكثير بينهما بقوله: " فَعِيل، وفُعَال، أختان في باب (فعُلت) هما لعمري كذلك، إلا أن فعيلا هو الأصل، وإنما يُخرَج به إلى (فُعَال) إذا أريد المبالغة، وطُوَال وعُرَاض أشد مبالغة من طويل, وعريض[٤]" .

٣-اسم الفاعل: وسمع في (فعُل) اللازم، كشجُع فهو شُجَاع، وفرُت الماء فهو فُرَات[٥].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (ددن).

(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٤-٢٣٤.

(٣) ابن جني، عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين ٢٤٠-٢٤١.

(٤) المرجع السابق ٢٤٠.

(٥) ينظر: بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٥.

٤-الجمع: وسمع في (فُعَلاء) كنُفَساء ونُفَاس، و(فُعْلى) كربى ورُباب، و(فِعْل) نحو: ظئر وظُؤَار، و(فُعْل) نحو: عُرْق وعُرَاق، و(فعيل) نحو: فَرير وفُرار[١].

٥-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: " الصُّوَاع لما يكال به، وَرُبَّمَا شَرِبُوا بِهِ[٢] ". والجُرازُ مِنَ السُّيُوفِ: " الْمَاضِي النَّافِذُ[٣] ". " والقُبَاع، وهو المكيال الكبير[٤]".

- **(فَعَّال) بفتح الفاء وتشديد العين**

ويشترك في صيغة (فَعَّال) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة المشهورة[٥]، كقتّال وضرّاب، وتجيء من اللازم إلى الحد الذي جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يجمع على جواز القياس فيها، كالأفَّاك، والأوَّاب، والتَّوَّاب، والثَّجَّاج من ثجَّ الماء نفسه يثُجّه ثجوجا إذا أنصبَّ[٦] . وتجيء أيضا من الرباعي، كدرّاك من أدرك[٧] .

٢-النسب: وهي من صيغ النسب القياسية، قال سيبويه: " أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالا، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب،

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٢١. والظِّئْرُ: العاطفة عَلَى غَيْرِ وَلَدِهَا المرْضِعةُ لَهُ مِنَ النَّاسِ والإبل. والفرير: الحَمَل إذا فُطِمَ. لسان العرب (ظأر) و (فرر).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (صوع).

(٣) المرجع السابق (جرز).

(٤) المرجع السابق (قبع).

(٥) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب ١١١/١. والرضي، شرح شافية ابن الحاجب ١٧٩/٢.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، ص ٥٥ وما بعدها.

(٧) ينظر: ابن مالك (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، شرح التسهيل، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ٨٢/٣.

ولصاحب العاج: عواجٌ؛ ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمَّال، ولصاحب الخمر التي يعمل عليها: خمّارٌ، وللذي يعالج الصرف: صرافٌ. وذا أكثر من أن يحصى[١]".

٣- اسم الآلة: وجاء على هذه الصيغة من أسماء الآلات الحديثة، كالنقال، والجوّال، والقلاب، والرشَّاش، والشَّفَّاط.

- **(فَعّالة) بفتح الفاء وتشديد العين**

ويشترك في صيغة (فَعَّالة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي أخت فَعَّال، والتاء لتأكيد المُبالَغَة، لأَنَّ فَعّالا يفيد المُبالَغَة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المُبالَغَة، ويتعين دخولها في نعت الرجل كعلامة ونسَّابة[٢].

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: حرّاثة، وكسّارة، ودرّاجة، وقدّاحة، وصناجة، وبرّاءة، ونسّافة، وقلّاعة، وغسّالة.

- **(فُعَّال) بضم الفاء وتشديد العين**

ويشترك في صيغة (فُعّال) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها ابن جني، قال : " فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضعّفوا العين فقالوا: كُرّام، وحُسّان، ووُضَّاء، وهم يريدون: كريما، وحسنا، ووضيئا[٣] ".

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣/٣٨١.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (لعب).

(٣) ابن جني، المنصف، مرجع سابق ٢٤١.

٢-الجمع: وينقاس في فاعل صفة للمذكر العاقل مما صحت لامه، كشاهد وشُهّاد، وجاهل وجُهَّال[١].

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: العُكَّاز، والكلَّاب، والجُمَّاح، وهو : طِينٌ يُجْعَلُ عَلَى رأْس خَشَبَةٍ يُرْمَى بِهَا الطَّيْرُ[٢]. والكُثَّاب، وهو سَهْمٌ لَا نَصْلَ لَهُ، وَلَا ريشَ، يَلْعَبُ بِهِ الصِّبيان[٣]. والسُّكّانُ: مَا تُسَكَّنُ بِهِ السفينة[٤].

- **(فُعَّل) بضم الفاء وفتح العين مع التشديد**

ويشترك في صيغة (فُعَّل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها الرضي تبعا لابن الحاجب[٥]. ومثل لها بزُمَّل. ومما جاء منها أيضا: كُنَّس، وخُنَّس، وحُوَّل، وخُلَّب، ولُبَّد.

٢-الجمع: وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن فاعل أو فاعلة، كقاعد ونائم، وقاعدة ونائمة، والجمع فيهما: قُعّد ونُوَّم[٦].

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: السُّلَّم، والصُّلَّب، وفي اللسان: " والصُّلَّبُ والصُّلَّبِيُّ والصُّلَّبَة والصُّلَّبِيَّة: حِجَارَةُ المِسَنِّ[٧] ".

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٤.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (جمح).

(٣) المرجع السابق (كثب).

(٤) المرجع السابق (سكن).

(٥) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٧٩/١.

(٦) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مرجع سابق ٤٩.

(٧) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (صلب).

- **(فَعَّول) بفتح الفاء وضم العين مع التشديد**

ويشترك في صيغة (فَعَّول) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها عياد، وذهب إلى أن (فَعُّولا) أصل (فُعُّول) بالضم وكلاهما من أبنية المبالغة، ومثل لها بفَرُّوج وفَرُّوق(١).

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الكَلُّوبُ: " حديدةٌ مَعْطُوفَةٌ(٢)". والسَّفُّودُ: " حَدِيدَةٌ ذَاتَ شُعَب مُعَقَّفَة مَعْرُوفٌ يُشْوى بِهِ اللَّحْمُ(٣)".

- **(فِعِّيل) بكسر الفاء والعين مع التشديد**

ويشترك في صيغة (فِعِّيل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها الرضي تبعا لابن الحاجب(٤)، ومثل لها بفِسِّيق. ومن أمثلتها: السِكِّير لكثير السُكر، والخِمِّير، وهو كثير الشُرب للخمر.

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: السِّكِّين، والزِّبِّيل، وهي القُفَّة(٥)، والفِطِّيس: المِطْرَقَة الْعَظِيمَةُ والفَأْس الْعَظِيمَةُ(٦).

- **(فَيْعَل) بفتح الفاء والعين**

ويشترك في صيغة (فَيْعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٨٦.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (كلب).

(٣) المرجع السابق (سفد).

(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٧٩/١.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (زبل).

(٦) المرجع السابق (فطس).

١- الصفة المشبهة: ويغلب صياغتها من الصحيح كصَيْرَف وحَيْدَر؛ خلافا (لفيعِل) بالكسر، فإنها تأتي من المعتل، كسيد وهيّن[١].

٢- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الفَيْلَخ، وهو أَحَدُ رَحَيَيِ الماءِ وَالْيَدِ السُّفْلَى مِنْهُمَا[٢]. والسَّيطَل، وهو " الطُّسَيسَةُ الصغيرةُ لَهُ عُرْوَةٌ كعُرْوَةِ المِرْجَل، والسَّطْلُ مِثْلُهُ[٣]". والنَّيْطل، وهي الدلو الكبيرة[٤].

- **(أَفْعَل) بفتح الهمزة والعين**

ويشترك في صيغة (أَفْعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-الصفة المشبهة: ويغلب صياغتها من (فعِل) اللازم الدال على العيوب والألوان والخصال، كأسود، وأبيض، وأصلع[٥]. وقد سمعت في (فَعُل) كأحسن، وأشنع وأقبح[٦].

٢-اسم التفضيل: صيغة قياسية في باب التفضيل، وتدل على أن شيئين اشتركا في صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر، كأفضل وأقوى وأسرع وأجمل.

٣-اسم الفاعل: ويقاس في (فعِل) اللازم الدال على الألوان والعيوب والخلق، كأخضر، وأسود، وأكدر، وأحول، وأعور، وأجهر[٧].

---

(١) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ٦٢/٤.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق ٤٦/٣.

(٣) المرجع السابق (سطل).

(٤) المرجع السابق (نطل).

(٥) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٤/١.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٢٩/٤.

(٧) ينظر: بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٥. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق. ١٣٥/٣.

٤-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الأثْجر، وهو السهم العريض واسع الجرح[١]. والأَصْمَعُ: السيْفُ القاطعُ[٢].

- **(فَعْلَى) بفتح الفاء**

ويشترك في صيغة (فَعْلَى) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في مزيد الثلاثي من بابي افتعل وانفعل، نحو: اشتكى شكوى، وادّعى دعوى[٣].

٢- الصفة المشبهة: وفَعْلَى هي مؤنث فَعْلان، ويكثران فيما يَدُلُّ على الامتلاء وحرارة الباطن كشَبْعَان ورَيّان وعَطْشَان، وقياسهما -غالبا- من باب فعِل اللازم بكسر العين، كسكران وسكرى، وغَضْبان وغضبى[٤]. وسمع في فعَل اللازم المفتوح العين أيضا ولكن على قلة، كجوعان وجوعى، قال المجد[٥]: " وفَعْلان يبنى من فَعِل كثيرا، كَعَطْشَان وسَكْران، ومن فَعَلَ قليلا كَنَعْسَان".

٣-الجمع: ويقاس في فعيل صفة بمعنى مفعول نحو: قتيل وقَتلى، وجريح وجرحى وعقير وعقرى[٦].

- **(فُعْلى) بضم الفاء**

ويشترك في صيغة (فُعْلَى) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (جثر).

(٢) المرجع السابق (صمع).

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٢١/٤.

(٥) الفيروزآبادي، مجد الدين، (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، ط ٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، مادة (رب ب).

(٦) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٠٧.

١-المصدر: وقد سمع في الثلاثي المجرد من أبواب متفرقة، كالرُّجْعى، والحُسْنى، والبُؤسى والنُّعمى[١].

٢-الصفة المشبهة: وسمعت في ألفاظ متفرقة، كأنثى، وكبرى، وصغرى، ودنيا.

٣- اسم التفضيل: وهي مؤنث أفعل، يقال: هند الكبرى بين أخواتها، وعائشة الفضلى بين النساء.

- **(فَعِيْل) بفتح الفاء وكسر العين بدون تشديد**

ويشترك في صيغة (فعيل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وينقاس فيما دل على صوت من باب فَعَل اللازم، كهدر هَديرا، وصهل صَهيلا. وفيما دلّ على سير كرسم رسيما، وخبّ خبيبًا[٢].

٢- الصفة المشبهة: وتكثر صياغتها في (فعِل وفعُل) اللازمين، كبخل فهو بخيل، وكرُم فهو كريم[٣]. وتقل في (فعَل) كحرص فهو حريص[٤]. وتجيء من المتعدي، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله:" وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعلٍ على فعيلٍ، حين لم يريدوا به الفعل، شبهوه بظريفٍ ونحوه، قالوا: ضريب قداحٍ، وصريمٌ للصارم. والضريب: الذي يضرب بالقداح بينهم[٥] " .

---

(١) ينظر: (١٤٢٠هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٣٦٣/٢.

(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢١٥.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٢٥.

(٤) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٨/١.

(٥) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٧/٤.

٣-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة المشهورة، قال ابن جني: " وفعيل وفُعَال كلاهما من أبنية المبالغة[١] ". وقال ابن منظور[٢]: " وعَليمٌ، فَعِيلٌ: مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُبَالِغَةِ".

٤-اسم الفاعل: ويكثر في (فعُل) كجمُل فهو جميل، وظرُف فهو ظريف[٣].

٥- الجمع: وسمع في نحو: كلب وكَليب، وعَبْد وعبيد، وضرس وضريس[٤].

٦- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: " البديع مِنَ الحِبال: الَّذِي ابتُدِئ فَتْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ حَبلًا فَنَكَثَ ثُمَّ غُزل وأُعيد فتلُه ... والبديعُ: الزِّقُّ الْجَدِيدُ وَالسِّقَاءُ الْجَدِيد[٥]". والبَزِيمُ: الخُوصةُ يشدُّ بِهَا البَقْلُ[٦]. والصَّقيل من أسماء السيوف[٧]. والصَّمِيل السِّقاء اليابسُ[٨].

- **(فَعْلان) بفتح الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فَعْلان) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) ابن جني، المنصف، مرجع سابق ٢٤١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (علم).

(٣) ينظر: أبو عبد الله، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٥. وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق. ١٣٥/٣.

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٢٣.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بدع).

(٦) المرجع السابق (بزم).

(٧) المرجع السابق (صقل).

(٨) المرجع السابق (صمل).

١-المصدر: وسمع في (فعَل يفعِل) كلوى ليَّانا، وأنكره بعضهم[١]. وفي (فعِل يفعَل) كشَنِئَ شنْآنا[٢].

٢-الصفة المشبهة: وتطرد فيما دل على امتلاء أو شبع أو حرارة الباطن، من باب فعِل اللازم كريَّان، وسكران، و(فعَل) اللازم كجوعان[٣].

٣-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي ذكرتها الحمداني[٤]، ومثلت لها بما جاء في لسان العرب[٥]: " وَرَجُلٌ كاذِبٌ، وكَذَّابٌ، ... وكَذْبانٌ". وبعضهم يرى أنها اكتسبت معنى المبالغة من حيث كان في آخرها ألف ونون؛ لأنها تقوي المعنى، فحمل (الرحمن) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمنِ الرَّحِيم﴾[الفاتحة، ٣]، على المبالغة[٦].

٤-اسم الفاعل: ويقاس في (فعِل) اللازم الدال على الامتلاء وحرارة البطن، نحو: شبعان، وريان، وعطشان، وصديان[٧].

٥-اسم الآلة: ومما جاء من هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الفَرْغانُ: الإِناءُ الواسِعُ[٨]. وإِناء نَصْفانُ وشَطْرانُ: بَلَغَ مَا فِيهِ شَطْرَه، وَهُوَ النصْفُ. وإِناء نَهْدانُ: وَهُوَ الذِي عَلَا وأَشرف[٩].

---

(١) ينظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق ٤٠٢/٤.ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ٨٢/٢.

(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٥.

(٣) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٤/١.

(٤) الحمداني، خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢١١.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (كذب).

(٦) ينظر: السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض ص ٤٢.

(٧) ينظر: أبو عبد الله، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣١٥.

(٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (فرغ).

(٩) المرجع السابق (قعر).

- **(فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فِعْلان) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في باب (فعَل يفعِل) كوجد وِجْدانا وعرف عِرْفانا. وفي باب (فعِل يفعَل) كرضي رِضْوانا. وباب (فعِل يفعِل) كحسب حِسْبانًا[١].

٢- الجمع: وينقاس في: (فُعَال) كغلام وغِلْمان وغراب وغربان. (وفُعَل) كجُرَد وجِرْدان وصُرَد وصِرْدان[٢]. (وفُعْل) معتل العين، كحوت وحِيْتان وعود وعِيدان. و(فَعَل) معتل العين أيضا، كتاج وتِيْجان، ونار ونيران. وسمع في (فعل) بفتح الفاء وضمها، كفتى وفِتْيان، وحُشٍّ وحِشّان، و(فعيل) كصبي وصِبيان، و(فاعل) كحائر وحِيران، و(فَعَال) كغزال وغِزْلان[٣].

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة من أسماء الآلة: " السِّيلانُ، بِالْكَسْرِ: سِنْخُ قَائِمَةِ السَّيْفِ والسِّكِّين وَنَحْوِهِمَا[٤]".

- **(فُعْلان) بضم الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فُعْلان) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر: وسمع في (فعَل يفعُل) كشكر شُكرانا، وكفر كُفْرانًا. و(فعِل يفعَل) كرضي رُضْوانا. و(فعَل يفعَل) كرجح رُجْحانًا. و(فعَل يفعِل) كغفر غُفْرانا[٥].

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٥.

(٢) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير، مرجع سابق ٥٣.

(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٣٢٣.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (سيل).

(٥) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٣٥.

٢-الجمع: وينقاس في (فَعْل) كظهْر وظُهران، وبطن وبُطْنان. و(فَعَل) مما صحت عينه، كحَمَل وحُملان وبَلَد وبُلْدان. وفعيل كرغيف ورُغفان، وكثيب وكُثْبان، وفُعَال كشجاع وشُجْعان، وصِنْو وصُنْوان، وفاعل كشاب وشُبَّان، وأفعل كأحمر وحُمْران(١).

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: " الشُّكْبانُ: ثوبٌ يُعْقَدُ طَرَفاهُ مِنْ وراءِ الحِقْوَينِ، والطَّرفانِ فِي الرأْسِ، يَحُشُّ فِيهِ الحَشَّاشُ عَلَى الظَّهْر(٢)". والدُّقْرَانُ:" خَشَبٌ يَنْصَبُّ فِي الأَرض يُعَرَّشُ عَلَيْهِ الْكَرْمُ، وَاحِدَتُهُ دُقْرانَةٌ(٣) ".

- **(فَعْلاء) بفتح الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فَعْلاء) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وقد سمع في الثلاثي المجرد على (فعُل يفعُل) كبَغْضَاء، وبَأْسَاء وضَرْاء، ونَعْمَاء. والرباعي المضعف، كضوضاء وغوغاء.

٢-الصفة المشبهة: وهي مؤنث (أفعل)، كأحمر حمراء، وقد سبق الحديث عن أبوابها في (أفعل).

٣- الجمع: جاء في المخصص: " والضوضاء جمع ضوضاءة، وهي فَعْلال في لغة من مد وصرف، وفي لغة من مد ولم يصرف فَعْلاء(٤)".

---

(١) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير، مرجع سابق ٥٣. والحمداني، خديجة، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، مرجع سابق ٣٢٠.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (شكب).

(٣) المرجع السابق (دقر).

(٤) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ١٤/٥.

٤-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الدَّهْماءُ: وهي القِدْرُ[١]. والشَّدْفَاء، وهي القوس سميت؛ لشدة تعطفها[٢]. والضَّهْباء، وهي القَوْسُ الَّتِي عَمِلَتْ فِيهَا النارُ، والضَّبْحاءُ مِثْلُها[٣].

- **(مِفْعال) بكسر الميم**

ويشترك في صيغة (مِفْعال) معان صرفية مختلفة، منها:

١- المصدر الميمي: وهي من صيغ المصدر الميمي المسموعة. وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد، ٨]، قال ابن عاشور: " والمقدار: مصدر ميمي بقرينة الباء، أي بتقدير، ومعناه: التحديد والضبط[٤] ". وفي قوله تعالى: ﴿ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾[سبأ، ٣]، قال أيضا: " فَالْمِثْقَالُ: فالمثقال: إما آلة الثقل فهو اسم للصنوج التي يوزن بها فأطلق على العديل مجازا مرسلا، وإما مصدر ميمي سمي به الشيء الذي به التثقيل، ثم أُطلق على العديل مجازا[٥] ".

٢-المبالغة: من صيغ المبالغة المشهورة[٦]، وتصاغ من المتعدي، كمِنحار، ومِطعان. ومن اللازم، كمِضماء، ومِعطاش، ومِطراب، ومِبهاج. ومن غير الثلاثي، كأجدبت الأرض فهي مِجْداب، وأنجب الرجل فهو مِنْجاب[٧].

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (دهم).

(٢) المرجع السابق (شدف).

(٣) المرجع السابق (ضهب).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق ٩٨/١٣.

(٥) المرجع السابق ١٨٦/٢٢.

(٦) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب ١١٢/١. السيوطي، لمزهر في علوم اللغة العربية ٢١٢/٢.

(٧) ينظر: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢٦.

٣-اسم المكان والزمان: وهي من الصيغ المسموعة في اسم المكان والزمان، وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران، ٣٩]، قال ابن عاشور(١): "والمحراب بناء يتخذه أحد ليخلو فيه بتعبده وصلاته". وقوله تعالى: ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء، ٣٨]، قال ابن عاشور(٢): " والميقات: الوقت، وأصله اسم آلة التوقيت. سمي به الوقت المعين تشبيها له بالآلة ".

٤-اسم الآلة: من صيغ الآلة القياسية، كمفتاح ومِكيال ومِنشار.

- **(مفعيل) بكسر الميم**

ويشترك في صيغة (مِفْعيل) معان صرفية مختلفة، ومنها:

١-المبالغة: من صيغ المبالغة المشهورة، ونص عليها الرضي تبعا لابن الحاجب(٣)، وكذلك السيوطي نقلا عن ابن خالويه(٤). ومثلا لها بمِعْطير. ويرجح السامرائي أن أصلها (مِفعال) بالألف، وإنما نُحي بها منحى الياء للإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال(٧).

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: مِنْديل. وفي اللسان: " والمنديل، على تقدير مفعيل، اسم لما يمسح به ... ويجوز أن يكون من الندل الذي هو التناول لأنه يتناول للبس(٥) ".

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق ٢٣٧/٣.

(٢) المرجع السابق ١٢٥/١٩.

(٣) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٧٩/٢.

(٤) جلال الدين، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، مرجع سابق ٢١٢/٢.

(٧) السامرائي، فاضل، (٢٠٠٧م)، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع. ٩٨.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع (ندل).

- **(فاعول)**

ويشترك في صيغة (فاعول) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي ذكرها عياد الثبيتي[١]، والحمداني[٢]. وأشار السامرائي إلى أنها مما نقل من الآلة إلى المبالغة على أن المتصف به أصبح كالآلة للفعل[٣]. ومما جاء منها في لسان العرب: " رجل جاثوم: نوَّام لا يسافر[٤]. وسرج عاقور: يعقر ظهر الدابة[٥].

٢- اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الْمَاعُونُ والساطور. والحاسوب، والصاروخ، والناقوس.

- **(فاعلة)**

ويشترك في صيغة (فاعِلة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرها السيوطي نقلا عن ابن خالويه ، ومثل لها براوية وخائنة[٦].

---

(١) الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٧٧.

(٢) ينظر: الحمداني، خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢٠٦.

(٣) السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق ١٠١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (جثم).

(٥) المرجع السابق (عقر).

(٦) جلال الدين، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، مرجع سابق ٢١٢/٢.

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: البَاطِيةُ، وهي إناء من الزجاج[١]. والبازِلة، وهي تَبْزُلُ اللَّحْمَ أَي تَشُقُّه[٢]. والصَّاخِرَة: إِناءٌ مِنْ خَزَف[٣].

- **(فاعل)**

ويشترك في صيغة (فاعل) معان صرفية مختلفة، منها:

١- اسم الفاعل: الصيغة القياسية لاسم الفاعل من الثلاثي المجرد.

٢- الصفة المشبهة: إذا قُصِد بصيغة (فاعل) معنى الثبوت والدوام، كطَاهِر القلب وشاحط الدار، فهي صِفَة مُشَبَّهَة، قال ابن عقيل: " الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين، أحدهما: ما وازن المضارع، نحو: طاهر القلب، وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يوازنه -وهو الكثير- نحو جميل الظاهر وحسن الوجه[٤]".

٣-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرتها الحمداني، ويتعين معنى المبالغة فيها إذا كانت تابعة لما قبلها، قال ابن منظور: " وقلَّما يأْتون بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ المُبالَغ بِهِ إِلَّا تَابِعًا لِما قَبْلَه كَقَوْلِهِمْ شغْلٌ شاغلٌ وليلٌ لائلٌ[٥] ". وقوله: " وسُعالٌ ساعِلٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِهِمْ: شُغْلٌ شاغِلٌ وشِعْرٌ شاعِرٌ[٦]".

٤-النسب: وتكون هذه الصيغة للنسب إذا دلّت على معنى (ذي الشيء) وليست بصنعة له، قال الزمخشري: " وقد يبنى على فَعّالٍ، وفاعِلٍ، ما فيه معنى النسب

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بطا).

(٢) المرجع السابق (بزل).

(٣) المرجع السابق (صخر).

(٤) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق ١٤١/٣.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (عمي).

(٦) المرجع السابق (سعل).

من غير إلحاق الياءين، كقولهم: بتّات، وعواج، وثواب، وجمال، ولابن، وتامر، ودارع، ونابل. والفرق بينهما أن فعالا لذي صنعة يزاولها ويديمها، وعليه أسماء المحترفين، وفاعل لمن يلابس الشيء في الجملة[١]".

٥-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الدَّالِفُ، السهم الذي يصيب ما دون الغرض ثم ينبو عن موضعه[٢]. والشارم: السهم الذي يشرم جانب الغرض [٣].

- **(مفعول)**

ويشترك في صيغة (مفعول) معان صرفية مختلفة، منها:

١-اسم المفعول: الصيغة القياسية لاسم المفعول من الثلاثي المجرد.

٢-الصفة المشبهة: وتصاغ الصفة المشبهة على مفعول إذا دلت على الثبوت وأضيف إلى فاعله، كمحمود المقاصد، ومذموم الخصال، ومشكور الفعل.

٣-المبالغة: وهي من الصيغ التي ذكرتها الحمداني[٤]، وتمثلت بما جاء في لسان العرب قولهم: "ورجل مكثور عليه إذا كثر عليه من يطلب منه المعروف[٥] ".

- **(تِفْعال) بكسر التاء**

ويشترك في صيغة (تِفْعال) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٦٥/١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (دلف).

(٣) المرجع السابق (شرم).

(٤) الحمداني، خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢١٢.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (كثر).

١-المصدر: وسمع في (التِّبْيان والتِّلقاء)، قال ابن منظور[١]: " والتبيان: مصدر، وهو شاذ لأن المصادر إنما تجيء على التفعال، بفتح التاء، مثال التذكار والتكرار والتوكاف، ولم يجيء بالكسر إلا حرفان وهما التبيان والتلقاء".

٢-المبالغة: وهي من الصيغ التي نص عليها عياد[٢]، والحمداني[٣]. ومنها: التكلام، والتلعاب، والتلقام: للسريعُ اللَّقْم[٤]. وقد تدخلها التاء لتأكيد المبالغة، كتمراحة؛ قال ابن الأثير: " والتاء زائدة، وهو من أبنية المبالغة[٥] ".

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: التِّجْفافُ، وهو الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب، ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف[٦]. والتِّمْتانُ: الخَيْط الذي يضرب به الفسطاط[٧] .

- **(مَفْعَل) بفتح الميم والعين**

ويشترك في صيغة (مَفْعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر الميمي: وينقاس في الثلاثي المجرد ما لم تكن فاؤه معتلة بالواو[٨]، نحو: ضرَب مَضْرَبا، وعاش مَعاشا، وقتل مَقتَلا، وشرِب مَشربا، ولبس مَلبَسًا.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بون).

(٢) الثبيتي، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٨٠.

(٣) الحمداني، خديجة، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، مرجع سابق ٢٠٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (لقم).

(٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي ١٩٦/١-١٩٧.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (جفف).

(٧) المرجع السابق (متن).

(٨) وقد روى سيبويه عن يونس، أن أناسا من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه: موجَلٌ وموحَلٌ. انظر كتاب سيبويه ٩٣/٤.

٢- اسم الزمان والمكان: ويصاغان مما كانت عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة من الصحيح وغيره، نحو: مَشرَب ومَذهَب ومَقتَل ومَسعى ومَقام ومَدعى. ومن يفعِل معتل اللام، نحو: مَمشى ومَرمى[١].

- **(مَفْعَلَة) بفتح الميم والعين**

ويشترك في صيغة (مَفْعَلة) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وسمع في (فَعَل يفعُل) كلامَ مَلامَةً، وقال مقالةً. وفي (فعِل يفعَل) نحو: عجز مَعْجَزة[٢] .

٢-اسم المكان: ويطرد صياغته من الأسماء الجامدة للدلالة على كثرة الشيء في ذلك المكان، كمأسدة، ومَسْبعة، ومَطْبخة، ومقثأة، من الأسد والسبُع والبطيخ والقثاء[٣] .

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: المَزادة: وهي التي تكون " من أديمين قوبل أحدهما بالآخر، وتكون صغيرة وتكون كبيرة، وهي من أواني المياه[٤] ".

- **(مَفعِل) بفتح الميم وكسر العين**

ويشترك في صيغة (مَفْعِل) معان صرفية مختلفة، منها:

---

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٣٣.

(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٤٢.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٣٣.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (زيد).

١-المصدر الميمي: ويكون قياسا في معتل الفاء بالواو، كوعد موعِدا، ووضع موضِعًا[١].

٢-اسم الزمان والمكان: ويصاغان مما كان مكسور العين في المضارع صحيح اللام[٢]، نحو: مضرِب، ومجلِس وموضِع وموعِد.

- **مِفْعَل بكسر الميم وفتح الفاء**

ويشترك في صيغة (مِفْعَل) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المبالغة: وهي من صيغ المبالغة التي نص عليها ابن خالويه[٣]. ونقل سيبويه عن الخليل أنه مقصور عن مِفْعال؛ لذلك صحت عينه إذا كانت واوا أو ياء؛ نحو: مِجْوَب ومِخْيَط؛ لأنه في نية مِجْواب ومِخيَاط[٤]. ويصاغ من المتعدي نحو: مِحْرَب للشجاع، ومِسَبّ لكثير السب، ومِطْعَن للطعّان، ومِقْوَل لكثير القول. ويصاغ من اللازم أيضا، كمِذَبّ للكثير الذبّ والدفاع، ومِجْهر من الجهر بالقول ، ومكرَ، ومِفرّ، من الكر والفرّ ، ومِهْذَر، للكثير الكلام [٥] .

٢- اسم الآلة: وهي من الصيغ القياسية في باب الآلة، ومما جاء عليها: مِحْلَب، ومِنْجَل، ومِصْفَى، ومِخْرَز.

---

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١١٩.

(٢) المرجع السابق ١٣٣.

(٣) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، مرجع سابق ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٥٥-٣٥٦.

(٥) ينظر: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع ٣٤ وما بعدها.

- **(فَعْلال) بفتح الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فَعْلال) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وقد سمع في الرباعي المجرد، نحو: زلزل زَلزالا، وقلقل قَلْقالا[١].

٢-المبالغة: جاءت هذه الصيغة للدلالة على المبالغة في ألفاظ منها: الوسواس في قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ [الناس:٤]، قال السيوطي[٢] : " من باب فَعْلال المقصود به المُبالَغَة كثرثار ونظائره ". وقال الشنقيطي[٣] : " كلاهما صِيغَة مُبَالَغَة من الوَسْوَسَة والخنس". ويبدو أن تكرير اللفظ في (وسواس وثرثار) ونحوهما أضفى إلى اللفظ قوة؛ لأن تكرير اللفظ هو تكرير للمعنى أيضا، فساغ تلمس معنى المبالغة فيها.

٣-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: الدَّبْدابُ: الطَّبْلُ[٤]. والبَزْباز: قصبة من حديد علم فم الكير ينفخ النار[٥].

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٤١.

(٢) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات، ١٩٧٥م. ٤٢/٤.

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ١٧٨/٩.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (دبب).

(٥) المرجع السابق (بزز).

- **(فِعْلال) بكسر الفاء وسكون العين**

ويشترك في صيغة (فِعْلال) معان صرفية مختلفة، منها:

١-المصدر: وقد سمع في الرباعي المجرد، نحو: زلزل زِلزالا، وقلقل قِلْقالا، وسرهف سِرْهافا[١].

٢-اسم الآلة: ومما جاء على هذه الصيغة للدلالة على الآلة: السِّنْطابُ: مِطْرَقةُ الحَدَّادِ[٢]. والغربال معروف.

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٢٤١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب (سنطب).

عينة الصيغ المشتركة من غير الثلاثي

- **الصيغ المبدوءة بالميم المضمومة مع كسر ما قبل آخرها**

ويشترك في هذا النوع من الصيغ كلٌّ من اسم الفاعل والصفة المشبهة، لأنهما يؤخذان من غير الثلاثي بإبدال ميم المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، كمنطلق ومعتدل. ومع ما في مجيء الصفة المشبهة من غير الثلاثي من خلاف، إلا أن الأشهر أنها تأتي من غير الثلاثي، بشرط أن يراد بها الثبوت كمعتدل القامة ومنطلق اللسان(١).

- **الصيغ المبدوءة بالميم المضمومة مع فتح ما قبل آخرها**

ويشترك في صيغ هذا النوع اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان والمكان، وذلك نحو: مُدْخل، ومُخْرج، ومنتصر، ومستفهَم، ومُقام، ومأوى، ومشترى، ومُدحَرْج، ومُزعْزَع. قال سيبويه: " فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعولٌ، والمكان مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله(٢) ".

قال السيرافي شارحا(٣): " يعني أن اشتراك المصدر والمكان والمفعول في وصول الفعل إليهن ونصبه إياهن يوجب اشتراكهن في اللفظ، فيجب أن يكون بناء

---

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٢٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٩٥/٤.

(٣) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، ٢٠٠٨م، بيروت، دار الكتب العلمية ٤٦٩/٤.

المصدر الذي في أوله الميم وبناء المكان والزمان كبناء المفعول فيما جاوز ثلاثة أحرف".

ويعلل سيبويه عدم إلحاق واو مفعول فيما جاوز الثلاثة بقوله: " وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروبٍ، أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه[١] ". قال السيرافي: " يعني زيادة الواو فيما جاوز الثلاثة، ولأن ذلك يثقل أيضا فيما تكثر حروفه والثلاثة أخف[٢] ".

- **صيغ المصادر المنتهية بالتاء**

تلتقي بعض صيغ المصادر الصريحة المنتهية بالتاء بصيغ اسم المرة المأخوذة من غير الثلاثي في الصورة، ومن ذلك إقامة واستقامة، ولكي لا تلتبس بصيغة المصدر العام يوصف اسم المرة بواحدة؛ قال ابن هشام[٣]: والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي، كانطلاقة واستخراجة، فإن كان بناء المصدر العام على التاء؛ دل على المرة منه بالوصف، كإقامة واحدة واستقامة واحدة".

ويشترك في المفاعلة مصدر الثلاثي المزيد المأخوذ من (فاعل)، واسم المفعول المؤنث، كمُقَاتلة ومسايرة، فإن هذه الصورة صالحة لأن تكون مصدرا صريحا للفعل (قاتل)، واسم مفعول من (تُقاتَل) بعد قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٤/٩٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق ٤/٤٧٠.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٣/٢٠٩.

المبحث الرابع

تعليل ظاهرة الاشتراك في الصيغ الصرفية

هناك جملة من الأسباب التي تفسر ظاهرة الاشتراك الصرفي في الصيغ؛ وبعض هذه الأسباب من داخل اللغة، وبعضها من خارجها، غير أنه يجب عدم الخلط عند الحديث عن تلك الأسباب، فصور الاشتراك الصرفي كثيرة، وإذا صح تفسير صورة من صور الاشتراك بعامل من العوامل فليس بالضرورة أن يكون نفس العامل صالحا لتفسير صورة أخرى مغايرة من صور الاشتراك الصرفي.

ولما كان موضوع هذه الدراسة يدور حول الاشتراك في حدود مبنى الصيغ، فإن المناسب أن تكون الأسباب مفسرة لظاهرة تعدد المعاني الصرفية في مبنى الصيغة الواحد، ومن خلال ما قدم من عرض تفصيلي في عينة الصيغ المشتركة فإن هذه الدراسة تتبنى عوامل ترى أنها هي الأبرز في تفسير هذه الظاهرة، وهي: الطبيعة الاشتقاقية للصيغ، والتطور اللغوي، والتعدد اللهجي.

وقبل الاستطراد في الحديث عن هذه العوامل نشير إلى أن هذه الدراسة لم تكن بدعا من غيرها من الدراسات في هذا المضمار، بل إن هناك دراسات تناولت هذه العوامل، وتعاملت معها على أساس أنها عوامل يمكن أن تُفسر بها ظاهرةُ الاشتراك الصرفي، والجديد هنا هو منهجية الطرح، وطريقة التناول، بالإضافة إلى مناقشة مسائل مختلفة تدعم القضية وتسهم مع من سبق إلى دراسة هذه الظاهرة في تشكيل منظومة من العوامل التي يفسر بها ظاهرة الاشتراك الصرفي، مع الإشارة إلى التمثل بآراء بعض الباحثين وتبنيها.

الطبيعة الاشتقاقية للصيغ

تتميز الصيغ بمرونتها وحيويتها، وهذا يعود إلى طبيعة اللغة الاشتقاقية التي أعطت الصيغة حرية في تعدد المعاني التي تدل عليها، وحرية في توليد صيغة من أخرى بكيفيات مختلفة.

ومن مظاهر تلك الطبيعة المرنة للصيغ، تعدد المعاني التي تدل عليها الصيغة الواحدة، وإذا كانت بعض الصيغ قد اختصت بدلالات معينة، فإن كثيرا منها قد اشتركت في الدلالة على معان مختلفة.

وفي ذلك يقول برجشتراسر(١): " وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، ولكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبنى على ذلك الوزن، مع أن كثيرًا من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة وكثيرًا من المعاني يؤدى بها بأوزان متعددة".

إذا فالصيغ الصرفية صالحة للتعدد والاحتمال، ولا أدل على ذلك من صيغة (فعيل) وحدها التي "جاءت اسما وصفة، ونابت عن اسم الفاعل، وأتت بمعنى فاعل، وأتت بمعنى مفعول، ومفاعل، وبمعنى مفعل بكسر العين، وبمعنى مفعل بالفتح، وأتت كذلك بمعنى أفعل، وفَعَل بفتح العين كيقين بمعنى يقن، وعسير بمعنى عسر، وأتت كذلك اسما للمكان، واسما للآلة، وأتت ظرفا، وأتت تدل على المبالغة، وصفة مشبهة، وقامت مقام الجمع وهي بصيغة الإفراد، وتنوع عملها كذلك فجاءت جمع مذكر سالما، واسم جمع، وجمع تكسير(٢)وغير ذلك من الوظائف الأخرى.

---

(١) برجشتراسر؛ التطور النحوي، مرجع سابق ٥٣.

(٢) ينظر: عطيوي، مرزوق، صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، مقدمة الرسالة (ب).

وينبغي الإشارة إلى أن الصيغ نفسها مختلفة في نسبة استجابتها للاشتراك في الدلالة على المعاني، ففي حدود ما وصلت له الدراسة، جاءت صيغ أكثر اقتصادا من غيرها، حيث اشترك فيها معان كثيرة، كصيغة فعيل، وكذلك صيغة فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين)، وفَعَال (بالفتح فيهما)، حيث نص العلماء على مجيء هذه الصيغ في ستة أبواب: المصدر العام، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمبالغة، والجمع، واسم الآلة. فيما سجلت بعض الصيغ، كفُعَلَة، وفُعُول، وفِعَالة، وفَعَّالة، وفَعّول، وفِعِّيل، وفَيْعَل، ومِفْعيل، فاعول، فاعلة، ومَفْعَل، ومَفْعِل، ومِفْعَل، وفِعْلال أقل نسبة استجابة للاشتراك، حيث اقتصرت في اشتراكها على بابين صرفيين، وسبب هذا التفاوت في نسبة الاشتراك يعود –في تقديري– إلى شيوع الصيغة في الاستعمال.

ومن مظاهر مرونة الصيغة ما تتميز به من تحولات داخلية، وهذه التحولات نتج عنها صيغ جديدة حمل العلماء إلى القول بأصالة صيغة وفرعية أخرى، وقد وقفت وسمية المنصور على ظاهرة توليد الصيغ بالتغير الداخلي، وذكرت بعض صور هذا التوليد ومنها:

- الاتباع: فما كان ثانيه من حروف الحلق، وهو ساكن سمع فيه إتباع الثاني لحركة الأَوَّل: نَهْر/ نَهَر، ومَعْز/ مَعَز، وضَأْن/ ضَأَن، فصيغة (فَعْل) بتسكين العين هي الأصل لخفتها وكثرة شيوعها، فإن التوجه إلى الإتباع ناتج من كون المتكلم يفضل فيما كان ثانيه من حروف الحلق المماثلة على الانتقال من حركة إلى حركة أخرى، في حين يميل المتكلم إلى اللجوء إلى تسكين الثاني المتحرك في غير ما كان ثانيه من حروف الحلق، مثل: مَرَض وغُلُف وعُنُق وجُبُن، وفيها تسلب حركة الثاني فتتولَّد صيغة جديدة في المثال الواحد.

- التضعيف: وقد ظهرت هذه الصورة في صيغة فُعّال، يقول الرضِيّ: "فطُوَال أبلغ من طَوِيل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال[١]".
- الإشباع والتقصير: ففَطِن بالإشباع تصبح فَطِين، وفي اسم الآلة مِقْرَض بالإشباع مِقْرَاض، وفي المصادر رَشَد ورَشَاد. ومثال التقصير، عُرُوش وعُرَش، وأُصول وأُصَل، وفي جمع شاهين على شواهن بدلا من شواهين[٢]. وذهب الخليل إلى أن كل مِفْعَل مقصور عن مِفْعال[٣].

فهذه التحولات الداخلية في البناء والذي سمح بتوليد صيغ صرفية مختلفة، جعل هذه الصيغ الجديدة تتجاوب مع معان مختلفة أيضا، فتأتي تارة للدلالة على اسم الآلة، وتارة تعبر عن المبالغة، وتارة نجدها في باب المصادر، حتى تشكل لدينا بما يعرف بالمشترك الصرفي، والمقصد من ذلك كله يعود إلى طبيعة الصيغة الاشتقاقية التي أعطت الصيغة مزيدا من الحرية والتنقل سواء على المستوى التوليدي للصيغ أو على مستوى التشارك في الدلالة على المعاني الصرفية المختلفة.

---

(١) المنصور، وسمية، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مرجع سابق ٤٣-٤٤.

(٢) المرجع السابق ٤٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٥٦/٤.

التطور اللغوي

اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية تخضع لعامل التطور شأنها في ذلك شأن الكائنات الحية التي تعد سمة التطور فيها سمة رئيسة في جميع جوانبها.

وقد أجمع كثير من المحدثين على أن التطور اللغوي يعد من أبرز العوامل التي فُسر بها كثيرٌ من القضايا اللغوية والاشتراك الصرفي إحدى تلك القضايا.

ويمكن النظر إلى عامل التطور اللغوي من زاويتين: الأولى: تظهر من خلال أثر التطور في ثبات بعض الصيغ واندثار بعضها الآخر. والأخرى: تُبْرِز دور التطور اللغوي في انتقال صيغة من معنى إلى آخر.

ومما يؤيد أثر التطور في ثبات الصيغ واندثارها أن صيغة مفعول لم تكن هي الصيغة الوحيدة لاسم المفعول خلال تاريخ العربية، بل إن هناك صيغا أخرى استخدمتها العربية للدلالة على اسم المفعول قبل أن تستقر على الصيغة المشهورة كصيغتي (فعول وفعيل)، وفي هذا الصدد يقول إبراهيم أنيس[١]: " ليس من الإسراف أن نقرر أن صيغتي (فعيل وفعول) قد اختصتا في أصل استعمالهما السامي بمعنى المفعول، وأن اللغة العربية قد ورثت أيضا هذه الدلالة الأصلية واحتفظت بكثير جدا من الكلمات على وزن (فعيل)، كما احتفظت بأخرى على وزن (فعول)، للتعبير عن اسم المفعول، مثل: (خَسوف وخَسيف)، (رَسول رسيل)، (ظَنون ظنين)، (طَعوم طعيم)..." .

(١) أنيس إبراهيم، دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٢٢ ص ٩٤.

ويخلص حازم الحاج[١] إلى أن العربية في طور من أطوارها كانت تستعمل كلا من (فُعال وفَعيل) لأداء معنى اسم المفعول وتعاقب بينهما. وضرب لذلك بعض الأمثلة، كرُذال ورذيل، وظُلامة وظَليمة، إلا أن الاشتقاق قد توقف عنهما فيما بعد، وأصبح يُدل على اسم المفعول بالصيغة الأحدث لهما وهي (مفعول).

وإذا كان الحديث هنا قد تركّز على أثر عامل التطور اللغوي في الصيغ التي توقف عنها الاشتقاق، فإن ثمة مظاهر أُخر نلحظ فيها أثر التطور اللغوي على الصيغ التي لا تزال عملية الاشتقاق فيها مستمرة، وتتمحور حول التطور بنقل الصيغة من معنى إلى آخر؛ إما على سبيل تقارب المعنيين، أو على سبيل التشبيه.

فمن الأول، صيغة (فَعّال) وهي من الصيغ المشهورة في المبالغة، نقلت للدلالة على النسبة لِمَا كان صنعة أو معالجة؛ وبين المعنيين تناسب من حيث أن كلا منهما يتضمن معنى المداومة على الشيء. قال المبرد[٢]: "وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضراب، ورجل قتال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك خياط، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعل، نحو: بزاز، وعطار".

وفي المخصص: " والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فعّال؛ لأن فعالا لتكثير الفعل، وصاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير، كالبزار والعطار وغير ذلك مما لا يحصى كثرة[٣]".

---

(١) طه، حازم إمام، (١٩٧٨م)، صيغة فُعال ودلالتها، جامعة الموصل، مجلة آداب الرافدين، العدد التاسع. ص ٤٤١.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ١٦١/٣.

(٣) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ٣٩٩/٤.

وكذلك صيغة (مِفْعال) التي رجح العلماء أنها نقلت من الآلة إلى المبالغة، ولا شك أن بين الآلة والمبالغة تقاربا في المعنى؛ من حيث تضمن كل منهما معنى تكرار الفعل. قال السامرائي[١]: " فالأصل في مِفْعال أن يكون للآلة كالمفتاح وهو آلة الفتح، والمنشار وهو آلة النشر، والمِحراث وهو آلة الحرث، فاستعير إلى المبالغة، فعندما تقول: هو مِهذار، كان المعنى أنه آلة للهذر، وحين تقول: هي مِعطار، كان المعنى هي آلة للعطر".

ومن الصيغ التي يرجح أن للتطور اللغوي أثرا في نقلها من باب إلى آخر مقارب له في المعنى صيغة (مِفْعَل)، حيث نقلت من الآلة إلى المبالغة، قال أبو هلال العسكري: "فَإِذا كَانَ الرجل عدَّة للشيء قيل فِيهِ (مِفعَل) مثل مِرْحَم ومِحْرَب[٢]". وقال الراغب[٣]: "رجل مِحْرب كأنه آلة في الحرب ". وقال السامرائي[٤]: " وهو في المبالغة كمِفْعال، استعير من مِفْعَل في الآلة ".

كما رجح السامرائي أن فعيلا في المبالغة منقول عن (فعيل) التي في الصفة المشبهة؛ لأن بين معنى الصفة المشبهة وبين المبالغة تقاربا في المعني. قال[٥]: "وبناء فعيل يدل على الثبوت فيما هو خلقة أو بمنزلتها، كطويل وقصير وفقيه وخطيب. وهو في المبالغة يدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم، أي هو لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه".

---

(١) معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق ٩٨.

(٢) الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ٢٤.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق ٢٢٥.

(٤) السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق ١٠٣.

(٥) المرجع السابق ١٠٢-١٠٣.

ويشير ابن جني إلى أن (فُعَّالا وفِعِّيلا وفَعَّالا) في الآلة منقولة عن فُعّال في المبالغة بقوله: " فأما قولهم: خُطَّاف وإن كان اسمًا فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به. وكذلك سكين، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به. وكذلك البزار والعطار والقصار ونحو ذلك؛ إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل[١] ".

" ومن الطرائف اتفاق وزن المبالغة في المفرد ووزن التكثير في الجمع فنقول: هو كُرَّام وحُسَّان وقُرَّاء، ونقول هم: قُرَّاء وكُتَّاب، فاتفاق الوزنين يؤذن بقرب المعنيين[٢] ".

ومما نقل من الصيغ من باب إلى آخر على سبيل التشبيه صيغة مِفعال، وهي من الصيغ التي أشار العلماء إلى أنها أصيلة في باب المبالغة والآلة؛ لكنها تطورت نحو الدلالة على الزمان والمكان.

وفي ذلك يقول مصطفى جواد: " واستعارت العرب (المِفعال) لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضا كالميناء، والمرصاد، والمضمار، والمشوار،... ثم لأسماء الأزمنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضاً كالميناء، والمرصاد، والمضمار، والمشوار... ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها معنى الآراء كالميقات والميعاد والميلاد، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالميراث والمصداق[٣]" .

---

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٣/٢٧٠.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق ١٣١.

(٣) جواد، مصطفى (١٩٩٨م)، فلسلفة النحو والصرف واللغة والرسم، بغداد، مطبعة أسعد ص ١٨١.

ومن مظاهر تطور الأوزان ما ورد للدلالة على الآلات والأدوات، فإن أقدم الألفاظ التي تدل على ذلك جاءت على وزن (فاعول)، وهي محدودة قليلة، ولكن العدد الأكبر منها جاء على لفظ (فِعال) كالألفاظ الدالة على الألبسة، كإزار ورداء وخِمار ونِطاق، وكالألفاظ الدالة على مرافق وأدوات أخرى متنوعة كاللجام والعنان والوعاء[1].

(١) ينظر: المبارك، محمد، (١٩٨١)، فقه اللغة وخصائص العربية، ط ٧، لبنان، دار الفكر ص٢٨٦.

التنوع اللهجي

اتفق كثير من الصرفيين على أن لاسم الفاعل في الثلاثي المجرد صيغة واحدة هي (فاعل)، لكننا نجد صيغا أخرى لاسم الفاعل كصيغة (فعيل) التي نص عليها ابن مالك في الثلاثي المضموم العين، كبخُل فهو بخيل، وكرُم فهو كريم؛ هذا الرأي الذي لم يسلم من النقد، وقوبل بالرفض خصوصا وأن أئمة اللغة قد قطعوا بقياسية كارم وباخل.

لكن واقع الاستعمال اللغوي يثبت خلاف ذلك، بل يثبت اطراد فعيل اسما للفاعل في أفعال لازمة كثيرة، ومرد ذلك كله إلى التنوع اللهجي، فإذا توافق أبناء لهجة ما على أن (باخل) تدل على اسم الفاعل؛ فإن أبناء لهجة أخرى قد تواضعوا على استعمال (فعيل) للدلالة على اسم الفاعل من مضموم العين في الثلاثي اللازم فقالوا: بخيل.

ومن مظاهر التنوع اللهجي المؤدي إلى تخلق ظاهرة الاشتراك في الصيغ، فتح ميم (مِفْعلة) للدلالة على اسم الآلة، وقد رُوي أن الأندلسيين كانوا يقولون مصيدة ومطرقة ومغرفة ومرود ومشرط ومنجل ومنبر ومكنسة ومروحة وملعقة، وكل ذلك بفتح الميم[1]. ولكن اختلاف اللهجات أدى إلى دخول الصيغة المفتوحة على المكسورة حتى وإن خالفت القياس.

ومن ذلك أيضا (مُفْعُل ومُفْعُلة) – بضم الميم والعين فيهما– للدلالة على اسم الآلة على غير قياس، كالمُنْخل والمُسْعط والمُكْحلة والمُحْرُضة، وكل ذلك من قبيل

(١) عبد التواب، رمضان، (١٩٩٠)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي ص ٤٣-٤٤.

اختلاف اللهجات الذي ألمح إليه ابن قتيبة[١] بقوله : " فمن قال مُذُق جعله مثل مُسْعُط ومُدْهُن، ومن قال مِذَقّ جعله مثل مِحْلب " .

ومن مظاهر تأثير عامل التنوع اللهجي تعدد صيغ المصادر، وقد نقل الرضي عن الفراء قوله: " إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز، وفُعُولا لنجد[٢]". فهذا التباين في استعمال الصيغ عند القبائل أدى إلى نشوء ظاهرة الاشتراك في الصيغ الصرفية.

(١) أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، أدب الكاتب أو الكتاب، تحقيق: محمد الدالي ٥٦٦.

(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٥٢/١.

الفصل الثاني

الصيغ المشتركة في المعاني الصرفية المتقابلة

- المبحث الأول: الصيغ المشتركة بين التذكير والتأنيث
- المبحث الثاني: الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع
- المبحث الثالث: الصيغ المشترك بين التعدي واللزوم

المبحث الأول

الصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث

مدخل

يتعين الاشتراك في باب التذكير والتأنيث في نوعين من الألفاظ، الأول: الأسماء. والثاني: الصفات.

أما النوع الأول وهو اشتراك التذكير والتأنيث في الأسماء السماعية نحو: طريق وصواع وسبيل وفلك ونحوها، فإن مضماره الدراسات اللغوية لا الصرفية، لأن مسألة التذكير والتأنيث فيها لا يستند إلى حقائق ثابتة ولا يجري فيها على قياس مطرد، وليس لهما باب يحصرهما(١). وهي مبنية في غالبها على اختلاف اللهجات؛ كقول الفراء: " الذراع أنثى، وقد ذكَّر الذراع بعض بني عُكْل(٢)". وقوله: " العُنُق مؤنثة في قول أهل الحجاز ... وغيرهم يقول: هذا عُنُقٌ طويلٌ(٣)" . وقوله: الأصابع إناث كلهن إلا الإبهام، فإن العرب على تأنيثها ، إلا بني أسد أو بعضهم، فإنهم يقولون: هذا إبهام(٤) ". وقوله: " الحالُ: أنثى، وأهل الحجاز يُذكرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء (٥)".

كما أن هذه الألفاظ تتأثر بمسألة التطور اللغوي، بمعنى أن قدرا منها أخذ وضع الاستقرار بميله إما إلى التذكير أو إلى التأنيث، وفي هذا الصدد يشير أنيس إلى أن الألفاظ التي تدل على التأنيث والتذكير في آن واحد، والتي يجوز في اللغة

---

(١) ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي ص ٤٧.

(٢) الفراء، يحيى بن زياد، كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق ٦٤.

(٤) المرجع السابق ٦٨-٦٩.

(٥) المرجع السابق ٤٠٧/١

أن تعامل معاملة المذكر والمؤنث تميل في تطورها إلى الاستقرار على حال واحدة، وهي التذكير عادة كما حدث في الكلمات: طريق وضُبع وعسل وروح وخمر[١]" .

إذا فالتصريف لا علاقة له بهذا الألفاظ التي لا يوصل إلى علم التذكر والتأنيث فيها إلا بالسماع دون القياس[٢].

أما النوع الآخر، فيرتبط بالتصريف، من حيث أن هذه الصفات موضوعة على صيغ صرفية معينة، وبعضها يشترك فيه لفظ المذكر والمؤنث، ولهذا الاشتراك أسبابه ودواعيه الصرفية كما سيمر بنا.

(١) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة ١٦١.

(٢) أبو الحسن، إسحاق بن إبراهيم بن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حفني شرف ٢٦٧.

اشتراك التذكير والتأنيث في صيغ الصفات

تعتمد الصفات –غالبا– عند تأنيثها على الهاء لتمييزها عن المذكر، كقائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، وقادم وقادمة، ومسافر ومسافرة، وهو ملاحظ فيها أكثر من الأسماء(١).

غير أن صفاتٍ جاءت على صيغ مخصوصة اشترك فيها لفظ المذكر والمؤنث، وقد أشار الفراء إلى كثير من تلك الصيغ المشتركة في غير موضع من (كتاب المذكر والمؤنث)، ومنها: (فَعْلة) كرجل رَبْعة وامرأة رَبْعة، و(فَعولة وفَعيلة) كقولهم: رجل نَظُورة قومه ونَظيرةُ قومه، وكذلك المرأة. و(فاعولة) كرجل صارورة للذي لم يحج، وأصله من الصَّرّ بمعنى الحبس والمنع، وكذلك المرأة. و(فِعْلة) كقولهم: رجلٌ قِرْفة إذا كان محتالا والمرأة كذلك. و(فُعْلة) كقولهم: رجلٌ سُوْقة وامرأة سُوقة إذا كانا من أوساط الناس(٢). كما خص بعض صيغ الصفات بالحديث لأهميتها وهي: فعيل وفعول ومِفْعال.

وقد يوصف بالمصادر، فإذا وصف بها فإنها تلزم حالة التذكير والإفراد مع الجنسين، ومن ذلك قولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ وامرأَة عَدْلٌ، ورجُل جُنُبٌ مِنَ الجَنابةِ، وَكَذَلِكَ امرأة جنب(٣).

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مرجع سابق ١٧٣٥/٤. وقد تؤنث الصفات أيضا بغير التاء، كإلحاق الألف المقصورة في نحو: سكران وسكرى، والممدودة في نحو: أحمر وحمراء، وهذه العلامات تسهم في التمييز بين لفظ المذكر ولفظ المؤنث.

(٢) الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٠٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (بور).

ويفسر ابن جني علة اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة بقولة: "وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجلٌ عدلٌ فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع؛ تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا[1]".

ومعنى ذلك أن المصدر جنس يدل على العموم، وبدلالته هذه اكتسبت الصفة معنى المبالغة، ولذلك ساغ اجتماع لفظ المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة.

أما الصفات الأخرى التي يوصف بها، فيستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث، فإنها تأخذ صورتين: صفات اشترك فيها لفظ المذكر والمؤنث مما سقطت منها الهاء. وصفات اشترك فيها لفظ المذكر والمؤنث مما لحقتها الهاء. وفيما يلي عينة من صيغ الصفات في الموضعين.

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٢٠٤/٢.

الصيغ المشتركة في الصفات التي سقطت منها الهاء

يكثر اشتراك المذكر والمؤنث في الصفات التي يسقط منها مميز التأنيث (الهاء) في الصيغ التالية:

- **(فَعُول) بمعنى فاعل**

يستوي لفظ المذكر والمؤنث في صيغة فعول إذا كانت بمعنى فاعل، ومن ذلك قولهم: رجل ظلومٌ، بمعنى ظالم، وامرأة ظلوم. ورجل صبور بمعنى صابر، وامرأة صبور، ورجل شكور بمعنى شاكر، وامرأة شكور.

وكان القياس أن تلحق (الهاء) فعولا مع المؤنث ليفرق بينهما، لكنها سقطت هنا؛ لأنها معدولة عن فاعل لتأدية معنى المبالغة، قال الفراء[١]: " ثم يأتي نوع آخر من قولهم: (صبور وشكور)، فيمر في هذا أنثاه كذكره بغير الهاء، وإنما أُلقيت من أنثاه الهاء؛ لأنه عَدْلُ (صابر) إلى (صبور)، فلم يكن له فعل يبنى عليه، فتُرِك كالمذكر، ألا ترى أنك لا تجد للصبور فعلا، فإن قلت: قد صبر ، فذلك للصابر" .

وقال ابن يعيش: " فأمّا فَعُولٌ ومِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ، فأمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تَجْرِ على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: دارع، ونابلٍ، فلم يُدْخِلوا فيها الهاء[٢] ".

وتطابق فعول بمعنى فاعل موصوفها إذا حذف؛ خوفا من اللبس، أي أنه يلزمك أن تقول : (رأيت صبورة) ، بالهاء إذا حذفت الموصوف وأنت تريد الأنثى؛ خشية التباس الذكر بالأنثى[٣] .

---

(١) الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ٥٦.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ٣/ ٣٧٥.

(٣) المرجع السابق.

وربما حذفوا الهاء من (فعُولة) إذا كانت بتأويل مفعولة؛ لأنه لا حظَّ للذكر في الوصف، فصار بمنزلة حائضٍ وطالق وطاهرٍ كقولهم: شاة رغُوثٌ بغير هاء للتي يرضعُها ولدُها، فلم يُدخلوا (الهاء) لأنه لا حظ للذكر في هذا الوصف، ولو أدخلوها لكان صوابا(١).

- **فعيل بمعنى مفعول**

يستوي لفظ المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول، كقولهم: رجل قتيل أي: مقتول، وكذلك امرأة قتيل. ورجل جريح بمعنى مجروح، وامرأة جريح.

قال سيبويه(٢): "وأما فعيلٌ إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءٌ، وهو بمنزلة فعولٍ".

وقال الفراء(٣): "طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته، وكان ينبغي أن يقول: كفٌّ مخضوبة وامرأة مقتولةٌ، فصُرف إلى فعيل وطرحت الهاء منه؛ ليكون فرقا بين ما هو مفعول به، وبين ما له الفعل؛ ألا ترى أن قولك: كفّ خضيب معناه (خُضِبَت)، وامرأة كريمة معناها كرُمت".

وقال ابن يعيش(٤): "وأمّا (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعولٍ)، فنحو: كَفٍّ خَضِيبٍ، وعَيْنٍ كَحِيلٍ ، فإنّه أيضًا يستوي في حذف التاء منه المذكّرُ والمؤنَّثُ؛ وذلك لأنّه معدولٌ عن جهته، إذ المعنى كَفٌّ مخضوبةٌ بالحِنّاء، وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْل، فلمّا عدلوا عن

---

(١) ينظر: الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه ٢/٥٢-٥٣.

(٢) الكتاب، مرجع سابق ٣/٦٤٧.

(٣) أبو زكريا، يحيى بن زياد، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ٥٤.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق ٣/٣٧٥.

(مَفْعول) إلى (فَعيل)؛ لم يُثْبِتوا التاء؛ ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى (مَفْعول)، من نحو: (كَرِيمَة)، و(جميلة)".

وقد تلحقها الهاء ويكون ذلك محمولا على تأكيد التأنيث، قال الأنباري:" فإن وجدت نعتا من باب فعيل ظاهرا صاحِبه قد دخلته الهاء فهو من إخراج بيان التأنيث والاستيثاق منه؛ كما قالوا فرسة وعجوزة، فأدخلوا الهاء لتحقيق التأنيث(١)".

وتشير الحمداني أن هذا التحويل في فعيل من مفعول جاء لغرض تحقيق صفة الثبوت والمبالغة التي لم نتمكن من الحصول عليها في مفعول(٢).

وتحذف هاء فعيل بمعنى مفعول مالم يحذف الموصوف؛ فإن حذف الموصوف وجب عدم حذف الهاء خشية الوقوع في اللبس؛ فتقول: مررت بقتيلةٍ، أو قتيلة بني فلان، لا مررت بقتيل بني فلان وأنت تريد المؤنث(٣).

أما إن كانت فعيل في معنى فاعل، فإن الهاء تدخل في مؤنثه كقولهم: رجُلٌ كريمٌ، وامرأةٌ كريمةٌ، ورجُلٌ ظريفٌ، وامرأةٌ ظريفةٌ، والسبب في ذلك؛ أنها بنيت على الفعل كما بني فاعل من فعَل؛ قال ابن الأنباري: "فتُدخِلُ الهاء فيه إذا كان مبنيا على الماضي والمستقبل؛ كما تدخُلُ في قولك: امرأةٌ قائمةٌ وجالسةٌ، إذ كانا مبنيين على قولك: قامت تقوم فهي قائمة، وجلست تجلِس فهي جالسة(٤)".

---

(١) أبو بكر، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٥/٢.

(٢) الحمداني، خديجة، (٢٠٠٨) " تعدد الدلالة في صيغة فعيل الأسباب والدواعي " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث، العدد الرابع عشر، ص ٨٣.

(٣) أبو بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري، المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٦/٢.

(٤) المرجع السابق ١٥/٢.

وقد جاءت ألفاظ من (فعيل بمعنى فاعل) ولم تدخلها الهاء، كقولهم: ناقةٌ صفيٌّ، وأنْيقٌ صفايا، إذا كُن غزارا. وناقة بكيٌّ إذا كانت قليلة اللبن. وتوجيه ذلك، أن هذه الصفات مما لا حظ للذكر فيها؛ فلذلك ساغ سقوط الهاء منها(١).

ويتضح مما سبق أن (فعولا وفعيلا) تأخذ الأحكام التالية:

١) تحذف الهاء قياسا في (فعول) إذا كانت في معنى (فاعل)، كرجل صبور وامرأة صبور، وتحذف قياسا في (فعيل) إذا كانت في معنى (مفعول) كرجل قتيل وامرأة قتيل، فيشترك فيهما لفظ المذكر والمؤنث.
٢) أن حذف الهاء فيهما محمول على عدم بنائهما على فعليهما، وأن سبب تحويلهما هو إرادة المبالغة والتكثير في الفعل.
٣) قد تحذف الهاء في (فعول بمعنى مفعول)، و(فعيل بمعنى فاعل) على غير قياس؛ كقولهم: شاة رغوث، وناقة صفيّ، وذلك لأنه لا حظَّ للذكر في الوصف، فصار بمنزلة حائضٍ وطالق وطاهرٍ.
٤) يمتنع حذف الهاء قياسا في فعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول إذا حذف الموصوف وذلك خشية التباس المذكر بالمؤنث، فلا تقول: مررت بصبور وجريح، وأنت تريد المؤنث.

(١) أبو بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري، المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٧/٢.

- **(مِفعال)**

وهي من الصيغ التي يستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث، ومن ذلك قولهم: رجل معطارٌ وامرأة معطار[١]، ورجل مفضال وامرأة مفضال[٢]، ورجل مِكْسال وامرأة مِكْسَال[٣].

وقالوا: مِذْيان للكثير الدين وهي مِذْيان[٤]. ورجل مِعْطاء وهي معطاء[٥]. ومِعْوان وهي مِعْوان[٦]. وامرأة مِئناث للتي تلد الإناث، وكذلك الرجل يقال له: مئناثٌ[٧].

ويعلل الفراء سقوط الهاء من (مفعال) بقوله: " وذلك أنه انعدل عن الصفات انعدالا أشد من انعدال (صبور) وَ (شكور) وما أشبههما من المصروف عن جهته، لأنه شبيه بالمصادر؛ إذ كان مكسورا، ولزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مبني على غير فعل[٨]".

يوضح الفراء سبب اشتراك لفظ المذكر والمؤنث في مِفعال، وهو نفس السبب في فعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول، وهو انعدالها عن الفعل، إلا أن مفعالا

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (عطر).

(٢) المرجع السابق (فضل).

(٣) المرجع السابق (كسل).

(٤) المرجع السابق (دين).

(٥) المرجع السابق (عطا).

(٦) المرجع السابق (عون).

(٧) المرجع السابق (أنث).

(٨) أبو زكريا، يحيى بن زياد، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ٦٠.

أشد انعدالا من فعول وفعيل لسببين؛ الأول: كسر أولها، والآخر: تصدرها بالميم، وهي الصورة التي اعتادت عليها بعض المصادر.

وقد خالف بعض الصفات الموضوعة على (مِفْعال) ما هو شائع فيها من حيث اشتراك لفظ المذكر والمؤنث، فلحقت علامة التأنيث الصفات المؤنثة في إشارة صريحة إلى أنها للفرق بين الجنسين وليست للمبالغة. جاء في اللسان نقلا عن اللحياني: "ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجتمع عليه بغير هاء، في المذكر والمؤنث، إلا أحرفا جاءت نوادر قيل فيها بالهاء[١]". ومنها: رجلٌ معطار، وامرأة معطارة.

وقد حمل السامرائي ظهور العلامة مع المؤنث في (مِفْعَال) على التطور الحاصل فيها عبر الحقب الزمنية، قال : " وأكبر الظن أن علامة التأنيث لم تلحق هذه الألفاظ القليلة إلا في حقبة لاحقة للأحقاب الأولى التي لم يسجل فيها هذا الفرق بين المذكر والمؤنث[٢]".

- **(مِفْعَل) بكسر الميم**

وتأخذ هذه الصيغة في الصفات حكم مِفْعال من حيث طرح الهاء مع مؤنثها، لأن كل مِفْعَل – كما ذهب الخليل[٣] – مقصور عن مِفْعال، فتكون الهاء قد طرحت من المؤنث لانعدالها عن جهتها، فإذا قلت: فلان مِقْول، تقول: فلانة مقول أيضا

---

(١) لسان العرب، مرجع سابق (عطر).

(٢) السامرائي، إبراهيم، "في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٢٨–٢٩ السنة التاسعة ١٩٨٥ ص ١٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٥٦/٤.

بغير هاء، فيشترك المذكر والمؤنث، لأن مِقولا هنا معدول عن (قائل)؛ لإرادة المبالغة.

حكى سيبويه: مِقول، وكذلك الأنثى بغير هاء[١].

وفي اللسان: "وإنه للزاز خصومة وملز أي لازم لها موكل بها يقدر عليها، والأنثى ملز، بغير هاء [٢]".

وقد ورد خلاف ذلك. جاء في اللسان: " ورجل مِتيح: يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه، والأنثى بالهاء[٣]".

وجاء أيضا: "والمسفر: الكثير الأسفار القوي عليها ... والأنثى مسفرة[٤]".

ولعله من قبيل التطور الذي أشار إليه السامرائي، حيث يكون بدخول العلامة على الصيغة التي كانت تقال للمذكر والمؤنث على حد سواء في حقبة زمنية تالية[٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٥٦/٤. وانظر أيضا: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (قول).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (لزز).

(٣) المرجع السابق(تيح).

(٤) المرجع السابق (سفر).

(٥) انظر كلام السامرائي في (مفعال) في الصفحة السابقة.

- **(مِفْعيل)**

يكثر اشتراك لفظ المذكر والمؤنث في صيغة مِفْعيل، ومن ذلك قولهم: رجلٌ مِئْشِيرٌ من الأشرار، وامرأَةٌ مِئْشِيرٌ[١]. ورجلٌ مِعطير وامرأة مِعطير[٢]. ورجل مِكْثير للذي يكثر الكلام، وكذلك امرأة مِكثير[٣].

و(مفعيل) من الصيغ المعدولة عن فاعل؛ لتأدية معنى المبالغة والتكثير في الفعل؛ ولذلك سقطت الهاء منها مع المؤنث، قال ابن الأنباري: "ومن ذلك قولهم رجلٌ منطيق، ورجلٌ مِعطيرٌ، وامرأةٌ مِعطيرٌ. لم يُدخلوا الهاء في مِفعيل؛ لأنه لم يُبن على الفعل[٤]" .

وقال ابن يعيش: "فأمّا (فَعُولٌ ومِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ) فأمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تَجْرِ على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: دارع، ونابلٍ، فلم يُدْخِلوا فيها الهاء[٥]".

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (أشر).

(٢) المرجع السابق (عطر).

(٣) المرجع السابق (كثر).

(٤) أبو بكر، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١/١٢٠.

(٥) موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، مرجع سابق ٣/ ٣٧٥.

وجاء خلاف ذلك، فقالوا للأنثى: مسكينة؛ وشبهها سيبويه بفقيرة، حيث لم تكن في معنى الإكثار[١]".

قال ابن منظور[٢]: "يعني أن مفعيلا يقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو محضير ومئشير، وإنما يكون ذلك ما دامت الصيغة للمبالغة، فلما قالوا مسكينة يعنون المؤنث ولم يقصدوا به المبالغة شبهوها بفقيرة" .

وَقَدْ جَاءَ (مِسْكين) أَيضا للأُنثى على ما اطرد عليه بابها؛ قَالَ تأَبط شَرًّا[٣]:

قَدْ أَطْعَنُ الطَّعْنةَ النَّجْلاءَ عَنْ عُرُضٍ كفَرْجِ خَرْقاءَ وَسْطَ الدارِ مِسْكينِ

(١) الكتاب، مرجع سابق ٣/٦٤٠. وانظر: لسان العرب (سكن).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (سكن).

(٣) البيت من البسيط، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص٢١٩. وعنى بالفَرْج: الشق من ثيابها.

الصيغ المشتركة في الصفات التي لحقتها الهاء

سبق الإشارة إلى أن الهاء التي تلحق الصفات قد لا تأتي للتأنيث، وإنما تأتي لتأكيد المبالغة، وفي هذه الحالة ليس لها دور في مسألة تعيين الجنس، لأنها تقال للمذكر والمؤنث على حد سواء.

قال الفراء: "وإنما زَادُوا فِيهِ الْهَاءَ، لأَن العَرَبَ قد تُدْخِل الْهَاءَ فِي الْمُذَكَّرِ، عَلَى وجهين: أما إِحداهما فعلى الْمَدْحُ، والآخر ذمٌّ ، فيوجهون المدح إلى الداهية وتكون الهاء التي دخلت على المذكر يراد بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وصف به[١]". وأشهر هذه الصفات:

- (فاعلة)، قال ابن سيده[٢]: " رجُل داهِيَة وباقِعَة: أَرِيب . وَكَذَلِكَ المرأَةُ ".
- (مِفْعالة)، كمهذارة للرجل والمرأة. وفي لسان العرب: " والمعزابة دخلتها الهاء للمبالغة أيضا، وهو عندي الرجل الذي يكثر النهوض في ماله العزيب...وَهُوَ مدْحٌ بالِغٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى[٣]".
- (فعّالة)، قال ابن سيده[٤]: " رجل علاَّمة ونَسَّابة سَجَّاعة وشَتَّامة وعَيَّابة وقَصَّابة من القَصْب، وَهُوَ العَيْب، وفَحَّاشة وصَخَّابة، شديدُ الصَّخَب وصَرَّامة، كثيرُ الصَّرْم" .
- (فَعَولة)، جاء عن الفراء[٥]: "رجلٌ مَلولَة، وامرأة مَلولَة. ورجلٌ نَظورة قومه، ونظيرة قومه وكذلك المرأة. ورجل صرورةٌ، للذي لم يحج، وامرأة صرورة ".

---

(١) الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق٦٠.

(٢) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ١١٦/٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق(عزب).

(٤) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ١١٧/٥.

(٥) الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٠٦.

- (فاعولة)، قال ابن سيده[١]: "رجُل قاذُورةٌ: يَبْرَم بالناسِ، وحاذُورةٌ: حَذر. وصارُورةٌ: لم يَحُجّ وَقيل لم يتزَوَّج. الواحدُ والجميعُ والمؤنَّث فِي ذَلِك سواء".
- (تِفْعالة) بكسر التاء، قال ابن سيده[٢]: "رجُل تِقْوالَةٌ وتِكْلامة من المَنْطِق، وتِلعابةٌ من اللّعب، وترعاية حين الرِّعْية للإبِل، وتِبْذارةٌ يُبَذِّر مالهُ ويُفْسِده".
- (فَعْلَة)، بفتح الفاء وسكون العين، قال الفراء[٣]: " قد ينعت العرب الرجل والمرأة فقالوا: رجلٌ ربْعَة وامرأة رَبْعَة، ورجل مَلّة وامرأة مَلَّة للملول".
- (فُعْلَة)، بضم الفاء وسكون العين، قال الفراء[٤]: "رجلٌ بُوْهَة وامرأة بُوهَة، وهو الأحمق. ورجل ضُورَة وهو الضعيف، وامرأة ضُوْرَة ... ورجلٌ سُوقَة وامرأة سُوقَة إذا كانت من أوساط الناس ".
- (فُعَلة)، بضم الفاء وفتح العين، قال الفراء[٥]: "رجل هُذَرَة وامرأة هُذَرَة. ورجل همزة لمزة، والمرأة كذلك".
- (مَفْعَلة) بفتح الميم والعين، قال الفراء[٦]: " فإذا وضعت مَفْعَلة فِي معنى فاعل كُفّت من الجمع والتأنيث، فكانت موحدة مفتوحة الْعَين، لا يجوز كسرها. العرب تَقُولُ: هَذَا عُشْب مَلْبَنَة مسمنة، والولد مبخلة مجبنة. فما ورد عليك منه فأخرجه عَلَى هَذه الصورة ".

---

(١) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ١١٧/٥.

(٢) المرجع السابق ١١٧/٥.

(٣) الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٠٦.

(٤) المرجع السابق ١٠٦-١٠٧.

(٥) المرجع السابق ١٠٦.

(٦) أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، مرجع سابق ١٢٦/٢.

- (فُعُلّة) بضم الفاء والعين وتشديد اللام، قال ابن الأنباري[1] : " رجلٌ حُزُقَّةٌ، إذا كان ضيق الرأي من الرجال، وكذلك من النساء. ورجلٌ كبُنَّةٌ، وامرأةٌ كُبُنَّة للذي فيه انقباضٌ".
- (فَعْلاة) بكسر الفاء، روى ابن الأنباري[2]: " ورجلٌ عِزْهاةٌ عن اللهو، إذا كان لا يريد اللهو، وامرأةٌ عِزْهاةٌ".

(١) أبو بكر، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، مرجع سابق ١٥٦/٢.

(٢) المرجع السابق ١٧٣/٢.

المبحث الثاني

الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع

مدخل

الأصل في اللغة أن يكون هناك ألفاظ مختصة بالواحد وأخرى بالجمع، غير أننا نجد في كلام العرب كثيرا من الألفاظ التي اشترك فيها لفظ المفرد والجمع، ونعني هنا بالجمع جمع التكسير لا جمع السلامة؛ لأن في جمع السلامة ما يميزه عن غيره من الألفاظ المفردة فيسلم من الاشتراك.

وقد وجهت هذه الدراسة عنايتها بالمشترك الذي يكون طرفاه المفرد والجمع، واهملت المثنى؛ لأن بين المفرد والجمع علاقة مشابهة، تسهل تداخل صيغهما، وهذه العلاقة تظهر من خلال ثلاثة جوانب.

- **الأول: جانب المعنى**

ويظهر من خلال مقارنة دلالة الأنماط العددية (المفرد والمثنى والجمع) وعلاقة كل واحد بنظيره، قال ابن جني: " الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع، لكنه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مخالفا للواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد البتة، وهي لضرب واحد من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة، ها هو الأمر الغالب[1]".

ويفهم من كلام ابن جني أنَّ لكل مفرد معنى غير معنى المفرد الآخر، وكذلك جموع التكسير لا تتفق معانيها، فجمع أكثر من جمع، وجمع أقل من جمع، فهناك فرق بين أسطح وسطوح، وبين أَسْوِرَة وأَسَاوِر وأَسَاوِير أو أَسَاوِرة في جمع (سِوار)، وهذا الاتفاق لا يتحقق في المثنى ودلالته على الاثنين ليس غير.

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد رشدي ومحمد فارس ١٠٨/١.

- **الثاني: جانب الإعراب**

وأما من حيث الإعراب، فإن المفرد والجمع يعربان من مكان واحد بخلاف المثنى؛ قال ابن جني[1]: "بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قصرٌ وقصورٌ، وقصرا وقصورا، وقصرٍ وقصورٍ، فتعرب الجمع إعراب الواحد، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد. ولست تجد في التثنية شيئا من ذلك، إنما هو قصران أو قصرين، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور".

- **الثالث: جانب المبنى**

ويظهر الشبه بينهما من جهات:

الأولى: تعدد صيغهما، فللجمع صيغ كثيرة منها: أفعال كأقلام، وأفْعُل كأثوب وفعول كسيوف، وفِعال كرماح. وكذلك المفرد، تتعد صيغه وتتنوع، فقد يجيء على فُعْل كرُمْح، وفِعال ككتاب، وفَعْل كسيف، وهي كثيرة جدا.

والثانية: تواردهما على الصيغة الواحدة، أي أن المفرد يكون على صيغة من صيغ الجمع والعكس. ومن ذلك: كتابٌ (مفردا) ورجالٌ (جمعا) اشتركا في (فِعال). وقُفْل (مفردا) وجُنْد (جمعا) اشتركا في (فُعْل). وعُنُق (مفردا) وعُمُد (جمع عِماد) اشتركا في (فُعُل). وصُرَد (مفردا) وغُرَفٌ (جمعا) اشتركا في (فُعَل). وسلطان (مفردا) وكُثْبان (جمعا) اشتركا في (فُعْلان).

والثالثة: أن المثنى تبع للمفرد لا يتخلف، فلا يوجد مثنى ليس له مفرد من لفظه، بخلاف الجمع الذي جاء فيه ألفاظ كثيرة ومفرداتها من غير لفظها، كرجل

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق ١٠٨/١.

ونفر وامرأة ونسوة وبعير وإبل. قال ابن جني: "ألا ترى أنك تجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، نحو: رجل ونفر وامرأة ونسوة وبعير وإبل وواحد وجماعة، ولا تجد في التثنية شيئا من هذا، وإنما هي من لفظ الواحد لا يختلف ذلك. فهذا يدلك على محافظتهم على التثنية وعنايتهم بها أن تخرج على صورة واحدة[1] ".

ولا تنفي تلك العلاقة القوية بين أبنية المفرد وأبنية الجمع تداخل بعض أبنية المثنى والمفرد، كفُرْقان لغة في الفُرْق، ونظيره الخُسْران والخُسْر، والهُجْران والهُجْر، ولكنها قليلة ومحفوظة وليس فيها ما يستدعي الوقوف عليه.

(١) ابن جني، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مصر: مكتبة الثقافة الدينية ٧٧.

دراسة تطبيقية لعينة من الصيغ المشتركة بين المفرد والجمع

- **(فُعْل) بضم فسكون**

ومن ذلك كلمة (فُلْك)، حيث وردت في القرآن الكريم تارة للدلالة على المفرد، وتارة للدلالة على الجمع، وشاهد مجيئها مفردةً قوله تعالى: ﴿**فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ [الشعراء، ١١٩]، وشاهدها جمعا قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾ [يونس:٢٢].

وللعلماء في تفسير اشتراك لفظ الواحد والجمع في (فُلْك) مذهبان:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه(١) وابن جني(٢)، وذهبا إلى أن هذه اللفظة مما كُسّر فيه (فُعْل) على (فُعْل).

قال ابن جني(٣): " ومثل ذلك قول العرب في جمع الفُلكِ: الفُلْك، كسروا فُعْلًا على فُعْلٍ، من حيث كانت (فُعْل) تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد، نحو: الشُغْل والشَغَلِ، والبُخْلِ والبَخَل، والعُجْمِ والعَجَم، والعُرْب والعَرَب. وفَعَلٌ مما يكسر على فُعْل كأَسَد وأُسْد، ووَثَنٍ ووُثْن؛ فلما كانت فُعْل وفَعَل أختين معتقبتين على المعنى جاز أن يكسر (فُعْل) على (فُعْل)".

وهذا يعني أن هناك شبه بين صيغتي (فُعْل وفَعَل) يظهر من جانبين:

الأول: تعاقبهما على المعنى الواحد نتيجة اختلاف اللهجات.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٥٧٧/٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ١٠٣/٢

(٣) المرجع السابق.

والثاني: أن إحدى الصيغتين المتعاقبتين وهي (فَعَل) كُسّر مفردها على الأخرى (فُعْل)، فقالوا: أَسَد وأُسْد ووَثَنٌ ووثْن.

ونظرا لما بين الصيغتين (فُعْل وفَعَل) من تشابه يظهر من خلال تعاقبهما على المعنى الواحد، وتكسير صيغة على أخرى، ساغ تكسير (فُعْل) على (فُعْل) فاشتركت صورة المفرد والجمع فيهما.

والمذهب الثاني: هو مذهب الفراء[١] والأخفش[٢] وابن مالك[٣]، حيث يرون أن (فُلْكًا) مما يقال للواحد والجمع؛ أي أنها اسم جمع بمنزلة نساء، ورهط، وبشر، وصَحْب، ورَكْب.

ويبدو أن الراجح الرأي الأول؛ لأنه قد سُمِع من العَرَبِ فُلْكانِ مُثَنَّى فُلْك؛ وَمَا ثُنِّي جَمْعٌ مقَدَّرُ التَّغْيِيرِ لَا اسْمَ جَمْعٍ[٤].

ويلحق بفلك ألفاظٌ أخرى، ومنها: العُبْر بمعنى القوي على الشيء، قال ابن منظور: " وجمل عُبْر أسفار وجمال عُبْر أسفار، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث مثل الفلك الذي لا يزال يسافر عليها[٥]".

ومنها أيضا: (وُلْد) بضم الواو وسكون اللام على (فُعْل)، وقد قرأ بها يحيى بن يعمر في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوُلْدَيَّ ﴾[إبراهيم، ٤١]، قال أبو حيان: "فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ وَلَدٍ كَأَسُدٍ فِي أَسَدٍ، وَأَنْ يَكُونَ لُغَةً فِي الْوَلَدِ[٦]".

---

(١) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق ٣٩٣/٢.

(٢) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن ٣٧١/١.

(٣) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي ٢٧٠/١.

(٤) ينظر: الزبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سابق (ف ل ك).

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (عبر).

(٦) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق ٤٥١/٦.

- **(فَعْلاء، فُعلى)**

جاء عن العرب قولهم: "حلفاءٌ وحلفاءُ واحدةٌ، وطرفاءٌ للجميع وطرفاءُ واحدةٌ، وبهمى للجميع وبهمى واحدة[١]".

وقد وضح سيبويه علة تكسيرها على صورة مفرداتها بقوله: "لمَّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كسر عليها الواحد، أرادوا أن يكون الواحد من بناءٍ فيه علامة التأنيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكَّرا، نحو التَّمر والبَّر والشَّعير وأشباه ذلك، ولم يجاوزوا البناء أرادوا واحدا فيه علامة تأنيث؛ لأنَّه فيه علامة التأنيث، فاكتفوا بذلك وبينوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامةٍ سوى العلامة التي في الجميع، ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث، نحو: البسر والتَّمر[٢] ".

ويفهم من كلام سيبويه أن هذه الكلمات من أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء، كتمر وتمرة، وشعير وشعيرة، لكن لما كان يترتب على دخول التاء في واحدها توارد علامتي تأنيث اكتفوا بعلامة واحدة مراعاة للقاعدة الصرفية، وبينوا الواحد بالوصف فقالوا: طرفاء واحدة، وبُهْمى واحدة.

وقد جاء عن أهل اللغة أن الطرفاء والحلفاء والقصباء جمعٌ، واحده: طَرَفة وحَلَفَة وقَصَبَة، وَكَانَ الأَصمعي يَقُولُ فِي وَاحِدِ الحَلْفاءِ (حَلِفة)، بِكَسْرِ اللَّامِ، مُخالفةً لأَخَواتها[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب، مرجع سابق ٥٩٦/٣.

(٢) المرجع السابق ٥٩٦/٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (شجر).

- **(فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين**

وجاء على فَعْلة (حَنْوة)، اسم لعشبة شَدِيدَةُ الْخُضْرَةِ طَيِّبَةُ الرِّيحِ[١]، وتلحق بفعلاء وفُعْلى في توجيه اشتراك لفظ المفرد والجمع فيها، قال ابن يعيش[٢]: " لم يسغ ذلك في هذه الأسماء؛ لأنّ في آخرها علامة التأنيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة، فقالوا إذا أرادوا الكثير: (حَنْوَةٌ). وإذا أرادوا الواحد، قالوا: حنوةٌ واحدةٌ".

- **(فِعال) بكسر الفاء وفتح العين**

وهي من الصيغ التي ناقش العلماء فيها مسألة اشتراك لفظ الواحد والجمع، ومما جاء عليها (هِجَان ودِلاص وشِمال وكِناز ودِلاث[٣])، ولهم فيها مذهبان:

<u>المذهب الأول</u>: رأي أغلب العلماء ومنهم الخليل[٤]، وسيبويه[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن جني[٧] ، وذهبوا إلى أن هذه الألفاظ مما كُسّر فيه (فِعَالٌ) على (فِعَال).

قال سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم: هِجانٌ للجماعة بمنزلة ظراف، وكسروا عليه فعالا فوافق فعيلا ههنا كما يوافقه في الأسماء. وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشمال جميعا، فهذا نظيره. وقالوا: شمائل كما قالوا: هجائن[٨] ".

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع (حنا).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٣٣٧/٣.

(٣) الهِجَان من الْإِبِل: البيضاءُ الخالِصةُ اللونِ. والدلاص من الدروع: البراقة الملساء. والكناز من النوق الكثيرة اللحم. والدلاث: السريعة.

(٤)سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٦٣٩/٣.

(٥) المرجع السابق.

(٦) أبو علي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي ١١٢/٤.

(٧) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٢١٢/٢.

(٨) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٦٣٩/٣.

والذي حمل أولئك العلماء على التعامل مع هذه الألفاظ على أنها من قبيل جمع التكسير؛ هو تثنية العرب لها قال سيبويه[1]: " ويدلك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاصٍ وهجانٍ، وأنه كجوادٍ وجياد وليس كجنب، قولهم: هجانان ودلاصان. فالتثنية دليل في هذا النحو".

وقد نظر العلماء في علة تكسير العرب فِعالا على فِعال، وتوصلوا إلى أن العرب حملوا –في هذا الموضع– فِعَالا على فعيل؛ لأنهما متشابهان من حيث كونهما ثلاثيين، ثالثهما حرف لين، وقد اعتقبا على الموضع الواحد، كما في كليب وكلاب وعبيد وعباد، مما جعلهم يعطون واحدة حكم الأخرى، فكسر أحدهما على ما كُسر عليه صاحبه.

قال ابن جني[2]: " ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضًا على المعنى الواحد، نحو: كليب وكلاب، وعبيدٍ وعباد، وطسيس وطساس ... وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير. ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو، كُسِّر أحدهما على ما كُسِّر عليه صاحبه ".

وجاء عند المبرد[3]: "أنه لما كانت (فعيل) قد كُسّرت على (أفعلة) نَحْو: رغيف وأرغفة، وجريب وأجربة، كذلك (فِعال) كُسّرت على (أفعلة) فقالوا: مداد وأمدّة وزمِام وأزمّة وعِقَال وأعقلة، وإذا كسروا (فعيلا) على (فِعال) نَحْو: كريم وكرام،

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٦٣٩/٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٩٦/٢.

(٣) أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق ٢٠٦/٢.

وظريف وظراف، لزمَهم أَن يَقُولوا فِي دلاص: دِلاص وَفِي هجان: هجان، إِذا أَرَادَوا الْجمع".

المذهب الثاني: حمل هذه الألفاظ على باب (جُنُب)، أي أنهما من المصادر التي يوصف بها فيستوي فيها لفظ الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. وقد نسب الرضي هذا الرأي لأبي عمر الجرمي(١).

قال ابن يعيش(٢): " ومنهم من يقول : هذا هِجانٌ، و"هذان هجانٌ، وهؤلاء هجانٌ، وكذلك دِلاصٌ، فهؤلاء يجعلونه مصدرًا، ويُوَحِّدونه في كل الأحوال، كما كانت (جُنُبٌ) كذلك، فاعرفه ".

ويبدو أن المذهب الأول هو الأقوى؛ وذلك لأنه يمثل رأي أغلب النحاة.

- **(فَعْلى) بفتح الفاء**

تأتي (فَعْلى) مؤنث فعلان قياسا من باب فَعِلَ يَفْعَلُ، وتكون في هذه الحالة مفردة، وذلك نحو: سكران وسَكْرى، وعطشان وعَطْشى، وغضبان وغَضبى.

ويجمع على هذه الصيغة قياسا كل وصف دل على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب أو نقص، ومن ذلك المفرد الذي على وزن (فعلان) كعطشان وسكران، فيقال في جمعهما: عَطْشى وسَكْرى(٣).

ويلاحظ هنا اشتراك المفرد المؤنث مع جمع فعلان في صورتهما اللفظية؛ مصادفة لا لعلة صرفية، قال الرضي: " ولا يبعد أن يكون سَكْرى ورَوْبى في مثل

---

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٣٥/٢.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق ٢٩٢/٣.

(٣) ينظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير، مرجع سابق ٤٨.

هذا الموضع مفردا مؤنثاً لِفعَلان، وذلك لأن مؤنث فَعْلاَن الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعْلَى، وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث[١] ".

- **صيغ المصادر التي يوصف بها**

تشترك صورة الألفاظ المفردة والمجموعة عندما تكون من المصادر التي يوصف بها كاتحاد صورتها في باب التذكير والتأنيث. ومن ذلك: (فِعْل) كقولهم: هُوَ خِلْوٌ مِنْ هَذَا الأمر، وهم خِلْوٌ[٢]. (وَفَعْل) كقولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ، ورَجُلانِ عَدْلٌ، ورِجالٌ عَدْلٌ[٣]. (وفُعْل) كقولهم: رَجُلٌ بُورٌ، وَرَجُلَانِ بُورٌ، وَقَوْمٌ بُورٌ[٤]. (وفُعُل) كقولهم: رجلٌ جُنُبٌ مِنَ الجَنابةِ، ورجا جُنُب[٥]". و(فَعيل) كقولهم: هو صديق وهم صديق[٦].

قال ابن يعيش: "قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ... فيكون موحَّدًا على كلّ حال؛ لأنّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى، ولا يُجمع؛ لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير، فاستُغني عن تثنيته وجمعه[٧] ".

وقال ابن مالك[٨]:

ونَعَتُوا بمصْدَرٍ كثيرًا فالتزموا الإفرادَ والتَّذكيرا

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ١٤٥/٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (خلا).

(٣) المرجع السابق (عدل).

(٤) المرجع السابق (بور).

(٥) المرجع السابق (جنب).

(٦) المرجع السابق (صدق)

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٢٣٨/٢.

(٨) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٢٠٠/٣.

وقد عدّ كثير من النحاة[١] الوصف بالمصدر خلاف الأصل؛ إذ الأصل عندهم هو الوصف بالمشتق؛ لأن المصدر جامد، ولذلك حملوا ما جاء من كلام العرب على هذا الشرج إما على حذف مضاف، أو تأويله بمشتق يصح الوصف به كاسم الفاعل. قال الأشموني: " وكان حقه أن لا ينعت به، لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسعًا بحذف مضاف. فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيهًا على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضا، وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدلٌ ورضًا وزورٌ، وكذا في الجمع: أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق: أي: عادل ومرضي وزائر[٢]" .

وذهب ابن جني إلى أن الوصف بالمصدر هنا محمول على المبالغة، وذلك أصنع وألطف من أن نقدره بمضاف محذوف، أو نؤوله بمشتق[٣]، وساق على ذلك شواهد من كلام العرب، ومن ذلك بيت الخنساء:

تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فإنما هِيَ إقبالُ وإدبارٌ[٤]

فجعلت الموصوف نفس المصدر، إي: هي الإقبال وهي الإدبار للمبالغة.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، مرجع سابق ١١٦٠/٣. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ٩٥٦/٢. ابن هشام، المسائل السفرية، تحقيق: حاتم صالح الضامن ١٤. وأبو زيد، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ٢١٤.

(٢) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين ٣٢٣/٢.

(٣) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: محمد أبو الفضل ٤٦/٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٧٨.

وقال في موضع آخر[١]:" إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم ".

وقال ابن يعيش[٢]: " وقالوا: "رجلٌ عَدْلٌ، ورِضى، وفَضْلٌ ، كأنّه لكثرةِ عَدْله، والرضى عنه، وفَضْلِه، جعلوه نفسَ العدل، والرضى".

وقد لمس المفسرون قوة التعبير عندما يوصف بالمصدر في غير موضع من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا**﴾ [**الأنبياء، ٤٧**]، قال الزمخشري[٣]: "وصفت الْمَوازِينَ بالقسط وهو العدل، مبالغة، كأنها في أنفسها قسط". والقسط هنا مصدر موحد، وموصوفه (الموازين) وهو جمع لميزان أو موزون.

وفي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾[التوبة، ٢٨]، قال الألوسي[٤]: " أخبر عنهم بالمصدر للمبالغة كأنهم عين النجاسة". ونجس مصدر موحد وموصوفه (المشركين) جمع سلامة لمذكر.

وعلى العموم، فإن الوصف بالمصدر يعد صورة من صور اشتراك لفظ الواحد والمثنى والجمع وكذلك المذكر والمؤنث، حيث يلزم اللفظ حالة الإفراد والتذكير مع كل السياقات النوعية والعددية، ولكن ليس هذا على سبيل اللزوم بل إنه يجوز مع ذلك الجمع والتثنية.

---

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٢٦٢/٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٢٣٧/٢.

(٣) جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق ١٢٠/٣.

(٤) شهاب الدين، محمود عبد الله، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية ٢٦٩/٥.

قال ابن يعيش: " واعلمْ أن هذه المصادر إذا أُجريت مجرى أسماء الفاعلين، ووُضعت موضعها، ذلك فيها وجهان؛ أجودُهما: أن تتركها على لفظٍ واحدٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنَّث، فتقول: أنتِ طلاقٌ، وأنتما طلاقٌ، وأنتم طلاقٌ، وأنتنّ طلاقٌ، وهذا رجلٌ عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، ونسوةٌ عدلٌ. والآخر: أن تثنّي، وتجمع، فتقول: عَدْلان وعُدُولٌ[1] ".

(١) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق ٥٨/١.

اللبس والوزن التقديري

لا يفضي الاشتراك في لفظ الواحد والجمع –غالبا– إلى اللبس وتعمية المعنى، لأن العرب قد أولت السياق وقرائنه أهمية بالغة، ولذلك اعتمدتْ عليه في التفريق بين الصيغ المشتركة في الصورة اللفظية.

قال ابن جني[١]: " ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم وجودك جموعًا كسرت الآحاد عليها واللفظ فيهما جميعًا واحد، وذلك نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: ناقةٌ هِجان، ونوقٌ هِجان، ودِرْعٌ دلاص، وأدرعٌ دلاص ... فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام".

وإلى نحوٍ من ذلك أشار ابن الخباز[٢] بقوله: " والفرق بين المفرد والجمع حكمي لا لفظي ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف وجد من ذلك شيئًا كثيرًا".

وقد حرص علماء الصرف على أن يكون لديهم معايير صرفية للتميز بين الألفاظ التي اشترك فيها لفظ الواحد والجمع وذلك من خلال ما يعرف بالوزن التقديري، وهو أداة من أدوات الصرفيين يفرقون به بين تلك الألفاظ المشتركة.

فيقال مثلا، إن كسرة الفاء في (هجان ودلاص) في الواحد ككسرة الفاء في كنازٍ وضناكٍ، وكسرة الفاء في هجانٍ ودلاصٍ في الجمع، ككسرة الفاء في كِرام ولئام[٣].

---

(١) أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق ٢/٢٥٨–٢٥٩.

(٢) الحسين، أحمد، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب ص ٩٩.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٢/١٠٣.

وكذلك الضمة في فاء (فُلْك) وأنت تريد الواحد كالضمة في قاف قُفْل وخاء خُرْج، وهي في الفلك وأنت تريد الجميع كضمة حاء حُمْر وصاد صُفْر[1] .

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، مرجع سابق ٣٥٢/١.

المبحث الثالث

اشتراك الصيغ بين اللزوم والتعدي

اللازم والمتعدي (المفهوم والمعاني والأبنية)

يفرق العلماء بين نوعين من الأفعال بحسب امتداد أثرهما في التركيب، فما كان من الأفعال لا يتعدى أثرُه الفاعلَ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، كذهب سعيدٌ وسافر خالدٌ سموه لازما. وما تعدى أثره الفاعل إلى المفعول كضربه يضربه، وشربه يشربه، سموه متعديا.

وقد توصل النحاة –باستقراء كلام العرب– إلى أن للازم أمارات دلالية يعرف بها وتميزه عن المتعدي، ومن ذلك: ما دل من الأفعال على سجايا وغرائز وطباع، كشجُع وجبُن وحسُن وقبح، أو دلّ على نظافة، كطهُر البدن ونظُف الثوبُ، أو على نقيض ذلك، كدنس الرجلُ ووسِخ، أو على عَرَض غير لازم وليس بحركة، كمرِض وكسِل ونشِط وفرِح وحزِن، أو دلّ على عيب كعَمِش وعَوِر، أو حِلْية كنَجِل ودَعُج وكَحُل، أو دلّ على لون كاحمرّ واخضرّ[1].

أما الفعل المتعدي فلم يتوسع العلماء قديما في بسط محدداته الدلالية كما فعلوا ذلك مع اللازم؛ وذلك راجع إلى كثرة الأفعال المتعدية وتعدد دلالاتها. قال سيبويه[2]: "وإنما كان هذا أكثر؛ لأنهم يدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به، كما يفعلون ذلك بالفاعل، فكما لم يكن للفعل بدٌّ من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه". وجاء عن ابن السراج: "واعْلَم: أَنّ ما لا يتعدى في جميعِ الأفعالِ أَقلُّ مما يتعدى[3]".

---

(١) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مرجع سابق ٤٧/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٧٨/٤.

(٣) أبو بكر الأصول في النحو، مرجع سابق ١٣٩/٣.

ومع ذلك فإننا لا نعدم وجود بعض النصوص التي تشير إلى معاني الفعل المتعدي، ومن ذلك ما أثر عن ابن السراج قوله: " وأما الفعل الذي يتعدى، فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت ، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد, وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئًا كان الفعلُ من ذلك متعديًا نحو: أتيتُ زيدًا ووطئتُ بلدكَ ودارككَ[١]".

كما أضافوا للمتعدي بعض الأمارات الأخرى، ومنها: صحة وصله بهاء غير المصدر والظرف، نحو: الخطة أعدها القادة[٢]. وكذلك صحة صياغة اسم المفعول منه مباشرة دون الحاجة إلى جار ومجرور، تقول من (نصر): منصور؛ بخلاف نحو: (مخروج ومصبور)؛ فإنهما مفتقران إلى حرف جر بعدهما؛ لأنهما فعلان لازمان، فيقال: مخروجٌ به، ومصبورٌ عليه[٣].

وفي إطار الدرس الحديث فصّل إبراهيم الشمسان الحديث في معاني اللازم والمتعدي، فذكر للازم المجرد المعاني التالية[٤]:

- دلالة الفعل على حركة انتقال الفاعل، وهي على أنواع: الحركة الأفقية في نحو قولهم: ذهب وجاء وقدم. والرأسية، كسقط وصعد. والدائرية كدار وجال.

---

(١) أبو بكر، الأصول في النحو، مرجع سابق ١/١٧٠.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٢/١٤٦. بتصرف

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق ٢/١٥٧. بتصرف

(٤) الشمسان، إبراهيم، دروس في علم الصرف، الرياض، مكتبة الرشد، ص ١٣٦. بتصرف

والمضطربة كرجف وخفق. والحركة التي فيها انحناء وميل كركع ومال. وزيادة الحركة كعَجِل، وهدوء الحركة كسكن، وتوقفها كقرَّ، وعُدْمها كمكث.

- أفعال الظهور والخروج، كبرز، فسق، نفذ.
- أفعال الاختفاء والدخول، كدخل وولج وغرب.
- وأفعال فراغ الفاعل، كخلا وفرغ.
- وأفعال الصفات الفيزيائية، كثقل وضاف ولان.
- والأفعال الحيوية ككبر وصغر وبكى.
- أفعال القيم، كصلح وحسن.
- أفعال الإصابات، كمرض وصعق ونحوهما.
- الأفعال السلوكية، ككذب وسخر.
- وأفعال حكايات الحدث، كختم وشهد.

كما فصّل أيضا في معاني المتعدي المجرد، حيث وضح أنها تغلب في المعاني التالية[1]:

- الدلالة على المصادمة، نحو: ضرب ورجم.
- الدلالة على التناول والإدخال، كشرب وسمع وحفظ.
- الدلالة على الإنتاجٍ، كخلق ورزق.
- الدلالة على الترك والمباعدة: كترك وكره.
- الدلالة على التجزئة، كحصد وحرث.
- الدلالة على المنح، كمنح ووهب.
- الدلالة على النشر والتوزيع، كبثّ وبسط.

---

(١) الشمسان، إبراهيم، دروس في علم الصرف، مرجع سابق، ص ١٣٩. بتصرف

- الدلالة على التتابع، كتبع وتلا وطرد.
- الدلالة على الإخراج والإظهار، كبعث، وفضح.

وأشار إلى أن معاني اللازم والمتعدي من المزيد تستنبط من خلال الصيغة لا المعنى المعجمي، وهذا هو المتعارف عليه عند الصرفيين قديما وحديثا.

وأما على مستوى الأبنية، فقد أثر عن المتقدمين عنايتهم الفائقة بها، ومن صور ذلك ما جاء عند سيبويه قوله: "اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فعَل يفعِل، وفعَل يفعُل، وفعَل يفعَل، وذلك نحو: ضرب يضرِب، وقتل يقتُل، ولقِم يلقَم. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو جلس يجلس، وقعد يقعد، وركن يركن(١) ".

قال: "وفَعل على ثلاثة أبنية، وذلك: فعَل، وفعِل، وفعُل، نحو قتَل ولزِم ومَكُث. فالأولان مشتركٌ فيها المتعدي وغيره، والآخر لما لا يتعدى كما جعلته لما لا يتعدى حيث وقع رابعا(٢) ".

وحول صيغة (انفعل) قال سيبويه: " ليس في الكلام انفعلته(٣)"، أي أن هذا البناء وقف للازم.

وقوله عن صيغة (افعنلل): " وليس في الكلام احرنجمته؛ لأنه نظير انفعلتُ في بنات الثلاثة(٤)". وهذا كثير وملاحظ في كتابه.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٨/٤.

(٢) المرجع السابق ٣٨/٤.

(٣) المرجع السابق ٧٦/٤.

(٤) المرجع السابق.

وجاء عن ابن القطاع قوله: "(فعُل) بضم العين لا يتعدى البتة نحو ظرف وشرف[١] ". وقوله: " ويكون – أي الفعل الثلاثي المزيد – على (افْعَلَلَ) ويدركه الإدغام، نحو: احمرَّ، ولا يتعدى أيضا[٢]". وقوله: ويكون على (افْتَعَلَ) وتصرفه على تصرف انفعل ويتعدى الفاعل[٣]".

أما ابن عصفور فقد عقد في الممتع بابا بعنوان (ذكر معاني أبنية الأفعال مجرَّدة من الزيادة وغيرَ مجرَّدة ، وتبيين المتعدّي منها وغير المتعدّي) ، ولعله كان من أكثر العلماء الذين فصّلوا في مسألة تعدي الفعل ولزومه، حيث وقف على أبنية كثيرة، وأشار إلى مسألة التعدي واللزوم فيها، ومن ذلك قوله: " فَعُلَ لا يتعدَّى البتَّةَ، نحو: ظَرُفَ وشَرُفَ[٤]".

وقوله: " ولا يكون إلَّا متعدِّيًا –أي فَعْلَلَ– نحو: جَلبَبَهُ وشَملَلَهُ. إلَّا أن يكون رباعيًّا، فإنه يكون متعدِّيًا وغير متعدّ. فالمتعدّي نحو: دَحرَجتُه وصَعررَتُه. وغير المتعدّي نحو: قَرقَرَ[٥]".

وقوله: " فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعوَلَ وفَعلَى: تكون متعدّيةً وغيرَ متعدّية. فالمتعدّي منها: بَيطَرَ الدَّابَّةَ وصَومَعَ الثَّريدَ، ودَهوَرَ المَتاعَ، وقَلسَى الرَّجلَ. وغيرُ المتعدّي: بَيقَرَ وحَوقَلَ وهَروَلَ وعَنظَى وخَنظَى وخَنذَى[٦] " .

---

(١) أبو القاسم، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم ٣٣٤.

(٢) المرجع السابق ٣٣٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أبو الحسن، علي بن مؤمن، الممتع الكبير، تحقيق: فخر الدين قباوة ١٢٤.

(٥) المصدر السابق. ومعنى صَعْرَرْتُه: دَحْرَجَه. ينظر: لسان العرب، مرجع سابق (صعر).

(٦) ابن عصفور، الممتع الكبير، مرجع سابق ١٢٤. وصومع الثريد: سوّى له صومعة. ودهور المتاع: جمعه وقذفه في مهواة.، قلسى الرجل: ألبسه القلنسوة. بيقر: هلك. عنظى: فحش. خنظى: صار بذيئًا فاحشًا. خنذى: صار خليعًا. وتروى الأفعال الثلاثة الأخيرة بالضاد بدل الظاء.

كما خص ابن هشام في كتابه (الأوضح) أبنية اللازم بالحديث دون المتعدي وذكر منها[1]:

- (فعُل) بِالضَّمِّ، كظرف وَشرف؛ لِأَنَّهُ وقف على أَفعَال السجايا وَمَا أشبههَا مِمَّا يقوم بفاعله وَلَا يتجاوزه.
- (فعل) بِالْفَتْح أَو فعل بِالْكَسْرِ، ووصفهما على فعيل، نَحْو: ذل: وَقَوي.
- (أفعل) بِمَعْنى صَار ذَا كَذَا نَحْو أغدَّ الْبَعِير وأحصد الزَّرْع، إِذا صَارا ذَوي غُدَّة وحصاد.
- (اِفْعَلَلَّ) كاقشعر واشمأز.
- (اِفْوَعَلَّ) كَاكوهد الفرخ إِذا ارتعد.
- (اِفْعَنْلَلَ) بأصالة اللامين، كاحرنجم، بِمَعْنى اجْتمع.
- (اِفْعَنْلَلَ) بِزِيَادَة أحد اللامين، كاقعنسس الْجمل إِذا أَبى أَن ينقاد.
- (اِفْعَنْلَى) كاحْرَنْبَى الديك إِذا انتفش.
- (استفعل) الدالّ على التَّحَوُّل، كاستحجر الطين.
- (انفعل) نَحْو انْطلق وانكسر.
- (تفعلل، اِفْعَنْلَلَ، اِفْعَلَلَّ) في الرباعي المزيد، نحو: تدحرج، واحرنجم، واقشعر وَاطْمَأَنَّ.

أما المشترك من الصيغ بين الأفعال اللازمة والمتعدية فقد لاقى اهتمام علماء اللغة وأصحاب المعاجم قديما، حيث خصصوا في مؤلفاتهم جانبا ذكروا فيه جملة من الأفعال التي تتعدى ولا تتعدى، ومن صور ذلك ما جاء عند ابن قتيبة في باب (فَعَلَ الشَّيءُ، وفَعَلَ الشيءُ غيره)، حيث ساق أكثر من ثلاثين فعلا، ومنها قوله:

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق ١٥٧/٢.

"هَجَمْتُ على القوم، وهَجَمْتُ عليهم غيري، وعُجْتُ بالمكان وعُجْت غيري، ودَلَعَ لِسانُ الرَّجل ودَلَعَ الرَّجل لسانَه ... فَغَرَ فمُ الرجل، وفَغَرَ الرَّجُل فمه[١]".

وعقد ابن فارس بابا مختصرا في الأفعال اللازمة والمتعدية التي تكون بلفظ واحد، منبهة إلى وجود هذه الظاهرة في اللغة، وساق عددا يسيرا من الأمثلة ومنها قوله: "كسبَ زيدٌ المالَ. وكسبه غيره. وهبط. وهبط غيره. وجبرت اليد. وجبرتها[٢]".

وكذلك صنع ابن سيده في مخصصه، حيث عقد بابا بعنوان: (فَعَلَ الشيءُ وفعلته أَنا) ، إلا أنه ذكر كثيرا من الأفعال التي تتعدى ولا تتعدى، ومنها: "رَجَنَت النَّاقة بِالْمَكَانِ: أَقَامَت، تَرْجُن رُجُونا ورَجَنْتها، وجَبَرَ العَظْم يَجْبُر جَبْرا وجُبورا وجَبَرْته، وعَثَمَت يدُه تعْثِم عَثْما وعَثَمْتها، والعَثْم: الجَبْر على غير اسْتِوَاء، وأجْرَتْ يَده تَأْجُر أُجورا فِي معنى العَثْم وأَجَرْتها أَنا إجارا ... [٣]".

كما عالج علماء الصرف تلك القضية بالنظر إلى الصيغة نفسها، وبيان أحوالها وما تؤديه من معنى، ومن ذلك قول ابن جني عن مثال (فَعْلل) الرباعي: "وهو على ضربين: متعد وغير متعد. فالمتعدي نحو: دحرج وخرفج، وغير المتعدي نحو: خندف وهملج[٤]".

---

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، مرجع سابق٤٥٤.

(٢) أحمد بن الحسين، (١٤١٤) الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١، بيروت، مكتبة المعارف، ص٢٢٦.

(٣) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ٣٩٠/٤.

(٤) ابن جني، المنصف، مرجع سابق ٢٨. ومعنى خرفج: حسّن له الغذاء ووسّعه. وخندف: أسرع. والهملج: السير الحسن. انظر لسان العرب: (خرفج)، (خندف)، (هملج).

وقوله: " اعلم أن (استفعلت) يجيء على ضربين: متعد وغير متعد. فالمتعدي نحو: استحسنت الشيء واستقبحته، وغير المتعدي نحو: استقدمت واستأخرت[١]".

وقال أيضا:" اعلم أن (افعوعل) معناها المبالغة، نحو خشُن واخشوشن، وأعشب واعشوشب، ويجيء على ضربين: متعد، وغير متعد. فالمتعدي نحو: احْلَوْلَيْتُ الشيء ... وغير المتعدي نحو: اغْدَوْدَنَ النبت إذا طال، واغرورقت عيناه بالدمع[٢]".

وقوله: "اعلم أن (افعوّلتُ) يكون أيضا على ضربين: متعد، وغير متعد، فالمتعدي نحو: اعلوَّطت المهرَ، وغير المتعدي قولهم: اخرَوَّطَ السفر، إذا امتد[٣]".

وكل تلك الجهود في مؤلفات المتقدمين قد استثمرتها الدراسات الحديثة في جمع واستخلاص صيغ الأفعال المشتركة بين المتعدي واللازم وتقديمها في صورة منسقة، ومن ذلك دراسة الشمسان: (الفعل في القرآن تعديته ولزومه)، حيث جمع طائفة من الصيغ المشتركة بين المتعدي واللازم، وهي كما وردت عنده[٤]:

من المجرد: فعَل يفعَل، فَعَل يفعُل، فعَل يفعِل، فعِل يفعَل.

ومن المزيد: أفعَل يُفْعِل، فعَّل يُفّعِل، تفعّل يتفعّل، استفعل يستفعل، تفاعل يتفاعل، افتعل يفتعل.

---

(١) ابن جني، المنصف، مرجع سابق ٧٧.

(٢) المرجع السابق ٨١.

(٣) المرجع السابق ٨٢.

(٤) الشمسان، إبراهيم، (١٤٠٦هـ)، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، رسالة علمية، جامعة الملك سعود، ص ٧٢٠.

وقد استثمرت هذه الدراسة الجهود السابقة، وتوصلت إلى تسع وعشرين صيغة مشتركة بين المتعدي واللازم، مرتبة من الثلاثي المجرد، ثم المزيد، ثم الرباعي المجرد، ثم ما يلحق بالرباعي المجرد، وما يلحق بالرباعي المزيد.

كما حاولتْ استقصاء نسبة التعدي واللزوم في كل صيغة معتمدة على نصوص العلماء، وطبيعة المعنى الذي دلت عليه الصيغة.

١) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي المجرد

- **فعَل، بفتح العين**

وهي من أكثر الصيغ اشتراكا بين المتعدي واللازم، وذلك: "لأنها تقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر؛ توسّعًا فيه لخفّة البناء واللفظ. واللفظُ إذا خفّ كثُر استعماله واتسع التصرّفُ فيه[١] ".

ولكنها مختلفة الأبواب، وقد يغلب اللازم في باب، ويغلب المتعدي في باب آخر.

أما (فعَل يفعِل) من الصحيح فالأكثر فيه التعدي، قال ابن جني[٢]: " باب فَعَل المتعدي أن يجيء على يفعِل مكسور العين؛ كضرب يضرب وحبس يحبس" .

وأما إن كان مضعفا، فالأكثر فيه اللازم، قال السيوطي[٣]: " وما كان لازما فإنه يأتي على يَفْعِل بالكسر، نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وكَلَّ يَكِلُّ، إلا ما شذَّ من عّضَضْتَ تَعَضُّ على ما ذكرنا".

وأما باب (فعَل يفعُل) من الصحيح فالأكثر فيه اللازم، قال ابن جني[٤]: "وباب فَعَل غير المتعدي أن يكون على يفعُل مضموم العين؛ كقعُد يقعد، وخرج يخرج ".

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤/٤٣٤.

(٢) المحتسب، مرجع سابق ١/٩٢.

(٣) جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوقيفية. ٣/٣١٠.

(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق ١/٩٢.

وإن كان مضعفا فالأكثر فيه التعدي، قال السيوطي[١]: ولزموا الضَّم (فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي) نَحْو: شدّ يشُّد، وعدّ يعدّ، لِأَنَّهُ كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فَلو كسر لزم الْخُرُوج من كسرة إِلَى ضمتين متواليتين، فضم ليجري اللِّسَان على سنن وَاحِد بِخِلَاف اللَّام".

ولا تطرد هذه القاعدة، بل قد يأتي خلاف المشهور الذي عليه الباب، وهو محمول على تداخل اللغات، قال ابن جني: " وأنهما– أي فعُل وفعِل – قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا؛ كقتل يقتُل، وجلس يجلِس، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه[٢] ".

وقال ابن يعيش[٣]: وقيل: " إن الأصل في مضارع المتعدّي الكسر، نحوُ: يَضرِبُ، وإن الأصل في مضارعِ غير المتعدّي الضمّ، نحوُ: سَكَتَ يَسْكُتُ، وقَعَدَ يَقعُدُ. يُقال: هذا مقتضى القياس، إلَّا أنهما قد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا. وربّما تَعاقبا على الفعل الواحد، نحوِ: عَرَشَ يَعْرُشُ ويَعْرِشُ، وعَكَفَ ويَعْكُفُ ويَعْكِفُ ".

وأما باب (فَعَل يفعَل) فقد بُني على أساس تأثير حروف الحلق في العين واللام، ولم يتطرقوا – حسب علمي – إلى قياس نسبة التعدي واللزوم فيه؛ لأنهم صرفوا اهتمامهم إلى فعُل وفعِل بالكسر، وعدوا (فعَل يفعَل) فرعا عن هذين البابين[٤].

---

(١) جلال الدين، همع الهوامع، مرجع سابق ٣١٠/٣.

(٢) أبو الفتح، المحتسب، مرجع سابق ٩٢/١.

(٣) موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٢٦/٤–٤٢٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ٦٧/١.

- **فعِل، بكسر العين**

ويجيء (فعِل) بكسر العين على بابين: (فعِل يفعَل) وهو قياس هذا الباب، كعلمه يعلَمه متعديا، وفَرِح الرجل يفرح لازما. و(فعِل يفعِل) وهو موقوف على السماع، كحسِب يحسِب متعديا، ويبِس ييبِس لازما[١] .

وقد نص العلماء على أن الأكثر في باب (فعِل) اللزوم، لأن الغالب في وضعه أن يكون من الصفات اللازمة، كالأعراض والْوَجَعِ والجوع والعطش وضديهما من الشبع وَالرَّيِّ، والألوان وَالحِلَى وغيرها[٢].

(وفعِل) شبيه بفعُل بضم العين، من حيث دلالتهما على المعاني السابقة، إلا أن (فعِل) يأتي منه المتعدي. أما (فعُل) فالمجمع عليه عدم تعديته، لأنه يكثر في الطبائع والغرائز وهي ملازمة لصاحبها[٣]. وما جاء منه متعديا كقول نصر بن يسار: أَرَحُبكُمُ الدُّخول في طاعة الكِرْمانيّ؟ أي: أَوَسِعكُمْ؟ فمحمول على الشذوذ. قال الخليل: " هذه كلمة شاذّة على فَعُلَ مُجاوِزٍ وفَعُلَ لا يُجاوز أبدا[٤] ".

---

(١) ينظر: الرضي شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ٧٧.

(٢) المرجع السابق ٧٢/١.

(٣) المرجع السابق ٧٤/١-٧٥.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. ٢١٥/٣.

٢) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي المزيد

- **أفْعَل**

ويغلب المتعدي في (أفعل) في المعاني التالية:

١- التعدية، وهو المعنى الغالب عليها[١]، نحو: أجلسته، وأمكثته[٢].

٢- وجود الشيء على صفة كذا، نحو: أحمدته، أي وجدته محمودا، وأحييت الأرض أي وجدتها حية النبات[٣].

٣- السلب، نحو: أشكيته، وأعجمت الكتاب، إذا أزلت الشكاية والعجمة[٤].

٤- التعريض، كأسقيته، أي: جعلت له ماء وسقيا؛ شَرِبَ أم لم يشرب، وأشفيته، أي: عرضته للشفاء[٥].

ويغلب اللازم فيها إذا دلت على المعاني التالية:

١-مطاوعة (فعَل)، كعرَضْتُ الشيءَ فأعرض، أي: ظهر[٦].

٢- مطاوعة (فعّل) المتعدي، كفطَّرته فأفطر[٧].

٣-صيرورة الشيء ذا كذا نحو: أغدَّ البعير، إذا صار ذا غدة، وأجرب الرجل صار ذا جرب[٨].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٨/٤

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ٤٣٩/٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، (٢٠٠٥م)، المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، القاهرة: دار الحديث، ص ١٢٦.

(٦) المرجع السابق ١٢٥.

(٧) المرجع السابق ١٣٠.

(٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٨/٤.

٤-الدخول في الشيء نحو: أظلم[١] إذا دخل في الظلام، وأصبح إذا دخل في الصباح.

ثم يأتي (أفعل) لازما ومتعديا في معان أُخرى لا ضابط لها.

- **فعّل**

يغلب المتعدي على (فعّل) في المعاني التالية:

١-التعدية، كفرّحته، وغرّمته، وخطأته، وفسّقته، وزيّنته، وجدّعته، وعقّرته[٢].

٢-والسلب، كفزّعته، وقذّيت عينه، وجلّدت البعيرَ، وقردته، أي أزلت الفزع والقذي والجلد والقراد[٣].

---

(١) الغالب على هذا الفعل اللزوم، لأن الدخول معنى مطرد في اللازم، ولكن الزمخشري أجاز تعديته على قلة، وأشار إلى أنه منقول من قولهم: ظَلمَ الليلُ. واحتج بقراءة ابن قطيب والضحاك في قوله تعالى: **{وَإِذَا أُظْلِمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ}** [البقرة:٢٠]، حيث قرئ الفعل (أُظلم) مبنيا للمفعول، فاحتمل أن يكون البرق هو الفاعل، والليل هو نائب الفاعل، واستشهد أيضا ببيت أبي تمام:

هما أظلما حاليّ ثمّت أجْلَيَا ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيبا

واعتذر بأن أبا تمام ليس كغيره من الشعراء، بل هو إمام في هذا الفن، عارف بمقاصده الغامضة.

ورد السمين الحلبي قول الزمخشري وذهب إلى أن الفعل لازم، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور في قوله: (عليهم). وأشار إلى أن بناء الفعل للمفعول ليس دليلا على تعدي الفعل، وأمَّا حبيبٌ فمُوَلّدٌ. ولكن السماع يؤيد رأي الزمخشري وإن كان الغالب في هذا الفعل اللزوم؛ جاء في التهذيب: " وأَظلم فلَانٌ علينا البيتَ: إِذا أسمعك مَا تكره، قال: أَظلم يكون لازِما وواقعا ". انظر: الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق ٨٦/١. وابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ١٠٤/١. والأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب ٢٧٤/١٤. وشهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط ١٨١/١. والبيت من الطويل منسوب لأبي تمام في ديوانه بشرح التبريزي ١٥٠/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٩/٤.

(٣) المرجع السابق.

٣-أو جاءت بمعنى (فعَل) المتعدي كقولك: زلته وزيّلته، وعضته، وعوّضته ومزته وميّزته[١].

٤- التكثير، وهو الغالب على فعّل، كقولك: قطّعت الثياب، وغلّقت الأبوابَ[٢].

٥- الدعاء: جدّعته وعقّرته وسقّيته[٣].

٦- تصيير مفعوله على ما هو عليه، كقولهم: سبحان الذي ضوّأ الأضواء، وكوّف الكوفة، وبصّر البصرة[٤].

ويغلب اللازم على (فعّل) في المعاني التالية:

١-صيرورة الشيء بصفة كذا، نحو: عجّزتِ المرأة، وثيّبتْ، وروّض المكان[٥].

٢- المشي إلى الموضع المشتق: كوّف الرجل إذا مشى إلى الكوفة. وشرق الرجل والغرب[٦].

٣- فعّل بمعنى تفعّل: ولّى وتولّى، فكّر وتفكّر، يمم وتيمم.

- **فاعل**

ويغلب المتعدي على (فاعل) في المعاني التالية:

١-المشاركة، وهو المعنى الغالب فيها، كقولك: ضاربته وقاتلته[٧].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل مرجع سابق ٤٣٩/٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٣٣.

(٤) المرجع السابق ١٣٤.

(٥) أبو الفداء، عماد الدين، (٢٠٠٠م)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، بيروت: المكتبة العصرية ٦٨/٢.

(٦) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٣٤.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٩/٤.

٢- والتكثير، نحو: ضاعفت الشيءَ وناعمه الله[١].

٣- التتابع، كواليت الصوم، وتابعت القراءة[٢].

وجاء من (فاعل) لازما ومتعديا، إذا كان بمعنى (فعَل)، ومثال اللازم: سافرت إلى مكة، وجاوزت المكان. والمتعدي: داويت المريض[٣].

- **افتعل**

نصت الحديثي[٤] على أن اللازم في (افتعل) يغلب المتعدي، وهذه نتيجة منطقية؛ لكثرة المعاني اللازمة في افتعل، ومنها:

١-المطاوعة، فتشارِك(انفعل)، كقولك: غممته فانغمّ، واغتمّ، وشَوَيْته فانشوى، واشتوى[٥].

٢-افتعل بمعنى تفعّل: ابتسم بمعنى تبسّم[٦].

٣-وافتعل بمعنى (استفعل): كاعتصم بمعنى استعصم[٧].

ويغلب المتعدي في (افتعل) إذا كان بمعنى اتخاذ الشيء، نحو: اذّبح إذا اتّخذ لنفسه ذبيحة، والأصل اذتبح، وكذلك اشتوى واختبز[٨].

---

(١) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٣٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٤١٣.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٤١/٤.

(٦) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٤٧.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ينظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، الكناش، مرجع سابق ٧٠/٢.

وفيما عدا ذلك يأتي اللازم والمتعدي من افتعل في معان أخرى لا ضابط لمسألة التعدي واللزوم فيها.

- **تفاعل**

نصت الحديثي[١] على أن اللازم يغلب المتعدي في هذه الصيغة، وجاءت أفعالها في معان مختلفة لازمة ومتعدية، ومن تلك المعاني:

١- المشاركة: المتعدي: تنازعنا الحديث. اللازم: تقاتل القوم وتسابقوا[٢].

٢-مطاوعة فاعل: المتعدي: عاطيته فتعاطاها[٣]، وناولته فتناولها. اللازم: باعدته فتباعد، وتابعته فتتابع.

٣- معنى فعل المجرد: المتعدي: تجاوزته، وتقاضيته. اللازم: توانى في الأمر[٤].

- **تفعّل**

يغلب المتعدي في (تفعّل) في المعاني التالية:

١-العمل المتكرر في مهلة، كتجرّع الدواء، وتحسّى الحُساء، وتفهّم وتبصّر وتسمّع[٥].

---

(١) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ٤١٤.

(٢) قال الزمخشري: " ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدي إلى مفعول أو المتعدي إلى مفعولين. فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارب؛ لم يتعد، وإن كان من المتعدي إلى مفعولين نحو: نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء، تعدي إلى واحد، كقولك تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاء. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٨/٤.

(٣) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٣٩.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق ١٤٢.

٢- الاتخاذ، والمراد به الدلالة على أن الفاعل قد اتخذ المفعول فيما يدل عليه الفعل، ومن ذلك قولهم: توسد يده، اتخذها وسادة. وتردّى الثوب، أي: اتخذه رداء. وتبناه أي اتخذه ابنا(١).

٣- تفعّل بمعنى استفعل: تنجزته، أي: استنجزته، وتعظمته، أي: استعظمته(٢).

ويغلب اللازم على (تفعّل) في المعاني التالية:

١- مطاوعة فعّل: كسرته، فتكسر، وقطعته فتقطع(٣).

٢-التكلف نحو: تشجّع وتصبّر وتحلّم وتمرّأ(٤).

٣-التجنب، كقولهم: تحوّب وتأثّم وتهجّد وتحرّج، أي: تجنب الحوب والإثم والهجود والحرج(٥).

٤- الصيرورة: كتأيمت المرأةُ، وتحجّر الطين، وتجبّن اللبن(٦).

- **استفعل**

ويغلب المتعدي في (استفعل) في المعاني التالية:

١-الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو: استكرمته، أي: اعتقدت فيه الكرم، واستسمنته، أي: عددته ذا سمن، واستعظمته، أي: عددته ذا عظمة(٧).

---

(١) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٤١.

(٢) المرجع السابق ١٤٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٧/٤.

(٤) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٤١.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٣٨/٤.

(٦) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٤٣.

(٧) المرجع السابق ١٥٠.

٢-الاتخاذ: استلأمت اللأمةَ، أي: اتخذتها لبسا. واستعبدت فلانا، أي: اتخذته عبدا، وكذلك استأجرته[١].

ويغلب اللازم في استفعل إذا دلت على معنى التحول والانتقال، كاستتيست الشاةُ، واستنوق الجمل، واستحجر الطين[٢].

ثم يأتي منها معان أخرى تكون الأفعال فيها متعدية ولازمة، ولا ضابط لها، كالطلب: المتعدي: استغفرت الله واستكتب بكرا. اللازم: استرقع الثوبُ، واسترمّ البناءُ[٣]. واستفعل بمعنى المجرد: المتعدي: استحسنت الشيء واستقبح. اللازم: استقدم واستأخر[٤].

- **افعوعل**

وهو بناء موضوع للمبالغة والتوكيد[٥]، ويجيء لازما، كاعشوشب المكانُ، واغدودن النبتُ إذا اخضرّ، ومتعديا، كاعْرَوْرَيْت الفَرَسَ، واحْلَوْلَيْت الشيءَ .

قال سيبويه: " وأما افعوعل فقد تعدى[٦]، قال حميدٌ الهلالي:

فلمَّا أتي عامان بعد انفصاله عن الضَّرْعِ واحْلَوْلي دِماثًا يَرُودُها[٧] "

ويستأنس بكلام العلماء في أن لازمها أكثر من متعديها.

---

(١) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٥١.

(٢) المرجع السابق ١٥٠.

(٣) المرجع السابق ١٤٩.

(٤) ابن عصفور، الممتع الكبير، مرجع سابق ١٣٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٤٣/٤. والمنصف لابن جني، مرجع سابق ٨١.

(٦) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٧٧/٤.

(٧) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٧٣.

قال ابن منظور: " ولم يجئ في الكلام افعوعل مجاوزا غير اعروريت، واحلوليت المكان إذا استحليته[١] ".

وقال في موضع آخر: " وهذا نادر لأنا لا نعرف افعوعل متعدية إلا اعرورى واحلولى. واقلولى الطائر[٢]".

- **افْعَوَّل**

وهو كافعوعل في دلالته على المبالغة؛ لأنه على زنته، إلَّا أن المكرّر هناك العين، وهنا الواو الزائدة[٣]. وقد جاء لازما، نحوُ: اجْلَوَّذَ إذا أَسرع، واخرّوط السيرُ، إذا امتدّ. ومتعديا، نحو: اعلوّط فلانٌ رأسَه، والاعْلِوَّاطُ: ركوبُ الرأْس والتَّقَحُّمُ عَلَى الأُمور بِغَيْرِ رَوِيّةٍ[٤].

٣) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الرباعي المجرد

- **فعْلَلَ**

نص العلماء على أن هذه الصيغة تغلب في المتعدي. قال الكفوي: " وأبواب الرباعي كلهَا متعدية إِلَّا دربخ[٥]". وقال عضيمة: " وفَعْلَلَ يكون لازما ومتعديا، ومتعديه أكثر من لازمه[٦]" . ومثال اللازم: حشرجتِ النفسُ، ودَرْبَخ الرجلُ: أي: حَنَى ظَهْرَهُ[٧]. ومثال المتعدي، بعثره يبعثره، ودحرجه يدحرجه.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (عرا).

(٢) المرجع السابق (جلذ) و (خرط) و (علط).

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤/٤٤٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الكفوي، أبو لبقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري ٨١٢.

(٦) ينظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مرجع سابق ١٢٣.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (دربخ).

٤) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بـالرباعي المجرد

- **فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعوَلَ وفَعلَى**

قال ابن عصفور: " فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعوَلَ وفَعلَى: تكون متعدّيةً وغيرَ متعدّية. فالمتعدّي منها: بَيطَرَ الدَّابَّةَ وصَومَعَ الثَّريدَ، ودَهوَرَ المَتاعَ، وقَلسَى الرَّجلَ. وغيرُ المتعدّي: بَيقَرَ وحَوقَلَ وهَروَلَ وعَنظَى وخَنظَى وخَنذَى[١] ".

- **فنعل**

ويكون لازما، نحو: سَنْبَل الزَّرْعُ، أَي: خَرَجَ سُنْبُله[٢]. ومتعديا: كقَلْنَسَ الشيءَ: غَطَّاه وسَتَرَه.

- **فعمل**

ويكون لازما، نحو: غَشْمَر السيلُ: أي: أَقْبَل[٣]. ومتعديا: كطَرْمَح البناءَ وَغَيْرَهُ: عَلَّاه وَرَفَعَهُ[٤].

٥) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرف

- **تَفَعلَلَ وتَفَيعَلَ وتَفَعلَى وتفَعنَلَ وتَفَوعَلَ وتَمَفعَلَ وتَفَعوَلَ**

أشار ابن عصفور إلى أن هذه الصيغ تأتي لازمة ومتعدية، إلا أن اللازم فيها أغلب، لدلالتها على معنى المطاوعة، والغالب في معنى المطاوعة اللزوم.

---

(١) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق ١٢٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (سبل).

(٣) المرجع السابق (غشمر).

(٤) المرجع السابق (طرمح).

قال ابن عصفور: " تَفَعللَ وتَفَيعَلَ وتَفَعلَى وتفَعنَلَ وتَفَوعَلَ وتَمَفعَلَ وتَفَعوَلَ: أكثر ما تجيء غير متعدّية؛ لأنها مطاوِعةٌ للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب. نحو: دَحرَجتُه فتَدَحرَجَ، ومَدرَعتُهُ فَتَمَدرَعَ. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها لذلك عدمُ التعدّي، حتى تكون كانفعل[١]".

٦) الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي في الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرفين

- **افعنلى**

وقع خلاف حول (افعنلى) الملحق بالرباعي المزيد (احرنجم)، كاسلنقى، واسرندى، واغرندى، واحرنبى، وابرنتى[٢]، أهي لازمة أم متعدية؟

ومذهب سيبويه أنها لا تتعدى[٣].

وخالفه ابن جني وقال: "(افعَنْليت) على ضربين: متعد، وغير متعد، فالمتعدي نحو قول الراجز:

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أَدْفَعُهُ عنِّي ويَسْرَنْدِيني[٤]

وغير المتعدي نحو قولهم: "احْرَنْبى الديك، وابرنتى الرجل[٥]".

---

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق ١٢٥.

(٢) اسلنقى: نام على ظهره. واسْرَنْداه واغْرَنْداه إذا عَلَاهُ وَغَلَبَهُ. احْرَنْبَى الرَّجلُ: تَهيَّأَ للغَضَبِ والشَّرّ. واحْرَنْبَى ازْبَأَرَّ، وَالْيَاءُ لِلْإِلْحَاقِ بافْعَنْلَلَ. وابرَنْتى فلانٌ عَلَيْنَا يَبرَنْتي إذا انْدَرَأَ عَلَيْنَا. انظر: لسان العرب (سلق) و (سرند) و (حرب) و (برت).

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٧٧/٤.

(٤) الرجز بلا نسبة في كتاب العين ٣٤٠/٧ برواية: (ما لنعاس الليل ...). ولسان العرب (سرد) و (غرند).

(٥) ابن جني، المنصف، مرجع سابق ٨٦.

ورَدَّ البيتينِ أَبو بكر الزُّبَيْدِيّ وَقَالَ: " هذا عندي محال وأَحسَبُ البيتين مصنوعَينِ[١]".

ووافقه ابن عصفور وقال: " والصحيحُ ما ذهب إِليه سيبويه، إِذ لم يُسمَع متعدّيًا إِلَّا في هذا الرجز، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع[٢] ".

وجعله الرضي من باب الحذف والإيصال، والاصل: يغرندى عليَّ، ويسرندى عليَّ، أي يغلبُ ويتسلطُ[٣]. وحمله ابن هشام على الشذوذ[٤].

والظاهر أن هذه الصيغة تتعدى، بدليل رواية غير واحد من الثقات، ومنهم الخليل في كتاب العين[٥]، قال: " واسْرَنْديته، إذا أتيته في جُرْأة. وجعل النعاس يسرنديه ويَغْرَنديهِ، إذا غلب عليه "، وأنشد:

ما لنُعاسِ اللّيل يَغرَنْديني أَزْجُره عنّي ويَسْرَنْديني

وجاء في التهذيب: " اسرنداه وآغرنداه: إِذا جَهِل عَلَيْهِ ... واسرنداه واغرنداه: إِذا عَلاه وغلبه[٦] ". وفي الصحاح[٧]: " واسرنداه، أي اعتلاه. والاسرنداء والاعرنداء واحد، والياء للإلحاق بافعنلل ".

---

(١) الزبيدي، محمد بن الحسين، الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، تحقيق: أغناطيوس كويدي ص ٣٩.

(٢) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق ١٢٧.

(٣) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق ٤٧/٤.

(٤) الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي ٦٧٥.

(٥) كتاب العين، مرجع سابق ٣٤٠/٧.

(٦) أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب ١٠٣/١٣.

(٧) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٤٠٧هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين (سرد).

وقال السخاوي: " سرندى: هو الجريء الشديد، ومنه قولهم: اسرنداه: إذا ركبه[1]".

فكثرة الروايات ترجح تعدي (افعنلى)، ولكن يستأنس برأي الممانعين في غلبة اللازم على المتعدي في هذه الصيغة.

(١) السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد، (١٤١٥هـ)، سفر السعادة وسفير الإفادة، ط٢، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر ٢٩٩/١.

تصنيف الصيغ المشتركة بالنظر إلى المعنى الغالب عليها

من خلال ما سبق، يمكن تقسيم الصيغ المشتركة بين اللازم والمتعدي إلى ثلاثة أقسام:

- صيغ مشتركة بين المتعدي واللازم مع غلبة المتعدي، وهي:

(فعَل يفعِل) من الصحيح، (فعَل يفعُل) من المضعف، فعّل، فاعل، فعلل (الرباعي).

- صيغ مشتركة بين المتعدي واللازم مع غلبة اللازم، وهي:

(فعَل يفعِل) من المضعف، (فعَل يفعُل) من الصحيح، فعِل (بكسر العين)، افتعل تفاعل، افعوعل، تفعلل، تفيعل، تفعلى، تفعنل، تفوعل، تمفعل، تفعول، افعنْلى.

- صيغ مشتركة بين المتعدي واللازم ولم يظهر فيها غلبة معنى على آخر:

أفعل، تفعّل، استفعل، افعوَّل، فيعل، فوعل، فعول، فعْلى، فنْعل، فعْمَل.

الفصل الثالث

الاشتراك المبني على العوامل الصرفية

- **المبحث الأول: الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام**
- **المبحث الثاني: الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال**
- **المبحث الثالث: الاشتراك المبني على عوامل صرفية أخرى**

المبحث الأول

الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام

الإدغام عملية صوتية تهدف إلى تقريب صوت من صوت[1] ثم النطق بهما دفعة واحدة؛ تخفيفا على اللسان، ولكي يستطيع المرء نطق اللفظ نطقا طبيعيا لا تكلف فيه ولا صعوبة.

غير أن الإدغام –أحيانا– يسجل تأثيرا انعكاسيا على البناء، فتتسبب قوانينه في نشوء مشترك صرفي يحتمل بنيتين عميقتين مختلفتين، لكنهما على مستوى السطح صورة لفظية واحدة.

وقد سجلت الدراسة بعض المواضع التي كان لقوانين الإدغام أثر في تخلق هذا الاشتراك، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، ومنها:

- **اشتراك الماضي المبني للمفعول، وفعل الأمر في الصورة اللفظية**

ويكون ذلك في المضعف الثلاثي المجرد من باب: (فعَل يفعُل)، كرُدّ يرُدُّ، وتفسير ذلك أن بنية الفعل العميقة تحتمل أصلين مختلفين:

الأصل الأول: (رُدِدَ)، ويستدل به على معنى الماضي المبني للمفعول، بدليل ضم أوله وكسر ما قبل آخره.

وقد تعرض للإدغام الواجب عندما التقى مثلان متحركان، فأسكن الأول منهما تمهيدا لإدغامه في مماثلة[2]، فجرى الإدغام، فخرج الفعل في صورته النهائية على (رُدَّ).

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق ١٤٩/٢.

الأصل الثاني: (ارْدُد)، ويستدل به على فعل الأمر؛ لأن نظائره في الصحيح يأتي على هذه الهيئة، كانصر، واقتُل.

وقد تعرض للإدغام أيضا عندما التقى المثلان، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله، فأسكن، ثم أدغم في مماثله، وحرّك آخر الفعل بالفتح، تخلصا من التقاء الساكنين. أما همزة الوصل فتحذف؛ لأنها إنما أتي بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السبب، لأن أول الكلمة قد صار متحركا[١]، فخرج الفعل في صورته النهائية على (رُدَّ) .

وقد حفظت العربية صورة أخرى لفعل الأمر (رُدَّ)، تتمثل في لهجة الحجازيين، إذ جاءوا به على الأصل، فقالوا: اُرْدد. وكذلك قالوا في المضارع المجزوم: لم يردُد. قال سيبويه: " وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول ويحرِّكون الآخر، لأنَّهما لا يسكنان جميعا، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير[٢]".

واختار سيبويه هذه اللغة، قال: " بيّن أهلُ الحجاز في الجزم فقالوا: اردُدْ ولا تردُدْ. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة[٣] ".

وقال في موضع آخر: " وأما (اردد) فليس فيه إخفاء، لأنه بين ساكنين[٤] ".

---

(١) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق ١٠١/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٥٣٠/٣.

(٣) مرجع السابق ٤٧٣/٤.

(٤) مرجع السابق ٤٤٥/٤.

- **اشتراك الماضي المبني للفاعل، وفعل الأمر في الصورة اللفظية**

ويكون ذلك في موضعين، أحدهما: المضعف الثلاثي المجرد من باب: (فعِل يفعَل)، كبرّ يبَرّ. وتفسير ذلك أن بنية الفعل العميقة تحتمل أصلين مختلفين:

الأصل الأول: (بَرِرَ)[1]، ويستدل به على الماضي المبني للفاعل. وقد تعرض للإدغام عندما التقى مثلان متحركان، فأسكن الأول؛ تمهيدا لإدغامه في مماثلة فجرى الإدغام، فخرج في صورته النهائية على (بَرَّ).

الأصل الثاني: (ابْرَر)، ويستدل به على فعل الأمر. ولكن لما التقى المثلان، نقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله، فأسكن، ثم أدغم في مماثله، وحرّك آخر الفعل بالفتح، تخلصا من التقاء الساكنين. أما همزة الوصل فتحذف؛ لأنها إنما أتي بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السبب، لأن أول الكلمة قد صار متحركا، فخرج في صورته النهائية على (بَرَّ).

وقد سمع في الأمر من هذا الفعل: بِرَّ بكسر الباء، وهي صورة مغايرة عن الماضي، قال الحريري[2]: وَيَقُولُونَ لِلْمَأْمُور بِالْبرِّ والشم: بر والدك بِكَسْر الْبَاء، وشم يدك بِضَم الشين. وَالصَّوَاب أَن يفتحا جَمِيعًا لِأَنَّهُمَا مفتوحان فِي قَوْلك: يبر ويشم، وَعقد هَذَا الْبَاب أَن حَرَكَة أول فعل الْأَمر من جنس حَرَكَة ثَانِي الْفِعْل الْمُضَارع إِذا كَانَ متحركاً فتفتح الْبَاء فِي قَوْلك: بر أَبَاك لانفتاحها فِي قَوْلك يبر، وتضم الْمِيم فِي قَوْلك: مد الْحَبل لانضمامه فِي قَوْلك: يمد، وتكسر الْخَاء فِي قَوْلك خف فِي الْعَمَل لانكسارها فِي قَوْلك: يخف".

---

(١) ينظر: اللبلي، أحمد بن يوسف، بغية الآمال، مرجع سابق ١١٩.

(٢) الحريري، القاسم بن محمد بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي ص ٤٦.

والموضع الآخر من مواضع اشتراك الماضي المبني للفاعل وفعل الأمر، إذا أخذا على مثال: افتعل، انفعل، افعلّ، افعالَّ، فاعل، كاشتدَّ، وانحلَّ، وأحمرَّ، واحمارَّ، وحادّ. وتفسير ذلك أن بنية هذه الأفعال العميقة تحتمل أصلين مختلفين:

الأول: اِشْتَدَدَ، اِنْحَلَلَ، اِحْمرر، احْمارر، حَادَد، ويستدل بهذه الأصول على الفعل الماضي المبني للفاعل، والإدغام فيها واحد، حيث اجتمع في كلّ منها مثلان، وكان الأول منهما متحركا، فأسكن تمهيدا لإدغامه، فجرى الإدغام، فخرجت في صورتها النهائية على: اشتدَّ وانحلَّ وأحمرَّ واحمارَّ وحادّ.

الأصل الثاني: اشْتَدِدْ، اِنْحَلِلْ، اِحْمَرِرْ، اِحْمَارِرْ، حَادِدْ، ويستدل بهذه الأصول على فعل الأمر. وقد تعرضت للإدغام عندما اجتمع في كل منها مثلان، الأول منهما متحركٌ، فنقلت حركته إلى ما قبله، فأسكن ثم أدغم في مماثله، فخرجت في صورتها النهائية على: اشتدَّ وانحلَّ وأحمرَّ واحمارَّ وحادّ.

- **اشتراك اسم الفاعل واسم المفعول في الصورة اللفظية**

وإذا أردنا صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من الأفعال في الموضع السابق، فإن صورتهما اللفظية واحدة أيضا، ويجري فيها ما جرى في أفعالها من الإدغام؛ لأن الأسماء تتبع الأفعال في إدغامها، فيقال: مُشْتَدٌّ، ومُنْحَلٌّ، ومُحْمَرٌّ، ومُحمارٌّ، ومُحادٌّ، للدلالة على اسم الفاعل واسم المفعول.

وأصلها إذا كانت أسماء فاعلين: مُشْتَدِد، ومُنْحَلِلٌ، ومُحْمرِرٌ، ومُحْمارِرٌ، ومُحَادِدٌ.

وأصلها إذا كانت أسماء مفعولين: مُشْتَدَد، ومُنْحَلَلٌ، ومُحْمرَرٌ، ومُحْمارَرٌ، ومُحَادَدٌ.

وقد تناول ابن جني هذا النمط من الاشتراك تحت عنوان التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين، قال[1]: "وكذلك ما كان من المضعف في هذا الشرج من الكلام نحو قولك: هذا رجل معتد للمجد ونحوه فهذا هو اسم الفاعل وأصله: معتدد بكسر العين، وهذا رجل معتد، أي: منظور إليه. فهذا مفتعل، بفتح العين وأصله: معتدد".

وقد ترتب على هذا الاشتراك، اختلاف في التوجيه الصرفي عند بعض العلماء، ومن ذلك كلمة (مصفرًّا) في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم، ٥١]، حيث احتملت اللفظة بسبب إدغامها اسم الفاعل واسم المفعول معا، والسياق في هذا الموضع يقبل المعنيين، ولا يترتب على اختيار أحدهما خلل في المعنى.

قال الصافي[2]: " مصفرّا: اسم فاعل من الخماسيّ اصفرّ، وقد يكون اسم مفعول، فالوزن واحد بسبب تضعيف الراء، فإذا فكّ الإدغام ظهر الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في اللفظ ".

- **اشتراك المضارع المبني للفاعل والمبني للمفعول في الصورة اللفظية**

ويكون ذلك في صيغة (يُفاعل) المضعف، كيُحادّ ويضارّ. وتفسير ذلك أن بنية الفعل العميقة تحتمل أصلين مختلفين:

---

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٣٤٨/١.

(٢) صافي، محمود بن عبد الرحيم، (١٤١٨هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط٤، دمشق: دار الرشيد، بيروت: مؤسسة الإيمان ٦٣/٢١.

الأول: (يُحَادِد)، ويستدل بهذه البنية على الفعل المضارع المبني للفاعل، بدليل كسرة الراء الأولى. وقد تعرض للإدغام عندما اجتمع مثلان، الأول منهما متحرك، فنقلت حركته إلى ما قبله، فأسكن، ثم أدغم في مماثلة، فخرج في صورته النهائية على (يُحادّ).

الثاني: (يُحادَد)، ويستدل بهذه البنية على الفعل المضارع المبني للمفعول، بدليل فتح الراء الأولى، وقد تعرض للإدغام، وذلك لاجتماع مثلين، الأول منهما متحرك، حيث نقلت حركته إلى ما قبله فأسكن، ثم أدغم في مماثلة، فخرج في صورته النهائية على (يُحَادُّ).

وقد ترتب على هذا الاشتراك، خلاف في التوجيه الصرفي عند المفسرين، ومن ذلك خلافهم في الفعل (يضارّ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة:٢٨٢]، حيث احتمل الفعل وجهين بسبب إدغام الراء في آخره، وكل احتمال له توجيه معنوي خاص(١):

الأول: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ (لَا يُضَارِرْ)، بِكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى، فَيَكُونُ الْكَاتِبُ وَالشَّهِيدُ هُمَا الْفَاعِلَانِ لِلضِّرَارِ. ونسب هذا الرأي للزجاج، واحتج بأن معنى (لَا يُضَارَّ): لا يكتب الكاتب إلا بالحق ولا يَشْهدُ الشاهد إلا بالحق، ولأن بعده﴿ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾، فالأولى أن يكون من شهد بغير الحقّ أو حرّف في الكتابة أن يقال له: فاسق، فهو أولى ممن سأل شاهدا وهو مشغول أن يشهد(٢) .

(١) ينظر: الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب ٩٩/٧. وانظر أيضا: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ١٣٨/١. والزمخشري، جار الله، الكشاف، مرجع سابق ٣٢٧/١. والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق ٥٠٣/٢.

(٢) الزجاج، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ (لَا يُضَارَرْ) بِفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى، فَيَكُونُ هُمَا الْمَفْعُولَ بِهِمَا الضِّرَارُ. واحتج صاحب هذا الرأي بأن الفعل لَوْ كَانَ خِطَابًا لِلْكَاتِبِ وَالشَّهِيدِ لَقِيلَ: وَإِنْ تَفْعَلَا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ، ولأنَّ السياقَ من أولِ الآيات إنما هو للمكتوبِ له والمشهودِ له(١).

وقد ساق بعض المفسرين هذا الخلاف على نحو يشعر بجواز الوجهين معا وتكيفهما مع السياق، دون ترجيح رأي على آخر. ومنهم الرازي الذي افتتح هذه المسألة بقوله: " وَاعْلَمْ أَنَّ كِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ(٢) ".

وكذلك الزمخشري الذي دلل على صحة الرأيين بقراءة ابن مسعود: (ولا يضارِر) بكسر الراء، وقراءة ابن عباس: (ولا يضارَر) بفتح الراء(٣).

وقول السمين الحلبي: " ولا غَرْوَ في هذا إذ الآيةُ عندهم مُحْتَمِلةٌ للوجهين فَسَّروا وقرأوا بهذا المعنى تارةً وبالآخرِ أخرى(٤)".

(١) ينظر: الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب ٩٩/٧. الحلبي، السمين، الدر المصون ٦٧٦/٢.

(٢) الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، مرجع سابق ٩٩/٧.

(٣) الزمخشري، جار الله، الكشاف، مرجع سمين ٣٢٧/١.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق ٦٧٦/٢.

المبحث الثاني

الاشتراك المبني على تأثير قوانين

الإعلال

الإعلال مظهر من مظاهر طلب الخفة في الألفاظ، وفيه يكون العدول عن أصل وضع اللفظ (البنية العميقة)، إلى لفظ أخف (البنية السطحية)، لتحقيق الانسجام الصوتي[١].

وكما أن للإدغام أثرا في خلق الصور المشتركة، فإن للإعلال أيضا أثرا في نشوء مشترك صرفي يحتمل بنيتين عميقتين مختلفتين تصريفا، لكنهما على مستوى السطح صورة لفظية واحدة.

وفي حدود ما وصلت له الدراسة، فإن الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام يغلب في الأفعال، لثقلها وكثرة اعتلالها، قال السيوطي: " والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها، ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ألا ترى إدغامهم ردّ، وفكهم شرر[٢]".

أما الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال، فيقع في الأسماء والأفعال، إلا أن غالبه في صيغ الأجوف سواء من الأسماء أو الأفعال، ويعود ذلك – في تقديري– إلى أن الصيغ الجوفاء يتحقق فيها أنواع الإعلال الثلاثة: القلب، والنقل والحذف، فيما تتخلف صورة الإعلال بالنقل عن الناقص والمثال.

وفيما يلي أبرز مواضع الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال– على سبيل التمثل لا الحصر– مقسمة بين الأسماء والأفعال على النحو التالي.

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب، ص ٢١.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق ٤٨٢/٣.

الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال في الأسماء

- **اشتراك اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي في الثلاثي المجرد من الأجوف اليائي كمبيع**

من المعلوم أن اسم المفعول واسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي تشترك صيغها في غير الثلاثي، سواء كان الفعل من الصحيح، كمُدْخل ومُخْرج، أو من المضعف كمعتد ومحمرّ، أو من المعتل كمختار ومنقاد، وذلك لأن هذه المعاني تصاغ قياسا بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة مع فتح ما قبل الآخر.

إلا أن هذه المعاني هنا جاءت مشتركة في الصورة اللفظية، إذا أخذت من الثلاثي المجرد في الأجوف اليائي، كمبيع ومسيل ومعين ومجيد ومحيد، ونحوها، والذي أدى إلى نشوء هذا الاشتراك هي قوانين الإعلال وذلك على النحو التالي:

١-مَبيع (اسم مفعول)

الأصل: (مَبيوع) جريا على القياس في نظائرها من الصحيح، لكنها تعرضت هنا للإعلال، حيث سكّنت الياء ونُقلت حركتُها إلى العين (إعلال بالتسكين)، ثمّ حذفت الواو لأنها زائدة -على رأي سيبويه[١]- فأصبح (مُبيع) بضمّ العين (إعلال بالحذف)، ثمّ كُسرت العين لمناسبة الياء فخرجت صورتها النهائية على (مبيع) بفتح الميم وكسر العين[٢].

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو واو مفعول؛ لأَنَّها زَائِدَة وَالَّتِي قبلهَا أَصليّة، فَكَانَت الزِّيَادَة أَولى بالحذف. وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو عين الكلمة؛ لأَنَّه إِذا التقى ساكنان حذف الأَوّل أَو حرّك لالتقاء الساكنين. وهو خلاف معروف ولا يؤثر على نتائج البحث. ينظر: المبرد، محمد بن اليزيد، المقتضب ١/١٠٠.

(٢) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق ٢٩٦.

وقد حفظت لنا العربية صورة مغايرة لاسم المفعول من الأجوف اليائي تمثلت في لهجة تميم. قال المازني[1]: " وبنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: (مبيوع، ومعيوب، ومسيور به) ، فإذا كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في (مَقُول): (مَقْوُول) ولا في (مصوغ): (مصووغ) البتةَ. وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة".

٢–مَبيع (اسمَ زمان أو مكان)

المشهور عند علماء الصرف أن اسم الزمان والمكان يصاغان على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين إذا كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو معتل اللام مطلقا، كمَنْصر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقَام، ومخَاف، ومَرْضى[2]. وعلى (مَفْعِل) بكسر العين، إذا كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالا مطلقا في غير معتل اللام، كمجلس، ومبيع، ومَوعِدٍ، ومَيْسِر[3] .

و(مبيع) هنا تجري على القياس الثاني، ولكن هذه الصورة قد تأثرت بقوانين الإعلال، إذ إن أصلها (مَبْيِع)؛ نقلت حركة العين إلى الصحيح الساكن، فخرجت صورتها النهائية على (مبيع) بفتح الميم وكسر العين، فشاركت اسم المفعول في غير لهجة تميم في الصورة اللفظية.

---

(١) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، مرجع سابق ٢٨٣–٢٨٤.

(٢) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق ١٣٣.

(٣) المرجع السابق.

٣-مَبِيع (مصدرا ميميا)

اشتهر عن العلماء في صياغة المصدر الميمي إذا كان من معتل العين، ثلاثة مذاهب(١):

- أن يعامل معاملة الصحيح فيقال في خاض: مخاض وفي سار: مسار، وهذه الصورة هي الغالبة على المصدر الميمي.
- أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ. أي أن يقول في خاض: مخاض ومخيض بالخيار.
- أَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى السَّمَاعِ، فَمَا فَتَحَتْ فِيهِ الْعَرَبُ فَتَحْنَا، وَمَا كَسَرَتْ كَسَرْنَا.

و(مبيع) هنا جاء على مَفعِل بكسر العين مسموعا عن العرب، فشارك اسم المفعول واسم الزمان والمكان في الصورة اللفظية؛ إذ الأصل: (مَبْيع)؛ أعلت كإعلالها في اسم الزمان والمكان، حيث نقلت حركة العين إلى الصحيح الساكن فخرجت على (مَبِيْع).

إذا، فهذه الصورة اللفظية الظاهرة التي خرجت عليها (مَبِيع) اشترك فيها كلٌّ من اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي، والذي أدى إلى اشتراك هذه المعاني في الصورة اللفظية هي قوانين الإعلال، حيث جرى في (مَبِيْع) اسم المفعول إعلالان، أحدهما: بالنقل. والآخر: إعلال بالحذف. وجرى في صيغة اسم الزمان والمكان، والمصدر الميمي إعلال بالنقل.

وقد احتملت الصورة اللفظية غير معنى صرفي في القرآن الكريم، ومن ذلك اشتراك المصدر والمكان والزمان في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة، ٢٢٢].

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان البحر المحيط، مرجع سابق ٥٩٨/١.

قال أبو حيان[1]: "الْمَحِيضُ: (مَفْعِلٌ) مِنَ الْحَيْضِ، يَصْلُحُ لِلْمَصْدَرِ، وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ".

ومن ذلك اشتراك اسم المكان، والمصدر الميمي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرِ﴾[البقرة:١٢٦]. قال أبو حيان[2]: " أَيْ : وَبِئْسَ الْمَصِيرُ النَّارُ، إِنْ كَانَ الْمَصِيرُ اسْمَ مَكَانٍ، وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا عَلَى رَأْيِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فَالتَّقْدِيرُ: وَبِئْسَتِ الصَّيْرُورَةُ صَيْرُورَتُهُ إِلَى الْعَذَابِ" .

وكذلك اشتراك اسم المفعول، والمصدر الميمي في قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيد﴾[ق، ٣٥]، قال الزمخشري[3]: "والمزيد: إما مصدر كالمحيد والمميد، وإما اسم مفعول كالمبيع".

- **اشتراك اسم الفاعل واسم المفعول المأخوذين من الأجوف على مثال (افتعل) و (انفعل) في الصورة**

عند صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من الأجوف على مثال (افتعل) و(انفعل) كاختار، وانقاد، فإننا نقول: مختار ومنقاد، الصورة واحدة، والتصريف مختلف؛ بسبب تأثير الإعلال فيهما:

قال ابن جني[4]: " ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله (مختير ومعتوِد) كمقتطع بكسر العين، وإن كان مفعولا فأصله (مختيَر ومعتوَد) كمقتطَع".

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق ٤٠٢/٢.

(٢) المرجع السابق ٦١٨/١.

(٣) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق ٣٨٩/٤.

(٤) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ٣٤٧/١.

وهذا النوع من الاشتراك مألوف وكثير عند العرب، ولا يؤدي للبس؛ لأنهم عولوا على السياق وقرائنه في تعيين المراد؛ قال ابن عصفور: " ألا ترى أنَّ العرب قد قالت: مُختار، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُلتفت إلى اللَّبس[1]".

- **اشتراك اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي والصفة المشبهة على (فعيل) في الصورة اللفظية، بقيود:**

١- أن يصاغ اسم المفعول من الأجوف اليائي، وذلك نحو: عان يعين، إذ إن القياس في صياغة اسم المفعول من هذا الفعل أن يكون على: معيون، لكنه تعرض للإعلال، حيث سكّنت الياء، ونقلت حركتها إلى العين، ثمّ حذفت الواو، فأصبحت (مُعْين) بضمّ العين، ثمّ كسرت العين لمناسبة الياء فأصبحت (مَعِين) بفتح الميم وكسر العين. وبعض القبائل نطقت بهذا الأصل المفترض دون حذف وهم قبائل تميم كما مر، فلا اشتراك على هذه اللغة.

٢-أن يصاغ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من أجوف يائي أيضا، كعان يعين، فيتعرض للإعلال بالنقل، إذ الأصل (مَعْيَن)، بفتح الميم والعين، فتنقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبله فيصبح (مَعِين) فيخرج على الصورة اللفظية التي خرج عليها اسم المفعول وهي (مَعْين).

٣- أن تصاغ فعيل الصفة من فعلٍ صحيح مصدّر بالميم، مع مطابقة عينه فاءَ الأجوف، ولامُه لامَه. وهذه الشروط تنطبق على الفعل (مَعن)، ومنه: مَعَنَ الفرسُ أي: تَبَاعَدَ عَادِيًا[2]. فعند صياغة الصفة المشبهة على (فعيل) من هذا الفعل، فإنه صورته اللفظية تشترك مع (مَعِين) من الأجوف الدال على اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي.

---

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق ٤١١.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (معن).

وقد ترتب على هذا الاشتراك اختلاف في التوجيه الصرفي عند بعض المفسرين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠]. حيث أجاز الألوسي في معين أن يكون صفة مشبهة على (فعيل)، من معن الشيء مَعانةً، أي جرى، وأجاز أن يكون اسم مفعول، على أن الميم زائدة من عانه، أي: أدركه بعينه، كركبه إذا ضربه بركبته(١).

- **اشتراك المنسوب واسم المفعول في الصورة اللفظية**

ويكون ذلك إذا صيغا من ناقص ثلاثي يائي، أو واوي ترتد واوه ياءً في مفعول، كمرمى، ومسعى، ومرضي؛ فإذا أردت أن تنسب إليها قلت: (مرميّ ومسعيّ ومرضيّ)، فتحذف الألف، وتلحق ياء النسب مع كسر ما قبلها، لأنه مما جاء على أربعة أحرف ثانيها ساكن، ورابعها ألف مقصورة لغير التأنيث(٢).

وإذا أردت صياغة اسم المفعول منها قلت أيضا: (مرميّ ومسعيّ ومرضيّ) والأصل: (مرمَوي ومسْعَوي ومرْضَوي)، اجتمعت الواو والياء، وكانت السّابقة ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت الضّمة كسرة لمناسبة الياء(٣).

---

(١) الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق ٢٤٠/٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٤٥١/٣. ولا يخفى ما في (مرمى) من وجوه عند النسب إليها، إذ يجوز فيها أيضا (مَرْمَوِيّ)، بقلب الألف واوا: وهذه أجود ما قيل في النسب إلى (مرمى). و(مرماوي)، وهي لغة ضعيفة. وهذان الوجهان لا تشترك صورتهما مع مفعول.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٤٥٩/٣. ويجوز في مرضي: مرضوّ دون قلب، وهي أقل استعمالا من اللغة الأولى. قال الرضي: " وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه: فهو كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فَعِل بالكسر، نحو مَرْضِيٍّ، فإنه أكثر من مَرْضو، إتباعا للفعل الماضي". انظره في شرحه على شافية ابن الحاجب ١٧١/٣.

- **اشتراك المصدر واسم المكان في الصورة اللفظية إذا أخذا على مثال فَعَالة ومَفْعَلة**

ويكون ذلك إذا أخذت (فَعالة) من صحيح مصدّر بالميم، وأخذت (مَفْعَلة) من ثلاثي معتل العين بالياء، بشرط أن يطابق عينُ (فَعَالة) فاءَ (مَفْعَلة)، وأن يطابق لامُها لامَها. وذلك كمهن وهان، فإننا نأخذ المفعلة والفعالة منهما على صورة واحدة وهي: مَهانة.

والذي أدى إلى هذا الاشتراك هو الإعلال في (مَفْعَلة)، فمهانة المأخوذة من الأجوف (هان) أصلها: (مَهْوَنة)، نُقلت حركة المعتل وهي الفتحة إلى الساكن قبلها، ولكون الفتحة ليست من جنس الواو؛ قلبت الواو ألفا فأصبحت: مَهَانة، فاشتركتا في صورتهما اللفظية.

ويظهر أثر هذا الاشتراك في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام، ١٣٥]، حيث احتملت (مكانتكم) أن تكون من الفعل (مَكَن)، أي: اعْمَلُوا على غاية تمكنكم واستطاعتكم، فهي على هذا مصدر بمعنى التمكّن والميم أصلية، ووزنها حينئذٍ (فَعالة). واحتملت أن تكون اسم مكان من (كان)، فالميم على هذا زائدة، ووزنها (مفْعَلة) بفتح الميم[1].

(١) ينظر: الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق ٤/٢٧٥.

الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال في الأفعال

- **اشتراك الماضي والأمر في الصورة اللفظية:**

ويكون ذلك في موضعين:

الأول: إذا أخذا من الأجوف اليائي من باب فرح كخاف وهاب مسندين إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة. فالصورة واحدة، والتصريف مختلف؛ تقول: الرجلان خافا الأسدَ، ويا رجلان خافا الأسدَ، والرجالُ خافوا الأسد، ويا رجالُ خافوا الأسدَ.

والسبب في ذلك هو إعلال صيغة الأمر[1]، فالأصل مع ألف الاثنين: (اخْوِفا)، ومع واو الجماعة: (اخْوفُوا)، نقلت حركة المعتل في الموضعين إلى الصحيح الساكن، ثم قلبت الواو ألفا؛ لتحركها في الأصل –قبل النقل– وانفتاح ما قبلها –بعد النقل– وانتفت الحاجة إلى همزة الوصل التي يؤتى بها أول الأمر للتوصل إلى النطق بالساكن، فحذفت، فخرج الفعلان على نفس الصور التي خرج عليها الفعلان من الصيغة الماضية.

الثاني: إذا أخذا من أجوف مسند إلى نون النسوة. تقول: النساء قُلْنَ خيرا، ويا نساء قُلْنَ خيرا، والنساء بِعْنَ أمتعتهنَّ، ويا نساء بِعْنَ أمتعتكن، والنساء خِفْنَ الأسد، ويا نساء خِفْنَ الأسد، والنساء طُلْنَ الشيء، ويا نساء طُلْنَ الشيء.

فصورة هذه الأفعال واحدة، والتصريف مختلف، من حيث أن كلتا الصيغتين تعرضتا للإعلال على النحو التالي:

---

(١) ينظر: الثمانيني، عمر بن ثابت، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، شرح التصريف، ط١، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض: مكتبة الرشيد، ص ٤٣٨.

الإعلال في صيغة الماضي: أصل الأفعال: قَوُلْنَ وبَيِعْنَ، وخَوِفْنَ، وطَوُلْنَ، نُقلت حركة العين في هذه الأفعال إلى الفاء، وهنا تسكن العين، وبعدها لام ساكنة؛ لاتصال الفعل بنون النسوة، فتحذف العين كراهة التقاء الساكنين، فتصبح في صورتها النهائية: قُلْنَ، وبِعْن، وخِفْن، وطُلْنَ[1].

الإعلال في صيغة الأمر: أصل الأفعال: اقْوُلْن، وابْيِعْن، اخْوِفْن، واطْوُلْن، حدث فيها إعلالان، الأول: إعلال بالنقل، حيث نقلت حركة العين إلى الصحيح الساكن (الفاء)، فأصبحت: اقُوْلْن، ابِيْعْن، اخِوْفْن، اطُوْلْن، فالتقى ساكنان: المعتل (عين الكلمة)، ولامها بسبب البناء مع فعل الأمر، فحذفت العين، وهو الإعلال الثاني، وانتفت الحاجة إلى همزة الوصل التي يؤتى بها للتوصل إلى الساكن فحذفت، فخرجت هذه الأفعال على نفس الصورة التي خرجت عليها الأفعال الماضية عند إسنادها إلى نون النسوة.

- **اشتراك صورة المضارع المسند إلى ضمائر مختلفة الدلالة، وذلك في حالتين:**

الأولى: وتتعين في المضارع من الناقص الواوي إذا أسند إلى واو جماعة أو نون نسوة غيابا وحضورا، تقول: (هم يَدْعُوْنَ وهنّ يَدْعُوْنَ) مع الغائب، (وأنتم تَدْعُوْنَ وأنتن تَدْعُوْنَ) مع المخاطب، الصورة واحدة والتصريف مختلف.

فالفعل في قولنا: (هم يدعون وأنتم تدعون)، مسند إلى واو جماعة، مرة مع الغائب، ومرة مع المخاطب، وهذه الواو هي ضمير الفاعل، أما لام الفعل فمحذوفة؛ والأصل: (يَدْعُوُون وتدْعُوُون)، ومر حذفهما بمرحلتين: حذف حركة لام

(١) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، الكناش في فني النحو والصرف، مرجع سابق ٢/٢٦٠.

الفعل لثقلها على الواو، ثم حذفت الواو كاملة لالتقائها ساكنة مع واو الجماعة. وإنما حذفت الواو الأولى التي هي لام الكلمة، ولم تحذف الواو الثانية التي هي واو الجماعة؛ لأن واو الجماعة جاءت لمعنى، ولا يوجد ما يدل عليها بعد حذفها، بخلاف لام الفعل، فالدليل عليها بعد حذفها هو ضم ما قبلها. والنون علامة الرفع؛ لأن الفعلين من الأفعال الخمسة، ووزنهما الصرفي: (يَفْعُون – تَفْعُون).

أما الفعل في قولنا: (هنّ يدعون، وأنتنّ تدعون)، فمسند إلى نون النسوة، والواو هي لام الفعل والنون ضمير الفاعل، والفعلان مبنيان على السكون لاتصالهما بنون النسوة، ولم يطرأ على البنية حذف أحد أصولها، ولذلك فوزنهما الصرفي: (يَفْعُلْن – تَفْعُلْن).

والثانية: تتعين في المضارع من الناقص اليائي المسند إلى ياء المخاطبة ونون نسوة، تقول: أنتِ تَرْمين، وأنتنّ ترمين، الصورة واحدة والتصريف مختلف.

فالفعل في قولنا: (أنتِ تَرْمين) مسند إلى ياء المخاطبة، وهذه الياء هي ضمير الفاعل، والفعل معرب، والنون علامة الإعراب؛ لأنها من الأفعال الخمسة، وهي غير لازمة؛ لأنها تحذف في حالتي النصب والجزم. أما لام الفعل فمحذوفة، والأصل (ترميِين)، ومرّ حذفها بمرحلتين، الأولى: حذف حركة الياء الأولى (لام الفعل) وهي الكسرة استثقالا لها على الياء. ثم حذفت الياء التي هي لام الفعل لاجتماع الساكنين، وإنما حذفت الياء الأولى التي هي لام الفعل؛ لأن ياء المخاطبة جاءت لمعنى، ولو حذفت لا يوجد ما يدل عليها بعد حذفها، ووزنها الصرفي على هذه الصورة (تَفْعِين).

أما الفعل في الصيغة الثانية فمسند إلى نون النسوة، والياء هي لام الفعل، وليس فيها ما يدعو إلى إعلالها، والنون ضمير الفاعل، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، ووزنه الصرفي: (تَفْعِلْن).

المبحث الثالث

الاشتراك المبني على عوامل صرفية أخرى

- الاشتراك المبني على الحذف
- الاشتراك المبني على اختلاف دلالة اللواصق الاسمية والفعلية
- الاشتراك المبني على المشابهة
- الاشتراك المبني على الثقل المعنوي
- الاشتراك المبني على الإسناد
- الاشتراك المبني على اعتلال اللام

- **الاشتراك المبني على الحذف**

يؤدي الحذف في بعض المواضع إلى اشتراك معنيين صرفيين في صورة لفظية واحدة، ومن ذلك اشتراك الماضي والمضارع في (تتفعّل وتتفاعل)، عند حذف إحدى التائين منها، كتعلمُ وتتعلمُ، وتساعدُ وتتساعدُ، وتلهى وتتلهى وتمادى وتتمادى.

وعلَّة الحذف –كما جاء عند الأشموني– أنَّهُ لما ثقُلَ عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدي من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع، لذلك عدَلوا إلى التخفيف بحذف أحد التائين[1] ". قال ابن جني[2] : " يكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبا للخفة".

وهذا الحذف كثيرٌ جدًّا، وقد جاء في القرآن الكريم في غير موضع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات:١٢]. وقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣]. وقوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات:١٣]. وقوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٢٦٧]. وقوله: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل:١٤] وقوله: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس:٦]. وقوله: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس:١٠].

وعلى الرغم من كثرته، إلا أنه لا يخشى من اللبس؛ لأن السياق وقرائنه بالإضافة إلى قواعد اللغة تجلي المعنى بوضوح.

فالأفعال: (تجسسوا، تفرقوا، تعارفوا، تيمموا، تلظى، تصدى، تلهى)، في خارج سياق الآيات الشريفة، هي مشترك صرفي يحمل دلالة الماضي والأمر، ولكنها في

---

(١) ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق ١٦٠/٤.

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، مرجع سابق ١١١/٢.

سياق الآيات أفعال مضارعة بدلالة لا الناهية في (تجسسوا وتفرقوا وتيمموا)، ولام التعليل في (لتعارفوا).

والفعل (تلظى) مضارع لأن التأنيث مع المجازي واجب إذا كان ضميرا متصلا، ولو أراد الماضي لقال: تلظت[1].

وكذلك (تصدى وتلهى) مضارعان؛ بدلالة ضمير المخاطب (أنت)، إذ لو أنهما فعلان ماضيان، لقال: تصديت وتلهيت.

وقد يلتبس الماضي والمضارع، ومن ذلك الفعل (توفاهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَآئِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء، ٩٧]، حيث احتمل المضي والمضارع؛ لغياب القرائن. قال الفراء[2]: " إن شئت جعلت تَوَفَّاهُمُ فِي موضع نصب. ولم تضمر تاء مع التاء، فيكون مثل قوله: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنا﴾ [الْبَقَرَةِ: ٧٠]، وإن شئت جعلتها رفعا تريد: إن الذين تتوفاهم الملائكة ".

وقال الرازي[3]: وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ – أي تقدير المضي– تَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ إِخْبَارًا عَنْ حَالِ أَقْوَامٍ مُعَيَّنِينَ انْقَرَضُوا وَمَضَوْا. وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مُسْتَقْبَلًا، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ الآية عامة في حق كل من كان بِهَذِهِ الصِّفَةِ ".

(١) ينظر: الأنصاري، ابن هشام مغني اللبيب، مرجع سابق ٧٤/٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق ٢٨٤/١.

(٣) ينظر: الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، مرجع سابق ١٩٥/١١.

- **الاشتراك المبني على اختلاف دلالة اللواصق الاسمية والفعلية**

يتجسد دور اللاصقة في كونها تضفي دلالات تعبيرية على البناء الملتصقة به، وهذه الدلالات لم تكن موجودة في البناء قبل حدوث عملية الإلصاق، قال فندريس[1]: " إذا وجدت الكلمة على درجة عالية من قوة التعبير ، واشتملت هذه الكلمة على لاصقة ما ، فالذي يحصل أن اللاحقة تتشرب هذه التعبيرية إلى حد أنها تمتصها كلها ، لتصير عنصر الكلمة المعبر".

ويحدث أن تتعدد الوظائف الصرفية لتلك اللاصقة، فيكون لها أكثر من معنى، وينعكس ذلك على مجريات التحليل السياقي الذي يلعب دورا مهما في تعيين المعنى المراد. وننظر في هذه الحالة إلى مبنى الصيغة على أنه من المشترك الصرفي، حيث تسبب في نشوئه اختلاف دلالة اللاصقة.

وفيما يلي عرضٌ لبعض صور هذا المشترك من خلال لاصقة التاء باعتبارها أكثر اللواصق تنوعا في المعنى، حيث سنتناولها من خلال الأسماء والأفعال، على النحو التالي:

أولا: في الأسماء:

ومن ذلك اشتراك الصورة اللفظية المبني على اختلاف دلالة التاء المربوطة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾، [الأنعام، ١٣٩]، حيث احتملت ثلاثة معان: المبالغة، والتأنيث، والمصدرية.

(١) فندريس، اللغة ١٦٨.

قال الطبري: " فقال بعض نحويي البصرة وبعض الكوفيين: أنثت لتحقيق الخلوص، كأنه لما حقق لهم الخلوص أشبه الكثرة، فجرى مجرى راوية ونسابة. وقال بعض نحويي الكوفة: أنثت لتأنيث الأنعام، لأن ما في بطونها مثلها، فأنثت لتأنيثها[١] ". قال: " وقد تكون الخالصة في تأنيثها مصدرًا، كما تقول: العافية والعاقبة[٢] ".

ونقل الطبري عن النحاس قوله: " والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: أريد بذلك المبالغة في خلوص ما في بطون الأنعام التي كانوا حرَّموا ما في بطونها على أزواجهم، لذكورهم دون إناثهم، كما فعل ذلك بالراوية والنسابة والعلامة، إذا أريد بها المبالغة في وصف من كان ذلك من صفته، كما يقال: فلان خالصة فلان، وخُلصانه[٣] ".

إذا فلفظ (خالصة) هنا يعد من المشترك الصرفي الذي تسبب في نشوئه تعدد دلالة اللاصقة الاسمية (التاء المربوطة).

ومن ذلك أيضا، تردد تاء (مثابة) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً﴾ [البقرة، ١٢٥]، بين التأنيث والمبالغة والمصدرية. قال أبو حيان[٤] : "وَالتَّاءُ فِي مَثَابَةٍ لِلْمُبَالِغَةِ، لِكَثْرَةِ مَنْ يَثُوبُ إِلَيْهِ...أَوْ لِتَأْنِيثِ الْمَصْدَرِ، أَوْ لِتَأْنِيثِ الْبُقْعَةِ ".

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر ١٤٨/١٢.

(٢) المرجع السابق ١٤٩/١٢.

(٣) المرجع السابق ١٥٠/١٢. وانظر أيضا: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ٣٤/٢.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق ٦٠٧/١.

ثانيا: في الأفعال

ومن صور الاشتراك المبني على اختلاف دلالة (التاء) في الأفعال ترددها بين معنى الخطاب والغيبة في الأفعال المضارعة المبدوءة بالتاء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد:٣١].

فإذا كانت التاء خطابا، يكون المقصود بها النبي صلى الله عليه وسلم، والمعنى ، أي : تحل أنت يا محمد قريبا من دارهم بجيشك كما حل بالحديبية(١)، وإذا كانت التاء للغيبة، فالمقصود القارعة، والمعنى: " تحل القارعة قريبا منهم فيفزعون ويضطربون ويتطاير إليهم شررها (٢) ".

ومن ذلك أيضا، تردد التاء في (تطهرهم وتزكيهم) في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[التوبة:١٠٣]، بين الخطاب والغيبة؛ فالخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، والغيبة للصدقة(٣).

وقد ترتب على الاشتراك السابق تعددٌ في وجوه الإعراب تبعا لمعنى التاء، فإذا كانت لمخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم، أجاز النحاة في إعراب (تطهرهم وتزكيهم) ثلاثة أوجه(٤): النصب على الحال. الرفع على الاستئناف، أي: فإنك تطهرهم وتزكيهم بها. والجزم على جواب الأمر.

وإن كانت التاء فيهما عائدة على الصدقة، فهما في موضع نصب على الصفة(٥).

---

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق ٦ /٣٩١. الطبري، جامع البيان، مرجع سابق ١٦/ ٤٥٧.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق ٣٩١/٦.

(٣) المرجع السابق ٤٩٩/٥.

(٤) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ٤٦٧/٢. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ١٣٢/٢. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي بن محمد البجاوي ٦٥٨/٢.

(٥) ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، مرجع سابق ٣٦٥/١.

- **الاشتراك المبني على التشابه الوضعي**

والمقصود بالتشابه الوضعي، أي: تشابه اللفظين المشتركين في أصل وضعهما، ويكون الفارق بينهما تقديريا كما في الموضعين التاليين:

١- اشتراك صورة المنسوب والمنسوب إليه:

ويتيعن ذلك في الكلمات المختومة بياء مشددة، والمسبوقة بأكثر من حرفين، ككرسيّ، وشافعيّ، وبختيّ، وبَرْديّ، وقُمْريّ، وتميميّ، وهجريّ، فهذه الكلمات يكون لفظها بعد النسب يشبه لفظها قبل النسب.

وقد أطلق العلماء على هذا النسب مسمى النسب غير الحقيقي، وجعلوا له أمارات يعرف بها:

الاولى: أن النسب فيها لا يدل على معنى، بخلاف النسب في مثل: (هاشمي وبَصْريّ مُلحَميّ)، فإنه يدل على نسبة إلى قبيلة أو مدينة أو صناعة وأطلقوا عليه النسب (غير الحقيقي)[١].

الثانية: أنها ليست كالنسب الحقيقي يخرج إلى حيز الصفة بمجرد النسب إلى الاسم؛ قال ابن يعيش[٢]: " ويؤيد ذلك عندكَ أنّ (كرسيًّا، وبرديًّا) اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبَين حقيقةً؛ لخرجا إلى حيّز الصفة، كما خرج (هاشِمٌ) و(قَيْسٌ) إلى حيّز الصفة في قولك: رجلٌ هاشميّ وقيسيّ " .

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٣/٤٤٠.

(٢) المرجع السابق.

الثالثة: أن بين المنسوب والمنسوب إليه في النسب غير الحقيقي قوة في الشبة ليس كالذي بين المنسوب والمنسوب إليه في النسب الحقيقي. وهذا الشبه يكون من حيث اللفظ، إذ إن في كل منهما ياء في آخره.

إلا أن تقدير الياء قبل النسب مختلف عنه بعد النسب، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأُولى التي للنسب، أحدثتَ ياءً أُخرى غيرها؛ لأنّه لا يُجمَع بين علامتَيِ النسب، كما لا يجمع بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات[١].

٢-اشتراك صورة المصغر والمكبر:

هناك ألفاظ في اللغة يكون لفظها بعد التصغير كلفظها قبل التصغير، لا لعلة صرفية، بل من باب المصادفة التي جاء فيها لفظ المصغر مشابها للفظ المكبر، ومن هذه الألفاظ: مسيطر، ومبيطر، ومهيمن.

وحملها الخطابي على الندرة [٢] وقال: " ليس فِي الْكَلَام اسم على (مُفَيْعِلٍ) غيرُ مُصَغَّرٍ إلا (مُسَيْطِرٌ ومُبَيْطِرٌ ومُهَيْمِنٌ).

وقال ابن سيده[٣]: "لَا يُوجد هَذَا البناءُ إِلَّا فِي أَرْبَعَة أَشْيَاء: مُبَيْطِرٍ، ومُسَيْطِرٌ، ومُبَيْقِرٌ، ومُهَيْمِنٌ".

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق ٤٥٩/٣.

(٢) ينظر: الخطابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي ٢٠٢/٢.

(٣) ابن سيده، المخصص، مرجع سابق ٢٢٩/٥.

والفرق يكون بتقدير الياء في المصغر، قال السيرافي[1]: " ولو صغرت مبيطرا ومسيطرا لقلت: مبيطر ومسيطر على لفظ مكبره، لأن فيهما زائدين الميم والياء وهما على خمسة أحرف، ولا بدّ من حذف أحد الزائدين وأولاهما بالحذف الياء على ما تقدم، فإذا صغرنا جئنا بياء التصغير فوقعت ثالثة في موضع الياء التي كانت فيه وهي غير تلك الياء واللفظ بهما واحد".

(١) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق ٤/٢١٥.

- **الاشتراك المبني على طلب الخفة**

يؤدي عامل التخفيف والنفور من الثقل إلى خلق صورة لفظية يشترك فيها صورة المنسوب إلى الجمع، والمنسوب إلى الواحد. فعند النسب إلى الجمع، أو ما يدل عليه، يكون برده إلى مفرده، ثم ننسب إليه، فتشترك صورة المنسوب إلى المفرد بصورة المنسوب إلى الجمع.

قال سيبويه[١]: " اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدا فإنَّك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد، وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع. فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبليٌّ وقبليّةٌ للمرأة. ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس: بنويٌّ ... وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجديٌّ، ولو أضفت إلى الجُمَع قلت: جُمَعيٌّ كما تقول: ربيٌّ. وإن أضفت إلى عرفاء قلت: عريفيٌّ. فكذلك ذا وأشباهه ".

وقد وضح السيرافي علة النسب إلى الواحد بدل الجمع، وهي أن لفظ الواحد أخف من لفظ الجمع[٢].

وقال العكبري[٣]: " فإنْ نسبتَ إِلَى جمع مثل رجال وفرائض رَددته إِلَى الْوَاحِد لوَجْهَيْنِ:

---

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ٣٧٨/٣.

(٢) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق ١٢٨/٤.

(٣) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان ١٥٣/٢-١٥٤.

أَحدهمَا: أنَّ النسبَ يُنقل إِلَى الْوَصْف والوصفُ هُنَا يصير وَاحِدًا؛ لأنَّ الموصوفَ واحدٌ، فَيَنْبَغِي أَن يكونَ اللفظُ مُفردا ليطابقَ الْمَعْنى.

والثَّاني: أنَّ الْجمع والنسبَ مَعْنيانِ زائدان فَلم يُجمعْ بَينهمَا فِرارا من الثِّقل".

إذا، فالعدول عن النسب من صورة الجمع إلى صورة الواحد كان سببه إرادة التخفيف، والنفور من الثقل الذي يتوارد على اللفظ من جهتين: جهة الجمع، وجهة النسب. ولكن يترتب على ذلك اشتراك المنسوب إلى الجمع والمنسوب إلى الواحد في الصورة اللفظية.

وعلى كل حال، فقد روعي في هذا الموضع التخفيف، وقُدم على مسألة اشتراك الصورة اللفظية الذي يمكن أن يفضي إلى اللبس؛ لأن العرب قد أولت السياق وقرائنه أهمية بالغة، فاعتمدتْ عليه في التفريق بين الصيغ المشتركة في الصورة اللفظية.

الاشتراك المبني على الإسناد

والمقصود بالإسناد، أي: إسناد الأفعال إلى الضمائر، ومن ذلك اشتراك صورة الماضي والأمر في (تفعّل) صحيحا كان أو معتلا، عند إسناده إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة. تقول: تربّصا، وتربّصوا وتربّصْنَ. وتبيّنا، وتبينوا، وتبيّنّ، فيشترك الأمر والماضي في مجرد الصورة اللفظية، وسبب هذا الاشتراك هو إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر.

ومن مواضع الاشتراك المبني على الإسناد إلى الضمائر، اشتراك صورة الفعل المضارع المبدوء بالهمزة من معتل اللام، مع اسم الفاعل منه إذا اتصلا بضمير نصب، كآتيك وآويك.

وقد جاء أثر هذا الاشتراك على السياق القرآني في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[النمل:٣٩] ، حيث جوز أبو البقاء في (آتيك) الفعل المضارع ، واسم الفاعل[١] معا.

- **الاشتراك المبني على اعتلال اللام**

قد يترتب على اعتلال لام الصيغة اشتراك صورتها اللفظية بين الاسمية والفعلية، ومن ذلك: اشتراك الفعل الماضي المزيد بالهمزة، وأفعل الاسمية في الصورة اللفظية، كما في، أغنى، وأحصى، وأعلى. فهذه الصور اللفظية تحتمل – خارج السياق – الصيغة الأسمية، والصيغة الفعلية، والسياق يجلي المعنى المراد، وقد

(١) العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق ١٠٠٩/٢.

يحتملهما معا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف:١٢]، حيث جوز أَبُو الْبَقَاءِ في (أحصى) أن يكون فِعْلًا مَاضِيًا، وَمَا مصدرية وأَمَدا مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ أفعل تفضيل وأَمَدا تَمْيِيزٌ[١].

وجوز أيضا في (أخفى) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧]، أن يكون فعلا ومفعوله محذوف، أي: وأخفى السرَّ عن الخلق. وأن يكون اسما، أي: وأخفى منه[٢].

تلك هي أبرز صور الاشتراك المبني على عوامل تصريفية مختلفة، ولا أدعي أنني استوعبت كل الصور أو قاربت، بل إنني سردت ما وقفت عليه من صور وما جاء من نماذج في حدود ما وصلت إليه، ليكون منبهة لغيره مما يمكن أن يلحق به.

---

(١) العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي ٨٣٩/٢. وقد وقع حول هذا اللفظ خلاف واسع، ولكن هذه الدراسة مستغنية عن نقل هذا الخلاف، أو اختيار أحد الرأيين وترجيحه، لأن الهدف إنما هو الإشارة إلى أثر هذا المشترك الصرفي على السياق.

(٢) المصدر السابق ٨٨٥/٢.

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء عليه، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعدّ ظاهرة الاشتراك الصرفي من أكبر الظواهر اللغوية وأوسعها على الإطلاق، حيث شملت أغلب الموضوعات والأبواب الصرفية، واتخذت أشكالا وصورا مختلفة، غير أن مع سعة هذه الظاهرة وتعدد صورها وأشكالها لم تقف حائلا أمام اللغة، ولا عائقا أما مستخدميها على الإطلاق.
- لم يكن مصطلح الاشتراك الصرفي نابها في كتب المتقدمين بالمعنى الذي استقر عليه حديثا، لكنه كان حاضرا بجميع صوره وأشكاله، مع تنوع العبارات والمصطلحات التي تشير إليه.
- تضافرت عدة عوامل في سبيل تمكين ظاهرة اشتراك الصيغ الصرفية في المصادر والمشتقات، كان أبرزها: طبيعة الصيغة الاشتقاقية، والتطور اللغوي، والتنوع اللهجي.
- كشفت الدراسة عن طبيعة الاشتراك في صيغ المذكر والمؤنث، وخلصت إلى أن السبب في إلزام اللفظ صورة واحدة مشتركة بين المذكر والمؤنث في الصفات، هو الاهتمام بالموصوف وإرادة المبالغة في الوصف.
- كشفت الدراسة عن طبيعة الاشتراك في صيغ الواحد والجمع، ووصلت إلى أن هناك جملة من الأسباب حملت العرب على تكسّير اللفظ على صورة مفرده، حتى تساويا عدة ولفظا ووزنا. وقد جاءت هذه الأسباب مفصلة في المبحث الثاني من الفصل الثاني.
- نصت الدراسة على تسع وعشرين صيغة فعلية يشترك فيها المتعدي واللازم، ووصلت إلى أن هذه الصيغ المشتركة متفاوتة من حيث غلبة المعنى عليها،

فبعضها يغلب عليه اللازم، وبعضها يغلب عليه المتعدي، وهي مشروحة بتمامها وكمالها في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

- خلصت الدراسة إلى جملة من العوامل الصرفية التي أسهمت في نشوء الاشتراك الصرفي في الصورة اللفظية، أبرزها: الإدغام، والإعلال، والحذف، والتخفيف، والتشابه الوضعي في الألفاظ، والإسناد إلى الضمائر، واعتلال لام الصيغة. وبعض هذه العوامل أظهر من بعض، ولذلك كثرت صور الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام والإعلال، أما العوامل الأخرى فمقصورة على بضعة أمثلة محدودة، قد تطرد في موضعها، وقد تقف عند حد المروي وتنتهي إليه.
- وصلت الدراسة إلى أن صور الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإدغام تغلب في الأفعال، لثقلها وكثرة اعتلالها.
- كما وصلت إلى أن صور الاشتراك المبني على تأثير قوانين الإعلال تغلب في صيغ الأجوف؛ لأن الصيغ الجوفاء يتحقق فيها أنواع الإعلال الثلاثة: القلب، والنقل والحذف، فيما تتخلف صورة الإعلال بالنقل عن الناقص والمثال.
- للسياق وقرائنه المختلفة، دور مهم في تحديد المعاني الصرفية للصيغة داخل النص، وقد عول عليه العرب في كثير من صور الاشتراك الصرفي.

هذا وتوصي الدراسة بتتبع مواضع الاشتراك الصرفي الناشئ عن العوامل الصرفية المختلفة في كشاف الزمخشري، كما توصي بدراسة أثر القراءات الشاذة في تخلق ظاهرة الاشتراك الصرفي من خلال تفسير أبي حيان البحر المحيط. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- **ابن الأثير**، مجد الدين أبو السعادات، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية.
- **الأخفش**، سعيد بن مسعدة، (١٤١١هـ)، معاني القرآن، ط١، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **الأزهري**، خالد بن عبد الله، (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، ط١، لبنان: دار الكتب العلمية.
- **الأزهري**، محمد بن أحمد، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، ط١، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- **الأشموني**، علي بن محمد بن عيسى، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق: حسن حمد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الأصفهاني**، الراغب الحسين بن محمد، (١٤١٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ط ١، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق: دار القلم.
- **الألوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (١٤١٥هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **أمين**، عبد الله (١٤٢٠هـ)، الاشتقاق، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **أنيس**، إبراهيم:

– (١٩٦٦م)، من أسرار اللغة، ط٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

– دراسة في بعض صيغ اللغة، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٢٢.

- **الأنباري**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (١٤٢٤/٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- **الأنباري**، أبو بكر محمد بن القاسم، (١٤٠١هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.
- **برجشتراسر**، (١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، ط٢، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **البيطار**، شفيق (١٤٣١هـ)، ديوان حميد بن ثور الهلالي، ط١، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- **التبريزي**، أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، شرح ديوان أبي تمام، ط٢، قدم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر، بيروت: دار الكتاب العربي.
- **التستري**، سعيد بن إبراهيم، (١٤٠١هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
- **التهانوي**، محمد بن علي، (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط١، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- **الثبيتي**، عياد، (١٤٠٨هـ)، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، المجلد الثاني، بحوث ودراسات في اللغة العربية.
- **الثمانيني**، عمر بن ثابت، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، شرح التصريف، ط١، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض: مكتبة الرشيد.

- ابن **جني**، أبو الفتح عثمان:

- (١٣٧١هـ/١٩٥٢م)، الخصائص، ط٢، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- (١٩٥٤)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، بيروت: دار إحياء التراث القديم.
- (١٤٢٠هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (١٤٢١هـ)، سر صناعة الإعراب، ط١، تحقيق: أحمد رشدي–محمد فارس، بيروت: دار الكتب العلمية.
- علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مصر: مكتبة الثقافة الدينية.
- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

- **جواد**، مصطفى، (١٩٩٨م)، فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، بغداد: مطبعة أسعد.
- **الجوهري**، إسماعيل بن حماد، (١٤٠٧هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.
- **الحديثي**، خديجة، (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط١، بغداد: منشورات مكتبة النهضة.
- **الحريري**، القاسم بن علي بن محمد، (١٤١٨هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- **حسان**، تمام:

- (١٤٢٤هـ/٢٠٠٦م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، عالم الكتب.
- (١٤٢٠هـ)، الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب.

- **حسون**، رضا هادي، الاشتراك الصرفي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- **حسن**، عباس، النحو الوافي، ط ١٥، مصر: دار المعارف.
- **الحمداني**، خديجة زياد:

- (١٤٣٤هـ/٢٠١٠م)، صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي، ط١، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- (٢٠٠٨) تعدد الدلالة في صيغة فعيل الأسباب والدواعي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث، العدد الرابع عشر.

- **الحملاوي**، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، قدّم له: محمد عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد سالم المصري، الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو **حيان**، محمد بن يوسف بن علي:

- (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر.
- (١٤١٩هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط ١، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، دار كنوز إشبيليا.

- ابن **الخباز**، أحمد بن الحسين، (١٤٢٨هـ)، توجيه اللمع، ط ٢، تحقيق: فائز زكي محمد ذياب، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الخضيري**، عبد الرحمن بن عبد الله، (١٤٢١هـ)، مفعال مصدرا ميميا واسم زمان ومكان، الرياض: مجلة جامعة الإمام، العدد ٣١.

- **الخطابي**، أبو سليمان حمد بن محمد، (١٤٠٢هـ)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دمشق: دار الفكر.
- **الرازي**، فخر الدين، (١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- **الرضي**، محمد بن الحسن الاستراباذي:
  - (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان: دار الكتب العلمية.
  - (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، شرح كافية ابن الحاجب، ط١، تحقيق: حسن محمد الحفظي، رسالة علمية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **الزبيدي**، أبو بكر محمد بن الحسن، (١٨٩٠م)، الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، عناية المستشرق الإيطالي: اغناطيوس كويدي، روما.
- **الزبيدي**، مرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، (٢٠٠٧م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط١، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الزجاج**، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (١٤٠٨هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ط١، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب.
- **الزمخشري**، جار الله:
  - (١٤٠٧هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي.
  - (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، ط١، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال.

- **السامرائي**، إبراهيم، (١٤٠٦هـ)، في التذكير والتأنيث نظرة تاريخية في هذه المسألة، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢٩/٢٨.
- **السامرائي**، فاضل، (٢٠٠٧م)، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع.
- **السخاوي**، علي بن محمد بن عبد الصمد، (١٤١٥هـ)، سفر السعادة وسفير الإفادة، ط٢، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر.
- ابن **السراج**، محمد بن السري، (١٤١٧هـ)، الأصول في النحو، ط ٣، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن **السكيت**، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، إصلاح المنطق، ط١، تحقيق: محمد مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- **السمين** الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط٣، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- **السهيلي**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (١٤١٢هـ)، نتائج الفكر في النحو، ط ١، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، الكتاب، ط٣، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن **سيده**، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (١٤١٧هـ)، المخصص، ط ١، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- **السيرافي**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

- (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط ١، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، دمشق، منشورات مجمع اللغة العربية.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوقيفية.

- **شاكر**، علي ذو الفقار، (١٤٠٤هـ)، ديوان تأبط شرا وأخباره، ط١، دار الغرب الإسلامي.
- **الشنقيطي**، محمد الأمين بن محمد المختار، (١٤١٥هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الشمسان**، إبراهيم:

- (١٤٢٥هـ)، دروس في علم الصرف، ط ٣، الرياض مكتبة الرشد.
- (١٤٠٦هـ)، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، رسالة علمية، جامعة الملك سعود.

- **شيخو**، لويس اليسوعي، (١٨٩٦م)، أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

- **صافي**، محمود بن عبد الرحيم، (١٤١٨هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط٤، دمشق: دار الرشيد، بيروت: مؤسسة الإيمان.
- **الطبري**، محمد بن جرير، (١٤٢٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **طه**، حازم إمام، (١٩٧٨م)، صيغة فُعال ودلالتها، جامعة الموصل، مجلة آداب الرافدين، العدد التاسع.
- ابن **عاشور**، محمد الطاهر، (١٩٨٤م)، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، تونس: الدار التونسية للنشر.
- **عبد التواب**، رمضان، (١٩٩٠)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي
- **عبد الحميد**، محمد محيي الدين، (١٤١٦هـ)، دروس في التصريف، بيروت: المكتبة العصرية.
- **عبد العال**، عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **عرار**، مهدي، المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية استشرافية، مجلة الدراسات القرآنية، المجلد١١، العدد١، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.
- ابن **عصفور**، علي بن مؤمن، (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- **عضيمة**، محمد عبد الخالق، (٢٠٠٥م)، المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، القاهرة: دار الحديث.

- ابن **عطية**، عبد الحق بن غالب، (١٤٢٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **عطيوي**، مرزوق المرزوقي، (١٩٨٦-١٩٨٧م)، صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، رسالة علمية، جامعة أ القرى.
- ابن **عقيل**، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار مصر للطباعة.
- **اعقيلان**، عبد الكريم، (٢٠١١م)، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، رسالة علمية، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم اللغة العربية
- **العكبري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١٤١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، تحقيق: عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر.

- **علي**، عاصم شحاته، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٣٥، ع ٣.
- عمر، أحمد مختار، (١٩٧٤م)، من قضايا اللغة والنحو، القاهرة: عالم الكتب.

- **العيني**، بدر الدين محمود بن أحمد، (١٤٣٠هـ/٢٠١٠م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط ١، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق وعبد العزيز محمد فاخر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الغلاييني**، مصطفى محمد سليم، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، جامع الدروس العربية، ط ٢٨، بيروت: المكتبة العصرية.
- **ابن فارس، أحمد:**

– (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دمشق، دار الفكر.

– (١٤١٤) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١، بيروت، مكتبة المعارف، ص٢٢٦.

- **الفارسي**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (١٤١٠هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، ط ١، تحقيق: عوض القوزي.
- أبو **الفداء**، عماد الدين، (٢٠٠٠م)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، بيروت: المكتبة العصرية.
- **الفراء**، يحيى بن زياد:

– معاني القرآن، ط ١، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

– المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط٢، القاهرة: مكتبة التراث.

– **الفراهيدي**، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- **فندريس**، (١٩٥٠م)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- **الفيروزآبادي**، مجد الدين، (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، ط ٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- **القالي**، أبو علي إسماعيل بن القاسم، (١٣٤٤هـ/١٩٢٦م)، الأمالي، عناية: محمد عبد الجواد الأصمعي، مصر: دار الكتب المصرية.
- ابن **قتيبة**، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب أو أدب الكتّاب، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن **القطاع**، علي بن جعفر، (١٩٩٩م)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- **الكفوي**، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **اللبدي**، محمد سمير نجيب، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **اللبلي**، أحمد بن يوسف، (١٤١١هـ)، بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، تحقيق: سليمان العايد، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، وحدة البحوث والمناهج.
- **المالكي**، شكران حمد، (٢٠٠٩م)، الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد الأول، المجلد الثامن.
- ابن **مالك**، محمد بن عبد الله الطائي:

- (١٤٠٢هـ/١٩٨٤م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، شرح التسهيل، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

- **المبارك**، محمد، (١٩٨١)، فقه اللغة وخصائص العربية، ط ٧، لبنان: دار الفكر.
- **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- **المرادي**، الحسن بن قاسم بن عبد الله، (١٤٢٢هـ)، توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: ط١، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي.
- **المكودي**، عبد الرحمن بن علي بن صالح، (١٤٢٥هـ)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية.
- **المنصور، وسمية عبد المحسن:**

- (١٤٠٤هـ)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط١، الكويت: ذات السلاسل.
- (٢٠٠٢)، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجلة الدراسات اللغوية.

- ابن **منظور**، محمد بن مكرم، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر.

- ابن **الناظم**، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **النحاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد، (١٤٢١هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف بن أحمد:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٤٠٣هـ)، المسائل السفرية في النحو، تحقيق: حاتم صالح ضامن، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (١٩٨٥)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٦، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر.

- ابن **وهب**، إسحاق بن إبراهيم، (١٣٨٩هـ)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حفني محمد شرف، القاهرة: مكتبة الشباب، مطبعة الرسالة.
- ابن **يعيش**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، ط ١، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الملك	﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقا ﴾	٦٧	٥
سبأ	﴿ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾	٣	٦-٨١
آل عمران	﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَاد ﴾	٩	٣٧
الروم	﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾	٧	٤٨
القيامة	﴿ أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾	٣٦	٥٧
البلد	﴿ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَدًا ﴾	٦	٥٧
الأحقاف	﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ ﴾	٩	٦٠
النازعات	﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَة ﴾	١١	٦٢
طه	﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾	١٢٩	٦٧
النبأ	﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾	٣٤	٦٧
الفرقان	﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾	٦٥	٦٨
الفاتحة	﴿ الرَّحْمنِ الرَّحِيم ﴾	٣	٧٨
الرعد	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَار ﴾	٨	٨١
آل عمران	﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾	٣٩	٨٢
الشعراء	﴿ فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُوم ﴾	٣٨	٨٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الناس	﴿ مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاس ﴾	٤	٨٩
الشعراء	﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُون ﴾	١١٩	١٢٧
يونس	﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾	٢٢	١٢٧
إبراهيم	﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾	٤١	١٢٨
الأنبياء	﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾	٤٧	١٣٥
التوبة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾	٢٨	١٣٥
البقرة	﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ ﴾	٢٠	١٥٣
الروم	﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُون ﴾	٥١	١٧١
البقرة	﴿ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ ﴾	٢٨٢	١٧٢
البقرة	﴿ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾	٢٨٢	١٧٢
البقرة	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ}	٢٢٢	١٧٨
البقرة	﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِير ﴾	١٢٦	١٧٩
ق	﴿ لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيد ﴾	٣٥	١٧٩
المؤمنون	﴿ إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِين ﴾	٥٠	١٨١
الأنعام	﴿ قُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ ﴾	١٣٥	١٨٢
الحجرات	﴿ وَلاَ تَجَسَّسُوا ﴾	١٢	١٨٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
آل عمران	﴿ وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ ﴾	١٠٣	١٨٨
الحجرات	﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾	١٣	١٨٨
البقرة	﴿ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾	٢٦٧	١٨٨
الليل	﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾	١٤	١٨٨
عبس	﴿ فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾	٦	١٨٨
عبس	﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾	١٠	١٨٨
النساء	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾	٩٧	١٨٩
البقرة	﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنا ﴾	٧٠	١٨٩
الأنعام	﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾	١٣٩	١٩٠
البقرة	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾	١٢٥	١٩١
الرعد	﴿ وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾	٣١	١٩٢
التوبة	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾	١٠٣	١٩٢
النمل	﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ﴾	٣٩	١٩٨
الكهف	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	١٢	١٩٩
طه	﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾	٧	١٩٩

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	القائل	البحر	الصفحة
قَدْ أَطْعَنُ الطَّعْنةَ النَّجْلاءَ عَنْ عُرُضٍ كفَرْجِ خَرْقاءَ وَسْطَ الدارِ مِسْكينِ	تأبط شرا	البسيط	١١٩
تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فإنما هِيَ إقبالُ وإدبارٌ	الخنساء	البسيط	١٣٤
هما أظلما حاليّ ثمّت أجْلِيَا ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيبا	أبو تمام	الطويل	١٥٣
فلمَّا أتي عامان بعد انفصاله عن الضَّرْعِ واحْلَوْلي دِماثًا يَرُودُها	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	١٥٨
قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أَدْفَعُهُ عنِّي ويَسْرَنْدِيني	غير منسوب	الرجز	١٦١